جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي
2001 - 2008

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص السياسة الدولية

إعداد الطالب
خير الدين رحوي

إشراف
د. سمير محمد عياد

لجنة المناقشة			
اللقب والاسم	**الرتبة**	**الجامعة**	**الصفة**
د. عواج بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيساً
د. سمير محمد عياد	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفاً ومقرراً
د. بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشاً
د. منير أبو رحمة	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مناقشاً

السنة الجامعية : 1440-1441 هـ / 2019-2020 م

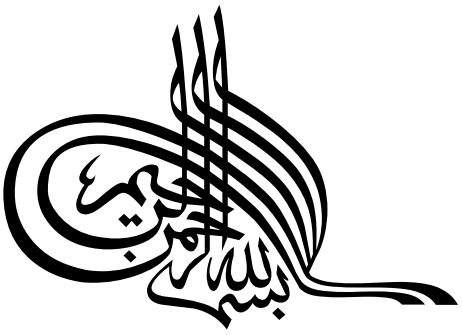

وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا

مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا

﴿ سورة الإسراء- آية 7 ﴾

صدق الله العظيم

" إنِّي رأيتُ أنَّه لا يكتُبُ إنسانٌ كتاباً في يومِه ؛ إلاَّ قالَ في غَدِهِ : لو غُيِّرَ هذا لكان أحسنَ ، ولو زِيدَ كذا لكان يُستَحسَنُ ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجملَ. هذا مِنْ أعظَمِ العِبَرِ ، وهو دليلٌ علَى استيلاءِ النَّقصِ علَى جُملةِ البَشَرِ ".

القاضي الفاضل عبد الرَّحيم بن علي البيساني

الإهـــــداء

- إلى والديَّ اللذين لا أستطيع لجميلهما رداً..... أبي العزيز المثل والقدوة ارق كلمات العرفان والتقدير ..... لروحة الطاهرة الف رحمة .

- أمي الغالية البحر الفياض بالحب والحنان ..... إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرّزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل، رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء إليك أمي أهدي هذه الرسالة.

- إلى زوجتي ..... التي تحملت معي متاعب الدنيا إلى رفيقة دربي إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة ... بذرناه معاً .. وحصدناه معاً... وسنبقى معاً بإذن الله.

- إلى أبنائي اللذان أضاء الله بهم حياتي .....

- إلى أعمامي وأخوالي وإخواني وأخواتي الأعزاء ..... كل الحب والاحترام والتقدير .....

- إلى أصدقائي الأوفياء جميعا ..... واخص منهم الدكتور منير أبو رحمة

- إلى الأرض التي أحب ..... والوطن الذي أعشق ..... الجزائر .....

- إلى كل من يبحث عن العلم والمعرفة .....

أهدي هذا الجهد

الباحث

خير الدين رحوي

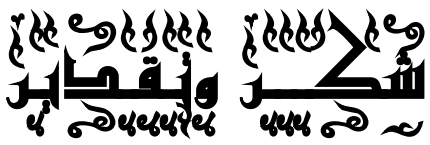

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ...

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى بلدي **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، التي كانت وستبقى منارة للعرب وخاصة لأجيالهم، فلها مني كل الحب والفخر والتقدير. كما وأتقدم بالشكر إلى جامعة تلمسان وقسم العلوم السياسية من أعضاء هيئة تدريسية وعاملين على جهودهم وحسن معاملتهم .

ويسرني أن أرفع آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ **سمير محمد عياد** لقبوله الإشراف على هذا العمل منذ البداية ، وعلى سعة صدره في التعامل مع الباحث وحثه الدائم على المضي قدماً وبخطى واسعة، وتوجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل مراحل هذه الدراسة بالرغم من مشاغله الكثيرة، فله مني كل الشكر والامتنان، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتفضل بالشكر إلى **لجنة المناقشة** على قبولهم وتفضلهم بالاشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة، فلهم مني كل الشكر والامتنان، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أشكر كل من تعاون معي من أجل جمع المادة العلمية والإثراء على هذه الرسالة .

الباحث

خير الدين رحوي

مقدمـــــــة

تعد الولايات المتحدة المحرك الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط وتمثل السيادة الأمريكية إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بكل قضاياه وأبعاده منذ بدايته وحتى الآن عاملاً رئيسياً في تطور الصراع وتداعياته.

ولقد تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس "ودروويلسون" Woodrow Wilsonوحتى عهد الرئيس "بل كلينتون" Bill Clinton، مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، والتي تظهر استمرار وثبات الموقف الأمريكي المتميز والداعم للحركة الصهيونية واليهود مقابل عدائه لفلسطين والفلسطينيين فكان معظم ما يطرح من قبل الإدارات الأمريكية لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، كما أن كل ما طرح كان متشابها مضموناً مختلفاً شكلا، كذلك فقد ارتبطت السياسة الأمريكية بالاستراتيجية الإسرائيلية، التي حاولت باستمرار ربط القضية الفلسطينية بالصراع الشرق الأوسطي، حتى تلغي رمزية القضية الفلسطينية كونها جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

فقد كان الأثر الأكبر للسياسة الأمريكية عبر مراحلها وعلى نحو ممنهج أن تتبع في نظرته للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أسلوبين كمحور لحل القضية وأولهما أن تجعل الصراع الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي قضية نابعة من الصراع العربي – الإسرائيلي وثانيهما أن تعمل على فصل القضية الفلسطينية لتناول محتوياتها كل على حدا.

أثر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة إزاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي قد تميزت بإخضاع العوامل القانونية والتاريخية وغيرها للعوامل السياسية والاستراتيجية ذات الصلة بأولويات وأهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما كما ظلت مكانة إسرائيل وأدوارها الإقليمية والعالمية تحكم إلى حد بعيد الحركة الواقعية للسياسة الأمريكية في المنطقة.

على نحو طغى فيه البعد السياسي جمودا وحركة على البعد القانوني في المواقف الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

يُعتبر تاريخ إقامة السلطة الفلسطينية في منتصف العام 1994 علامة فارقة في تاريخ الشعب الفلسطيني؛ فمنذ ذلك التاريخ تغيّرت مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وبصرف النظر عن ايجابيات إقامة تلك السلطة أو سلبياتها، فالمهم أن ذلك المتغيّر قد غيّر قواعد اللعبة السياسية في المنطقة، فالبعض

يرى بأن ذلك المتغيّر قد خدم القضية الفلسطينية، وجعل من مسألة إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس مسألة وقت لا غير، لكن على الفلسطينيين الالتزام بالصبر قليلاً. والبعض الآخر يرى ذلك المتغيّر من وجهة نظر مختلفة تماماً، فذلك البعض يرى بأن القيادة الفلسطينية بتوقيعها على اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)، قد تخلّت عن الثوابت الوطنية الرامية إلى تحرير كل فلسطين التاريخية، مقابل الحصول على دولة هلامية ليست معلومة الحدود ولا الصلاحيات.

فالفريق الأول دافع عن وجهة نظره تلك، بأن ذلك الاتفاق الذي أدّى لقيام السلطة الفلسطينية والذي أتى في ضوء متغيّرات: فلسطينية محلية وإقليمية ودولية، عبارة عن "شيء أفضل من لا شيء". وفي ذلك السياق دافع ياسر عرفات عن ذلك الاتفاق في عمَّان في 18 (سبتمبر) 1993 بالقول: "إن القدس واردة في الاتفاق؛ ففي المرحلة الانتقالية سيشترك سكانها في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، ثمَّ أن مؤسساتها كلها ستكون تحت تصرفنا في تلك المرحلة بما فيها الأوقاف والأماكن المقدسة". كما اضّطر في 10 أكتوبر 1994، للدفاع عن ذلك الاتفاق بالقول: "ما قدّمناه في واشنطن أحسن مما وصلنا إليه (أي في أوسلو)، ولكن ما وصلنا إليه أفضل مما قدّمه الإسرائيليون (أي للفلسطينيين)، والمفاوضات حصيلة نقاش وتوازن قوى". كما دافع محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن ذلك الاتفاق بقوله: "باختصار إن ما تمَّ التوصّل إليه يحمل في بطنه دولة أو تكريس الاحتلال، وهذا يتوقّف على أسلوبنا في التعامل معه، عقل الثورة غير عقل الدولة، وعلينا أن نلبس ثوباً جديداً".

أما الفريق الثاني والمعارض للاتفاق فقد اتهم القيادة الفلسطينية بالتقصير، معتبراً الاتفاق وملحقاته انصياعاً كاملاً للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية؛ فانسحب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فور التوقيع على ذلك الاتفاق كل من: الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت وعبد الله الحوراني ومحمود إسماعيل، كما أحجم فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة عن المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية. وأصدرت القيادة الموحدة للجبهتين: الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً أعلنت فيه عن انسحاب ممثليها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كعبد الرحيم ملّوح وتيسير خالد. بينما أصدرت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني موافقتها المشروطة عليه كونه اتفاقاً فيه احتمالات ايجابية وسلبية، بينما دعا فيصل الحسيني في الأراضي المحتلة لفترةٍ قصيرة، إلى إقامة حكومة إنقاذ وطني توقف الانهيار العام لشبكة المؤسسات الفلسطينية.

وكما سبق الإشارة وبصرف النظر عن كل الآراء المؤيدة أو المعارضة أو المتحفّظة على اتفاق أوسلو، فإن منطقة الشرق الأوسط دخلت بعده أعتاب مرحلة جديدة تختلف نوعياً عن كل المراحل التي مرّت من قبل، ولا يمكنه أن يعود إلى ما كان عليه قبل بدء عملية السلام في مدريد عام 1991، أو قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993. وبصرف النظر عن المستقبل البعيد فالاتفاق بحد ذاته نقطة فاصلة بين حقبة قديمة عاشتها المنطقة، وأخرى جديدة لا زالت في طور التشكّل والتكوين.

وكان من المفترض أن يُعلن الفلسطينيون عن إقامة دولتهم المنشودة في عام 1999، لكن التعنّت الإسرائيلي حال دون ذلك، وأخيراً ولإيجاد حل لقضايا الوضع النهائي دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في 11 (يوليه) 2000، لعقد قمة كامب ديفيد رغم تحفّظ الجانب الفلسطيني لعقد تلك القمة، فمن وجهة النظر الفلسطينية فإن الأمور لم تنضج بعد لإمكانية تحقيق تقدّم أو نجاح ملموس فيها، خاصةً وأن الإسرائيليين لم يطبّقوا الحد الأدنى من إنجاز المرحلة الانتقالية.

ومهما يكن من أمر فقد انعقدت القمة ولم تحقق نجاحاً يُذكر في حل القضايا العالقة بين الطرفين، وتعرّض الرئيس ياسر عرفات لضغوط أمريكية غير مسبوقة، ليوافق على الحلول التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك والتي وُصفت بالعرض السخي، والتي لم تكن في واقع الحال سوى حلول استسلاميه وتنازلات مجانية، مطلوب من الجانب الفلسطيني القبول بها. لكن الرئيس ياسر عرفات رفض تلك الحلول لأنها لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية؛ فكان من أهم نتائج تلك القمة تحميل الرئيس عرفات مسئولية فشلها، لرفضه التجاوب مع العرض السخي الإسرائيلي والذي طالب القيادة الفلسطينية بالتنازل عن السيادة عن مدينة القدس، وإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فإن من أبرز ما يمكن أن يشار إليه من ركائز اعتمدتها الإدارة الأمريكية في التعاطي مع هذه القضية هو الدفع نحو إطار جديد من التعامل يهدف إلى إعادة صياغة العلاقة مع السلطة الفلسطينية وتهيئة الوضع الفلسطيني لقبول تصوراتها بخصوص قضايا الأمن والحل النهائي من خلال تغيير الواقع السياسي والثقافي الفلسطيني وخلق بيئة سياسية جديدة في المجتمع الفلسطيني متناغمة مع النهج العام للإدارة الأمريكية.

فالولايات المتحدة لم تعد ترى جدوى في إبقاء علاقتها مع القيادة الفلسطينية قائمة على النحو ذاته منذ أوسلو ولاسيما أن من كان تعول عليه المساعدة في تنفيذ تصوراتها لم يعد مؤهلا لذلك وأن الجيل الذي نشأ في مرحلة أوسلو هو الذي قاد الانتفاضة الفلسطينية. ولذلك ركزت الإدارة الأمريكية على السير ضمن سياسة الخطوة خطوة والتي تشمل أمرين:

الأول: عدم التورط بتقديم مقترحات محددة للحل، ولاقتصاد على تقديم إطار عام لذلك.

الثاني: الترويج البطيء للحل ضمن قاعدة السلام المشروط الذي يعتمد على تغيير الواقع السياسي الفلسطيني وإعادة صياغة البنية السياسية والثقافية والأمنية الفلسطينية كمقدمة لبدء المفاوضات وهو ما يبقيها بعيدة عن الضغط على إسرائيل ولا يحملها مسؤولية التعجيل في دفع عملية السلام، ويلقي بذلك على الفلسطينيين .

وتأتي الفوضى الخلاقة ضمن هذه الاستراتيجيات لتحقيق أهداف تمهيدية وآنية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديد في منطقة الشرق الأوسط، إذ يتم الاعتماد على إثارة الاضطراب الداخلي والبلبلة لإدخالها – منطقة الشرق الأوسط- فيما يسمى طبقا لنظرية الفوضى الخلاقة "بعدم الاستقرار البناء"، ذلك لأن عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي" يسمح بإعادة بناء وتشكيل دولها على نحو يتناسب مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

ومن الواضح أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن، لم تكن جادة في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بقدر سعيها لإدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية العليا، فقد قدم جورج بوش الابن رؤيته لحل الدولتين في العام 2002، وأكد عليها مرارا في عدة مناسبات لكن شيئا لم يتم تنفيذه، وتبين أن الهدف من طرح هذه الرؤية كان بهدف كسف الرأي العام الإسلامي والعربي لدعم السياسات والمصالح الأمريكية في المنطقة.

مبررات اختيار الموضوع:

تضيف هذه الدراسة للباحث العربي والجزائري تحليلاً جديداً لموقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية، كما تحاول هذه الدراسة مساعدة صناع القرار العرب في تعاملهم مع الولايات المتحدة، وفهم سياستها بشكل دقيق حتى يتسنى لهم تقييم الأمور بشكل أفضل.

هدا ويمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- رصد وتحليل السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ومعرفة دوافعها الخفية والمعلنة ارتباطاً بالمصالح الحيوية والاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- الأساليب والطرق الدبلوماسية المختلفة للإدارة الأمريكية في حل القضية الفلسطينية.
- إلقاء الضوء على مدى قدرة النظام السياسي الفلسطيني على التعامل مع السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
- الكشف عن الدبلوماسية الأمريكية تجاه فلسطين بعد الانقسام الذي وقع في قطاع غزة، وأدى إلى عزلة بالكامل عن محيطه الإقليمي والدولي/ وتحليل السياسة الأمريكية من خلال عقدها لمؤتمر أنابوليس، والهدف منه ودورها في إنجاحه.
- رصد وتحليل دور الرئيس أوباما في حل القضية الفلسطينية ودوره الدبلوماسي ف يدعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

الدراسة الأولى : الفارسي، ياسين: **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد جورج بوش الابن 2001 – 2005**، رسالة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 2007.

ناقشت هذه الدراسة سياسة الرئيس "جورج بوش الابن"، في فترة حاسمة من تاريخ الولايات المتحدة بشكل عام، وليس ولاية الرئيس "جورج بنش الابن"، حيث أن العام 2001 شهد أحداث 11

أيلول (سبتمبر)، التي أثرت على مجمل العلاقات الدولية، وقد قدمت الدراسة إطارا تاريخياً لسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، بالإضافة على محددات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ومن ثم ناقشت الدراسة سياسة الولايات المتحدة خلال السنوات 2001-2005 تجاه القضية الفلسطينية ، والدعم الأمريكي لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، وربط المقاومة بالإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، كما ناقشت الدراسة الانسحاب من قطاع غزة والموقف الأمريكي منها، وقدمت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات.

الدراسة الثانية : أبو الطرابيش ، أيمن: **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القدس ، 2008م.

ناقشه هذه الدراسة السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من العام 2001 وحتى العام 2006، وقدمت الدراسة سرداً تاريخياً للأحداث في هذه الفترة بالإضافة إلى بعض التحليلات في ثنايا الدراسة، حيث تناولت الدراسة أحداث 11 (سبتمبر) وتأثيرها على القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى المبادرات الأمريكية كخارطة الطريق ورؤية الرئيس جورج بوش الابن لحل الدولتين كما ناقشت الدراسة التدخل الأمريكي في النظام السياسي الفلسطيني ونتائج ذلك، بالإضافة لموضوع الانسحاب من غزة، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الإرهاب أصبح محدداً من محددات السياسة الخارجية الأمريكية ف يعهد الرئيس جورج بوش الابن.

لكن الدراسة لم تعط موضوع البحث الأساسي حقه في البحث، حيث لم يتجاوز متن البحث الفعلي الخمسين صفحة، وهذا العدد من الصفحات لا يكفي لتحليل هذه الفترة لأن الباحث تجاهل أموراً كثيرة، حيث لم يقم بالتحليل بشكل كاف، وطغى على الدراسة السرد التاريخي للأحداث دون الوقوف على دلالاتها وأهميتها.

الدراسة الثالثة : يونس، على حسن: **"العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (من 1 مارس 2000 حتى 22 مارس 2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ، 2004.

هذه الدراسة ناقشت العلاقات العربية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) حتى العام 2003، وركزت الدراسة على الدول العربية بما فيها القضية الفلسطينية ومدى ارتباط القضية الفلسطينية بالإرهاب، فقد ربطت الولايات المتحدة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وحسب الدراسة، فإن ذلك انعكس سلباً على القضية الفلسطينية.

ولم تركز الدراسة على الجانب السياسي فقط، بل تناولت جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وتجارية وتعاون عسكري، مما جعل من الدراسة صورة متكاملة لكافة الجوانب في العلاقات العربية مع الولايات المتحدة.

الدراسة الرابعة : حامد، قصي: "**دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2008.

ناقشت هذه الدراسة دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين خلال ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006، وقد قدمت الدراسة تحليلاً لطبيعة هذا التحول الديمقراطي في فلسطين ودور الولايات المتحدة فيه، وناقشت الدراسة الهدف من دور الولايات المتحدة في التحول الديمقراطي في فلسطين، وهل الهدف منه نشر الديمقراطية فقط أم التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية، وتطرقت الدراسة لمواقف الولايات المتحدة من نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس، وكيف تعاملت الإدارة الأمريكية مع الحكومة التي شكلتها حماس بعد فوزها، وقدمت الدراسة عدد من النتائج والتوصيات الهامة.

وما يميز هذه الدراسة أنها ناقشت الدور الأمريكي في التدخل في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، وماهية هذا التدخل الذي لم يكن لمصلحة الفلسطينيين بأي حال من الأحوال.

الدراسة الخامسة : عاروري، نصير: "**أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

ناقشت هذه الدراسة موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ العام 1967كما تناولت الدراسة دور الولايات المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، وتحديداً دورها في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقدمت الدراسة تحليلاً علمياً ومدعماً بالوثائق للدور غير النزيه للولايات المتحدة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، منذ التفكير بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بمدريد وأوسلو وواي ريفر وصولاً إلى كامب ديفيد 2000، وأسباب فشل كامب ديفيد 2000، وتداعيات الفشل على المنطقة، كما بينت الدراسة الانحياز الأمريكي الكامل لصالح إسرائيل على حسب الفلسطينيين.

وفي هذا الصدد أؤكد على ما قاله إدوار سعيد بحق هذه الدراسة: كتاب عاروري هو الأول من نوعه: مرجع نفاذ أخاذ لا غنى عنه، إنه استشراف رائع التوثيق للنذر الخطيرة التي تظهر من هذه الفوضى الكارثية في غزة، لهذا فعلى كل طالب وباحث مختص بالشرق الأوسط ومواطن غير معني بذلك، ألا يفوق عليه قراءة هذا العمل المذهل بعلميته وشجاعة ثقافته.

وانتهت الدراسة إلى تقديم مجموعة من النتائج التي تم التوصل لها، أهمها ضرورة استخلاص العبر والدروس للعملية التفاوضية التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً، وتقييم أين أخطأت وأين أصابت، وضرورة مراجعة الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لتحظى بالإجماع الفلسطيني العربي.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة ترتيب العملية التفاوضية، بحيث تضمنت مخرجاتها وذلك بعد أكثر من عشرين عاماً من الفشل التفاوضي بحسب اعتراف الكثير من المفاوضين، كما طالبت الدراسة بضرورة وضع سقف زمني – يحظى برعاية أممية – يجبر إسرائيل على الالتزام بما عليها. بالإضافة إلى ضرورة تنظيم الخطاب الإعلامي والخارجي للفصائل الفلسطينية المؤثرة، بما يحافظ على الإرث والقيم والثوابت الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى التوصيات وأهمها: ضرورة التكثيف من الضغط على إسرائيل في كل من المحافل الدولية، وفضح ممارستها القمعية بحق الفلسطينيين، وممارستها الرامية إلى تدمير مقومات الدولة الفلسطينية.

الدراسة السادسة : أمل سليم الوزير: "**العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (2000–2008)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

تناولت الدراسة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وأثرها على القضية الفلسطينية (2000-2008)، من خلال التعرف على مراحل تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ودور اللوبي الصهيوني ف يتطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وتداعيات العلاقة الأمريكية الإسرائيلية على مستقبل القضية الفلسطينية خلال فترة كحكم الرئيس جورج بوش الابن. وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي، حيث إن الدراسة استعرضت أحداث يحكمها عامل التغيير والتطور التاريخي، إلى جانب استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل دراسة كيفية تأثير العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية بين عامي 2000-2008 كما استخدمت الباحثة المنهج الاستشرافي للتنبؤ بمستقبل القضية الفلسطينية، في ظل هكذا علاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها: أن العلاقات السياسية الأمريكية الإسرائيلية ترتكز على المصالح المتبادلة فالشرق الأوسط يمثل للولايات المتحدة منطقة استراتيجية هامة تؤثر على الأمن القومي الأمريكي، كذلك فإن إسرائيل طبقا لنظرية الأمن الإسرائيلي تعد من أمن الولايات المتحدة، فهي الحليف الاستراتيجي الذي تعتمد عليه في صراعها مع العرب، كما أوضحت الدراسة أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة استطاع أن يؤثر في مؤسسات الرأي العام، وأجهزة صنع القرار الأمريكي بما فيها مؤسسة الرئاسة ذاتها، وإلى جانب التغلغل الواضح للوبي الصهيوني في مختلف المؤسسات التي تشترك في صنع القرار الأمريكي فإن الوضع داخل دوائر الرأي العام ليس بحال أفضل خاصة تجاه العالم العربي كما أتضح من الدراسة أن الولايات المتحدة تقوم بشكل دائم ومستمر بتقديم الدعم والمساعدات في كافة المجالات لإسرائيل، وهذا يعتبر تجسيداً للعلاقات الخاصة التي تربط البلدين، ويعتبر المقصد من التعاون الأمريكي الإسرائيلي، والمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، هو الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط. كما أثبتت الدراسة أنه عبر المراحل التاريخية المختلفة تواجد تجاهل من الإدارة الأمريكية، بشكل كبير للقضية الفلسطينية، وفي مقابل تأييدها الكبير ومساعدتها لإسرائيل.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها:

1) إنجاز ملف المصالحة الوطنية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي، بما يعزز موقف المفاوض الفلسطيني في أي مفاوضات مستقبلية لأن الراعي للمفاوضات هو الولايات المتحدة فيجب أن يظهر الفلسطينيون موحدون.

2) إيجاد لوبي فلسطيني، عربي، إسلامي (جماعة ضغط) من الجاليات العربية الإسلامية الموجودة في الولايات المتحدة للتأثير في الرأي العام الأمريكي، ومؤسسات صنع القرار الأمريكي.

3) العمل على الاستفادة من الإعلام العربي بشكل أفضل، من خلال إيجاد وسائل إعلام عربية ناطقة باللغة الإنجليزية، بهدف كشف الجرائم والممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وكشف الوجه الحقيقي للاحتلال أمام العالم للتأثير على الرأي العام الأمريكي، في محاولة الضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير سياساتها.

الدراسة السابعة : فريد بن بلعيد: **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية (2008–2012)**، دراسة غير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر. 2012

ارتكزت الدراسة في البحث في التأثير إدارة أوباما على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، من خلال نسج علاقات تفاعلية بين متغيري صناعة القرار السياسي الأمريكي ف يعهد أوباما وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وعكف الباحث على تحليل هذين المتغيرين كلا على حدة، وتمت الربط بينهما من خلال تأثير إدارة أوباما على عملية السلام كنموذج تحليلي للدور الأمريكي في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتوصل في ختام الدراسة إلى استنباط أهم نتائجها والتي مكنت من الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات، وخلصت إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

1- عدم استناد صناعة القرار السياسي الأمريكي إلى مزاج شخص الرئيس أو أركان إدارته، إنما لرؤية الدولة ومؤسساتها خدمة للسياسات العامة الأمريكية المرتكزة على الفكر الرأسمالي والضامنة لمصالح القوى النافذة ممثلة في المركب الصناعي والعسكري والشركات النفطية واللوبي الإسرائيلي، مما يؤكد بأن الرئيس أوباما ابن المؤسسة الرأسمالية والعسكرية وليس ابن التغير الذي وعد به.

2- عجز الرئيس أوباما عن التحرك نحو التحول الجذري في التفكير الاستراتيجي الأمريكي والاكتفاء بالتكيف والتراجع التكتيكي نتيجة واقع الاضطرار والتعثر الميداني.

3- تحويل الولايات المتحدة التسوية إلى ملية تسير وفق السرعات والمعدلات التي تتلاءم مع الشروط الإسرائيلية المؤجلة للحل النهائي، واعتماد منهج (إدارة الصراع)، بدلاً من منهج (حل الصراع)،

مع تأجيل حل القضايا الأساسية المتمثلة في حل قضية عودة اللاجئين، ووضع القدس والمستوطنات والحدود وطبيعة الدولة الفلسطينية، واستبعاد القرارات الدولية كمرجعية لعملية السلام، وإحلال (خريطة الطريق) محل المرجعيات المنبثقة من المنظومة الدولية المتمثلة في القرارين (242)، (338) والقرار (194) المتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإضافة إلى القرار 0465) المتعلق بعدم شرعية المستوطنات، والقرار (476) المتعلق بالقدس، وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية بها وبطلانها ومبدأ الأرض مقابل السلام.

4- تشكيل السلطة الفلسطينية المنبثة عن عملية السلام حالة شاذة في تاريخ حركات التحرر الوطني، فلا هي ثورة أو مقاومة، ولا هي دولة كاملة السيادة، فإنشاء السلطة جاء في اتفاق أوسلو ما هو إلا هدف مرحلي ممهد للهدف النهائي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن السلطة فقدت دورها في إقامة الدولة من خلال تقليص الأرض المتفاوض عليها، وفرض إسرائيل حقائق جديدة على الأرض من خلال مشاريع الاستيطان في الضفة الغربية، والحملات التهويدية للتقديس، وتحويل عملية المفاوضات إلى عملية لا نهائية.

5- عجزت إدارة الرئيس أوباما عن فرض حلول عملية للقضية الفلسطينية، وأن موقفها أقل صلابة وتقدم من الإدارات السابقة في مسائل الصراع الأساسية مثل: إقامة الدولة الفلسطينية، ووقف الاستيطان، والخلاصة: أن رصيد الإنجاز الدبلوماسي الأمريكي ف يعهد أوباما في عملية السلام ضئيل جداً.

6- تأكيد أن إدارة أوباما ليست وسيطاً نزيها، قادر على صياغة توافقات متوازنة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني تفضي إلى نتائج.

7- استمرار إدارة أوباما في الدعم الاستثنائي الأمريكي لإسرائيل والتي لا تحظى به أي دولة أخرى في العالم ، بفعل الدور الفعال للوبي الصهيوني الضغط على واشنطن، ولأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في المنطقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تعتبر إسرائيل أداة جاهزة لخدمة الأهداف الأمريكية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. Study: Herbert Killman (2010): A bi-national state solution (two-state solution: the Israeli-Palestinian conflict), Boston Peace Study Group in the Middle East, Boston, USA.

استعرضت الدراسة معوقات فرص حل الدولتين بين الإسرائيليين والفلسطينيين على اعتبار أن منظور الدراسة الفلسطينية من وجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لا يطابق، بل ويبعد عن منظور الدولة الفلسطينية التي تطلع القيادة الفلسطينية لتحقيقها، حيث تقدم الدراسة تفصيلاً لحدود الدولة وشكلها من وجهة النظر الإسرائيلية، وكذلك حدود وشكل الدولة التي يسعى إليها الفلسطينيون.

عرضت الدراسة فكرة الدولة ثنائية القومية التي يعترض على قيامها الإسرائيليون أكثر من الفلسطينيين، وتجد تأييد غالباً من الفلسطينيين في المنفي، ويرفض تلك الفكرة اليهود حيث أن فيها تخليا عن جوهر المشروع الصهيوني الممثل بإقامة وطن لليهود بحسب الدراسة.

ثم عرضت الدراسة الحل من وجهة نظرها والذي يعتمد على المساومة التاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حيث يوصي بالعودة إلى حدود 1967 مع إجراء بعض التعديلات، أما القدس فتكون الأماكن اليهودية في القدس تحت السيادة الإسرائيلية والأماكن العربية في يد الفلسطينيين، كما يتحدث عن إيجاد حل لقضية اللاجئين، وبحيث يعود عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين يعودون إلى ديارهم التي هجروا منها، مع عرض التوطين والتعويض.

وتتحدث الدراسة عن دور القوى الخارجية للعب دور المشجع والوسيط مثل الولايات المتحدة في إقناع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بجدوى الحل التاريخي لإنهاء الصراع.

1- John J. Mearsheimer& Stephen Walt :The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy ,USA,University of Chicago ,2007.

تتحدث هذه الدراسة عن الكيفية التي تتعامل فيها الولايات المتحدة في تقديم مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك حسب الأولويات، في تلك المصالح، وتشمل أيضاً النفوذ القوي الذي يتمتع في اللوبي الإسرائيلي، والمكانة التي توصل إليها هذا اللوبي لدى صانعي القرار الأمريكي، وجعل الأمريكيين وغير الأمريكيين من شعوب العالم التفكير في ذلك النفوذ، وذلك لخطورة وأهمية منطقة الشرق الأوسط في العالم، ولسرعة التقلب في السياسات فيها، ولأن السياسات الأمريكية ستكون لها حتماً ارتدادات بعيدة المدة.

وأثبتت الدراسة: أن اللوبي الإسرائيلي يمتلك تأثيرا كبيرا في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، بالرغم من الرؤية المتفائلة أحياناً تجاه تلك السياسة، وأوضحت الدراسة أيضاً أن إسرائيل قد تشكل ورقة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة وهي شريك لا يمكن الاستغناء عنه ي الحرب على الإرهاب.

كما سلطت الضوء على التأثير الكبير للوبي الإسرائيلي في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، وتطرقت إلى المشروع الصهيوني وظروف نشأته مرورا بالأيديولوجية الصهيونية ومشاريع التقسيم، إضافة إلا صراع ما يزيد عن الخمسين عاما بين القوميتين الفلسطينية والإسرائيلية، ولقرار التقسيم، والتدخل العربي في فلسطين، والمساعي التي قامت بها الولايات المتحدة بعد قرار التقسيم على مدار الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ودورها في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وخلصت الدراسة إلى أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تسع لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل عادل أو القرارات الدولية، بقدر ما سعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها، كما تميزت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بطابع خاص، ومن حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استطاع الباحث أن يميز من خلال الدراسات السابقة عدة أمور من أهمها:

1- اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي والتاريخي.
2- تعميق مشكلة بحثه، مما سهل عليه تحديد أهداف دراسته بشكل دقيق.
3- استطاع الوقوف على النقاط المهمة التي بإمكانه تناولها والتركيز عليها في بحثه.
4- استطاع الوقوف على كيفية صياغة تساؤلات بحثه بشكل جيد، كاختيار الإطار المناسب لها.
5- مكنته من سهولة تحديد خطوات المنهجية العملية المناسبة لموضوع الدراسة، وقدمت له معلومات قيمة أثرت موضوع البحث في كثير من الجوانب .

إشكالية الدراسة:

منذ عام 2001 بدأ الخطاب السياسي الأمريكي ومن ثم السياسة الخارجية الأمريكية تلوح بأهداف سياسية تحمل في ثناياها مضامين اعتبرها العديد من المعنيين أنها من نوع جديد يمكن وصفها بـ (متطلبات التغيير).

حيث بدأ الحديث عن المطالبة بالتغيير السياسي وإعادة ترتيب المنطقة وفق خارطة جيوسياسية جديدة حملت عناوين عدة بمضمون واحد "الشرق الأوسط الكبير" أو "الشرق الأوسط الجديد" وغيرها من المشاريع التي أريد بها إعادة تقسيم المنطق إلى كيانات سياسية ومكونات اجتماعية، عرقية، طائفية، واثنية وبخاصة الدول العربية ، بوصفها المركز الحيوي لمنطقة الشرق الأوسط برمته.

بناءا على ما سبق ، يمكن بلورة المشكلة البحثية للدراسة في السؤال الرئيسي:

ما هو حجم وحدود ومستويات تأثير السياسة الأمريكية في حل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي من 2001 إلى 2008؟.

وتتفرع عن هده الإشكالية التساؤلات التالية:

1. كيف بدأت وتطورت الدبلوماسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة؟ وما هي دوافعها الخفية والمعلنة؟ وما هي محدداتها؟
2. هل كانت الإدارات الأمريكية تسعى فعلا لحل القضية الفلسطينية؟ أم كان تسعى لإدارة الصراع بما يخدم مصالح إسرائيل؟ وما أثر فشل مفاوضات كامب ديفيد (2) عام 2000 على القضية الفلسطينية؟
3. ما هي تداعيات أحداث 11 (سبتمبر) 2001 على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام؟
4. ما أهم المبادرات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال فترة الدراسة؟ 2008/2001 .
5. ما هو موقف الولايات المتحدة من الرئيس ياسر عرفات في تلك الفترة؟

6. وما هي ملامح التدخل المباشر للولايات المتحدة في النظام السياسي الفلسطيني؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

1. تعتبر الدبلوماسية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط جزءاً من منظومة سياسات أمريكية أوسع وأشمل، تخضع للاعتبارات المكونة للسياسة الأمريكية الخارجية.
2. لعبت متغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة دورا بارزا في بعث عملية السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي
3. تؤثر السياسة الأمريكية على النظام الدولي والبيئة الإقليمية في توجيه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وانتهاءه.
4. لعب الحراك السياسي الذي تم في الفترة ما بين 2001 وحتى 2008 في توجيه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
5. تهدف السياسة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني–الاسرائيلي إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع وليس إلى إقامة سلام عادل.

منهجية الدراسة:

للتعامل مع التساؤلات والأهداف التي طرحتها الدراسة، اعتمد الباحث على مقاربة منهجية تكاملية قائمة على توظيف مجموعة من المناهج المتمثلة، باستخدام المنهج التاريخي، حيث تأثير المعطى التاريخي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية ، لإدارة الصراع .

ونظراً لاتساع موضوع البحث وتشعبه الذي شمل العديد من القضايا في الفكر السياسي والاقتصادي والعلاقات الدولية اتجه الباحث إلى استخدام أكثير من منهج بحثي . حيث أن تعدد المناهج يساعد علي التوصل إلى الحلول اللازمة لاستفهام البحث، وكذلك يساعد علي اختبار الفرضيات المستخدمة في البحث والتحقق منها.

وأيضاً بالنظر إلى التحالف التاريخي الموجود على أرض الواقع، المتمثل في وجهه الثنائي بينهما.

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التاريخين والمنهج التحليلي، كما سيتم الاستعانة بمنهج صنع القرار، لأن ذلك يؤدي إلى فهم المؤثرات الداخلية، التي تساهم في صياغة الدبلوماسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

أولاً– المنهج الوصفي:

يعتبر المنهج الوصفي من المناهج البحثية الملائمة للدراسات الإنسانية عموماً. فهو يهتم بدراسة الواقع كما هو ويصفه وصفاً دقيقاً والتعبير عنه تعبيراً كيفياً أو كمياً، ويعمل هذا المنهج بواسطة الافتراضات الذهنية لا الملاحظة والتجريب ، ولكنه وسيلة فاعلة لفهم العلاقة بين تفاصيل ومكونات الموضوع من جهة والظاهرة المدروسة من جهة أخرى.

وقد استخدام هذا البحث المنهج الوصفي في موضوع السياسة الخارجية الأمريكية في القضية الفلسطينية ، لتشريح هذه السياسة ووصف طبيعتها ومكوناتها.

ثانياً – المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي يعتمد على إعادة الماضي عن طريق جمع الأدلة وتقويمها وتمحيصها وترتيبها، حيث يتم عرض الحقائق للخروج بنتائج ذات براهين علمية واضحة بقصد إدراك الحاضر في ضوء الماضي وتوقع المستقبل باتجاهاته القريبة والبعيدة. في هذا المنهج يعتقد أن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر لان لكل موقف سياسي طبيعته وخصائصه.

ويوظف المنهج التاريخي في هذا البحث لتقديم العديد من الحقائق المتعلقة بموضوع الدبلوماسية الأمريكية في القضية الفلسطينية ، وتحديد علاقتها بأوضاع المنطقة ثم توقع مستقبلها في ظل السياسة الأمريكية.

وذلك من منطلق أن الظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، هي تراكم لمجموعة من العوامل التي حدث بينها تفاعل مع مرور الزمن ومعالم السياسة هنا يستطيع أن يجعل التاريخ إطاراً لمعرفة الماضي والسياسة أكثر ارتباطا بالتاريخ من أي علم آخر، كما أن التاريخ يوصف بأنه علم السياسة الجارية، ولذلك ومن خلال استخدام هذا المنهج سوف نستطيع الحصول على كثير من الوثائق

والمعلومات التي ستساعدنا في التوصل إلى حقيقة تأثير العلاقات على القضية الفلسطينية ، ويمكن الإشارة إلى مجموعة من المحاذير والشروط المرتبطة باستخدام هذا المنهج من جانب الباحثين على النحو التالي[1]:

-يكون استخدام التاريخ والأحداث وفق إطار نظري محدد لإثبات فرضية معينة أو تأكيد أهمية تواتر معين من التفاعلات والتطورات.

-لا يستخدم المنهج التاريخي أو يطبق لحشد كم من المعلومات دون الاهتمام بتحليل تلك العوامل لخدمة أهداف البحث ومعالجة المشكلة البحثية.

-التحليل وليس الوصف هو الفيصل فالباحث الذي يقتصر على السرد التاريخي يضع جهده في عداد البحوث الشكلية التي عفا عليها الزمن

-رغم اختلاف كل حالة قد يفضل استخدام منهج أو أداة بحثية إضافية ويحدد بوضوح نطاق وحدود وأهداف استخدام التاريخ.

ثالثاً –الاقتراب النسقي:

والذي يعود الفضل في وضع أسسه ومبادئه إلى "ديفيد استو "وهو الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، لأنه قد رأى أستون بوجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة بالنظر إليها على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في النظام السياسي من ناحية ، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى، بحيث يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام خلال عملية التحويل لتنتهي بالمخرجات حيث ترتبط بينهما التغذية الاسترجاعية وأيضا قد تم استخدام هذا المنهج ، لعدة اعتبارات منها إن دراسة وتحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يقتضي التعرف على أنماط والتفاعلات الحاصلة في النظام الدولي بمفهومة العالمي الواسع، وان منهج تحليل النظم متعدد المداخل باستخدام المناهج الأخرى المعروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، وانه يسمح بالتحليل الحركي، وشمول التحليل النظمي للظاهرة موضوع الدراسة.

[1] كمال المنوفي:**أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص ص 71-75.

كما تسعى هذه الدراسة لتحليل مدى تأثير العلاقات الأمريكية – مع الكيان الصهيوني المتطورة والمعقدة في شكلها الثنائي، على حل الصراع خلال معرفة مستوى تأثير النسق العقائدي والقيمي في النخبة الحاكمة. لهذا سيجرى توظيف مقاربة النخبة السياسية؛ من أجل معرفة طبيعة عقيدة الصراع – السياسية ودورها في تعزيز العلاقات بينهما من ناحية، ومن ناحية أخرى في توجيه الصراع أو حلة ، ففيها يجرى تحليل مواقف وأثر السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين البينية أو الإقليمية، أو الدولية.

تقسيم الدراسة

قسمت الدراسة إلي فصل تمهيدي يتناول القضية الفلسطينية في السياسة الدولية من (1947-1993م) ويضم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمبادرات الدولية لحل القضية الفلسطينية وتطور العلاقات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية الأمريكية وأربعة فصول .

وحاول الفصل الأول البحث في محددات السياسة الخارجية الأمريكية ويتناول المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية والمبحث الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الرئيس بوش الابن

وتناول الفصل الثاني الدبلوماسية الامريكية من أوسلو حتى كامب ديفيد (1993- 2000 م) فيضم المبحث الأول : الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية المبحث الثاني : الظروف التي ساهمت في بلورة اتفاقية أوسلو. المبحث الثالث : بنود اتفاقية أوسلو 1993 المبحث الرابع : مؤتمر كامب ديفيد 2000.

وأما الفصل الثالث فقام بشرح مساعي الدبلوماسية الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية(2001- 2005) ويشمل على المباحث التالية ، المبحث الأول : تأرجح الدبلوماسية الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية ، المبحث الثاني: فشل مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى والمبحث الثالث : قمة شرم الشيخ فبراير 2005 .

وتناولنا في الفصل الرابع الدبلوماسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2006- 2008) ويشمل : المبحث الاول : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 والمبحث

الثاني : مؤتمر أنابوليس (نوفمبر) 2007 والمبحث الثالث : نتائج مؤتمر أنابوليس و المبحث الرابع : دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس .ثم تختتم الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

الفصل التمهيدي
القضية الفلسطينية في السياسة الدولية
(1947-1993م)

تمهيد :

لم يعانِ شعباً من شعوب الأرض كما عانى الشعب الفلسطيني؛ فكل تلك الشعوب نالت استقلالها الوطني ما عدا الشعب الفلسطيني الذي ناضل منذ وقوعه تحت سطوة الانتداب البريطاني على فلسطين؛ فمنذ ذلك الانتداب عملت المنظمة الصهيونية العالمية بدأب من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ فنجحت في تأسيس دولة إسرائيل. وناضل الفلسطينيون على اختلاف مشاربهم الحزبية والتنظيمية من أجل نيل استقلالهم المنشود، إلى أن تمكنوا من توقيع اتفاق المبادئ (أوسلو) مع إسرائيل في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، والتي ترتّب عليها إقامة السلطة الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني في منتصف عام 1994.

أولا : القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

1. قرار التقسيم 1947 في الأمم المتحدة

دعت بريطانيا في أيلول/سبتمبر 1946 م، الدول العربية –عدا فلسطين –إلى عقد مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية، وقدمت بريطانيا فيه مشروعًا عرف بمشروع" موريسون "الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق) منطقة يهودية، منطقة عربية، القدس وبيت لحم، منطقة النقب .(فرفض العرب هذا المشروع وقدموا مشروعًا عربيًا بدلاً منه، نص على إقامة دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين يمثل اليهود فيها بثلث الأصوات كحد أقصى .وقد رفضت بريطانيا ما تقدم به العرب ، وإزاء المعارضة العربية للسياسة البريطانية؛ قامت الأخيرة بإحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في شباط /فبراير 1947 ، حيث قررت في دورتها الطارئة في أيار /مايو 1947 تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في فلسطين ومنحتها سلطات واسعة للتثبت من الحقائق، وقد أعلن العرب، في اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، أنهم سيعارضون جميع السلطات التي تمنح للجنة للتحقيق إذا كانت هذه معارضة لأمانيهم وحقهم في بلادهم[1].

وفي 12 نيسان 1947م اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب من الحكومة البريطانية ، وبتأييد أميركي ، للبحث في مسألة فلسطين ، وتم تشكيل لجنة من إحدى عشرة دولة لهذا

[1] **مستقبل الهيمنة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط** ، العدد 9 ، منشورات المركز العربي للدراسة الاستراتيجية ،1997 ،ص67 .

الغرض ، وانتهت اللجنة إلى تقرير رأت فيه الأغلبية تقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية بينما رأت الأقلية إقامة دولة اتحادية مع وجود حكومتين مستقلتين ، إحداهما للعرب والأخرى لليهود ، وأن تكون القدس عاصمة لهذه الدولة وصودق على صدور القرار في 29تشرين الثاني 1947م ، بتأييد 33 دولة ، ومعارضة 13 دولة ، مع امتناع عشر دول عن التصويت منهم بريطانيا1.

انعقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مرة أخرى في سبتمبر 1948م في الإسكندرية لبحث موضوع إقامة حكومة فلسطينية ، والسبب في ذلك ، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت على وشك الانعقاد في باريس ، دون أن يكون هناك ممثلون لحكومة عربية فلسطينية ، مما شغل اللجنة السياسية ، فأعلنت بعد مشاورات ومباحثات مع الهيئة العربية العليا والأمين العام للجامعة في 23 سبتمبر 1948م قيام حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي2.

أثار قرار التقسيم ثائرة الأمة العربية، وعمتها موجة من السخط والاستنكار تجلت في إضرابات شاملة، وتظاهرات عنيفة في فلسطين وسائر الأقطار العربية، وخطى الفكر السياسي الفلسطيني خطوات كبيرة على طريق طرح تصور متكامل لمستقبل فلسطين.

وبرز في النظام السياسي الفلسطيني تياران : الأول رفض التفاهم مع زعماء اليهود، وتمسك بدولة مستقلة على الأراضي الفلسطينية، ودعا الآخر إلى التعايش مع اليهود في إطار دولة يهودية – عربية ديمقراطية موحدة .وحاولت الهيئة العربية العليا إيجاد إطار دستوري سياسي وإداري مستقل، إلا أن مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في لبنان.3 لقد استندت القيادة الفلسطينية لدعم توجهها الجديد إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني، حيث إن الدولة وإعلانها حق سيادي بين جميع الدول، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

وتبعاً لذلك فإن كفاح الفلسطينيين ينصب في الآونة الأخيرة على أن تكون فلسطين عضوا متساوياً في مجتمع الأمم، مع المساواة في الحقوق والسيادة بموجب القانون الدولي. لقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني، أعلى هيئة ممثلة للمنظمة، استقلال فلسطين، ولقد كان هذا الإعلان في

---

[1] محسن عوض: **العلاقات العربية الأمريكية في السبعينات** ، القاهرة ١٩٩٦ ص154.

[2] محمد السيد سليم: **المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية** ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة. 1996 ص56 .

[3] عبد الوها ب الكيالي : **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 10 بيروت 1998،ص28 .

1988/11/15 حيث أشار لتأييد منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مباشر وواضح لصيغة حل الدولتين كصيغة مقبولة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي[1].

واللافت أن القيادة الفلسطينية أكدت منذ أكثر من سنة بأن دولة فلسطين استوفت جميع المتطلبات الأساسية لقيام الدولة المدرجة في اتفاقية مونتفيديو عام 1933 على حقوق الدول وواجباتها، كما أن مطالبة الأمم المتحدة بالاعتراف بفلسطين كعضو مراقب يعتبر عملاً جماعياً وليس فردياً، إنه لمصلحة السلام العالمي.

وفي مقابل ذلك يرى محللون بأن المقدمات الاقتصادية والمؤسسية غير جاهزة لإقامة الدولة الفلسطينية، لكن الفلسطينيين يؤكدون بأن الجهوزية في المجال الاقتصادي والمؤسسي ليست من متطلبات عضوية الأمم المتحدة. وبناء على ذلك يجب القيام بعمل حثيث من أجل التوجه إلى الجمعية العامة للحصول على مكانة دولة غير عضو بصفة مراقب للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وهذا أمر يتم بقرار من الجمعية العامة ولا حاجة لمجلس الأمن في ذلك[2].

وتحتم الضرورة أيضاً استمرار الجهود للانضمام إلى اتفاقيات جنيف الرابعة، المعتمدة منذ عام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها، علما بأن طلبا لانضمام دولة فلسطين لهذه الاتفاقيات قد أودع لدى حكومة الاتحاد السويسري منذ شهر يونيو/حزيران عام 1989 باعتبار أن الحكومة السويسرية هي حكومة الدولة الوديع لهذه الاتفاقيات، ويجب أن لا يتوقف المسعى الفلسطيني عند هذا الحد ، بل يجب استئناف العمل للانضمام إلى منظمة الصحة العالمية علما بأن طلبا من دولة فلسطين قد أودع لدى منظمة الصحة العالمية منذ عام 1989 لهذا الغرض وأرجئ البت فيه حتى الآن[3].

إن المسعى الفلسطيني لنيل دولة غير عضو في الأمم المتحدة –وفق رجال القانون الدولي– من شأنه أن يؤسس لمتابعة إنجاز عضوية دولة فلسطين في المحافل الدولية المختلفة، والانضمام إلى الاتفاقيات

[1] عبد الوهاب الكيالي : **تاريخ فلسطين الحديث**، نفس المرجع ،ص 186.

[2] خليفة علي البكوش، **متغير القيادة في مصر والصراع العربي الإسرائيلي 1955–1979**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1994

[3] محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية**، مرجع سبق ذكره ، ص47 .

والمعاهدات الدولية الأخرى، وقد يعزز ذلك من شأن الدولة الفلسطينية المنشودة ومطالبات الفلسطينيين بتجريم إسرائيل عن سياساتها الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني[1].

ثانيا :المبادرات الدولية لحل القضية الفلسطينية

1) مبادرة بريجينيف 1981م

اقترح " ليويد بريجينيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي " عقد مؤتمر دولي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، تحضره بالإضافة إلى موسكو كلٌّ من واشنطن، والأمم المتحدة، والدول الغربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل.

وقال بريجينيف في خطابه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في 23 شباط/فبراير 1981 م، إن شروط إحلال السلام في المنطقة يجب أن تتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 م، والاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك الخيار للاجئين في العودة إلى ديارهم، أو الحصول على التعويض وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، والأردن، ولبنان بهذه المبادرة، ووصفها راديو دمشق بأنها بناءة كما رحب بها ياسر عرفات معربًا بأنها تشكل قاعدة جديدة ومقبولة لصنع سلام عادل ودائم .و على الرغم من ظهور معارضة في المجلس الوطني الفلسطيني لما ورد في المبادرة عن حق إسرائيل في الوجود والسيادة.

فقد أقر المجلس الوطني في دورته الخامسة عشرة في نيسان/أبريل 1981 ، ترحيبه بها وجاءت الموافقة بناء على توصية من اللجنة السياسية في المجلس الوطني والتي تضم فيها مندوبي المنظمات اليسارية ومع تصاعد التهديدات العسكرية في لبنان، انقلب موقف المعارضة الفلسطينية بعد انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني – خاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة — وأكدوا أن العمل الدبلوماسي لن يجلب "دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وحدود"، ولقد أسهم تصاعد العنف في أنحاء متفرقة من لبنان، وإطلاق النار من قبل مجهولين على السفير الأمريكي، كذلك اختطاف السفير

[1] أحمد فارس عبد المنعم: **الاتحاد السوفييتي والصراع العربي الإسرائيلي** ، شؤون عربية، العدد 27 ، تونس، ص58.

الإسباني في بيروت الشرقية، ووقوع هجمات أخرى على السفير الأمريكي، وعلى مبنى السفارة الأمريكية في بيروت الغربية، في تبديل الآمال التي أنعشتها مبادرة بريجينيف[1].

2) مبادرة الأمير فهد:

طرح الأمير فهد ولي العهد السعودي مبادرة في 7 أغسطس 1981 ، لحل النزاع في الشرق الأوسط، تضمنت المبادئ التالية) :

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام1967 .
- ضمان حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتعويض من لا يرغب في العودة.
- خضوع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس[2].

3) الاتحاد الكونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية:

يستند هذا الخيار إلى مشروع الاتحاد الذي طرح عام 1972 خطة الحكم الذاتي الأردنية (حيث طالب المشروع بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب 1967 م، والاستبدال المرحلي للقوات الإسرائيلية بقوات أردنية، وفي إطار هذا المشروع تتكون الأردن _ بعد تحويلها إلى"المملكة العربية المتحدة – "من إقليمين هما الضفة الشرقية وأي أجزاء محررة من فلسطين تكون عاصمتها القدس، وتكون عمان عاصمة المملكة، مع وجود مركز للسلطة التنفيذية الموحدة .ويكون لكل إقليم مجلس شعب وحكومة ، وتبقى السلطة العليا بيد الملك حسين الذي يستمر في سيطرته الكاملة على الجيش، ويشرف على البرلمان الذي يتألف من أعضاء متساوين من كلا الإقليمين، وإذا كان في مقدمة مزايا هذا الخيار بالنسبة للأردن أنه سوف يعيد الضفة والقطاع إلى السيادة الأردنية؛ فإنه يفجر العديد من المخاوف

[1] طاهر شاش : **مفاوضات التسوية النهائية"الآمال والطموح"** ، دار الشروق، القاهرة (1999)، ص2 .

[2] عبد الوها ب الكيالي : **تاريخ فلسطين الحديث** ، مرجع سبق ذكره ،ص 186 .

لديها في مقدمتها الخوف من حدوث انقلاب سكاني لصالح الفلسطينيين على حساب العنصر الأردني، ومن ثم يمكن أن يهدد بسيطرة الجانب الفلسطيني على النظام.[1]

ومن هنا نرى أن الخيار الأردني يخلو من أية عناصر لاحتواء المشكلة الفلسطينية ما دامت تلك المخاوف قائمة .أما على الجانب الفلسطيني، فقد عارضت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الخيار منذ بداية طرحه، وكان أحد الأسباب التي دفعت المنظمة عام 1974إلى تبني استراتيجية" مرحلية "طالبت بإنشاء سلطة فلسطينية ذات سيادة على أي أجزاء محررة لتمنع إلحاقها بالأردن.

بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، والخلافات والانقسامات الفلسطينية وكذلك العربية، عادت المنظمة لتؤيد هذا الخيار، بعد أن أقر المجلس الثوري لحركة فتح في اجتماعه بتونس في 9 تشرين ثاني / نوفمبر 1982 م خطة لقيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن، ولكن اشترط انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وتأسيس دولة فلسطينية تسبق الاتحاد .وقد تبنت منظمة التحرير هذا المشروع، وجرى توقيع الاتفاق الأردني الفلسطيني في عمان بتاريخ 11 فبراير 1985 م على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي المزمع إنشاؤه بين فلسطين والأردن، وحضور مفاوضات سلام في مؤتمر دولي بوفد أردني فلسطيني مشترك .وقد جوبه هذا الاتفاق الذي صار يعرف" باتفاق عمان "و"اتفاق 11 شباط"، بمعارضة شديدة من قبل بعض الفصائل التي شكلت إطارًا تنظيميًا في أيار/ مايو 1985 م ، أطلق عليه"جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني "مما حدا بالمنظمة بالإعلان عن إلغاء الاتفاق المذكور في دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة المنعقدة في الجزائر، ولم تمض سوى أشهر قليلة على انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني حتى اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة في التاسع من كانون أول /ديسمبر 1987 م، لتشكل حدًا فاصلا بين مرحلة وأخرى على جميع الأصعدة[2].

[1] جمال عبد الجواد : **المصالح الاشتراكية الأمريكية في الوطن العربي** ، مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام- القاهرة.ص27 .

[2] هالة أبو بكر سعودي: **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه "4"، 1986م).ص48.

ثالثا : تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية الأمريكية

1. نكبة العرب ومشكلة اللاجئين عام 1948م

بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948 تكرس وجود الدولة اليهودية وانتقل الفلسطينيون إلى واقع جديد ودخل الفكر والنظام السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة .وتمسكت القيادة الوطنية الفلسطينية ممثلة" بالهيئة العربية العليا "بفكرة إقامة دولة عربية على عموم فلسطين وبعد إلحاح شديد من الفلسطينيين وافقت جامعة الدول العربية على تشكيل" جيش الجهاد المقدس"، وأقرت الجامعة تشكيل" جيش الإنقاذ "من المتطوعين العرب، وقررت حشد جيوش الدول العربية على حدود فلسطين.

انتهت هذه المرحلة بحرب عام 1947 م وهزيمة الجيوش العربية أمام العصابات الصهيونية، وإعلان قيام" دولة إسرائيل "على 78 % من الأراضي الفلسطينية، حيث أطلق العرب على هذه الكارثة اسم"النكبة."

انعكست الهدنة بالإيجاب على اليهود الذين أعلنوا قيام دولتهم ، بينما انعكست سلباً على الشعب الفلسطيني الذي شرد معظمه من أراضيه بشكل مفاجئ نتيجة لظروف الحرب وويلاتها ، والطرد القسري لهذا الشعب من مدنه وقراه من قبل العصابات الصهيونية .1

ويوماً بعد يوم أخذت مشكلة اللاجئين تتفاقم ، أصبحوا أمانة في أعناق العرب ممن وقع الهدنة ، أما بالنسبة لإعاشتهم وإيوائهم فكان غير منتظم لأنه كان عبئاً طائلاً لا يقدر عليه العرب وحدهم رغم ما أنفقوه عليهم من أموال2 .

2. نكسة العرب 1967

جاءت حرب حزيران /يونيو 1967 ، لتكون نقطة انعطاف جديدة في خارطة الصراع العربي – الإسرائيلي عكست نفسها على مجمل الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية و الاقتصادية في المنطقة، فقد

---

[1] محمد سعيد حمدان، وآخرون: **فلسطين والقضية الفلسطينية** ، ط2 ، منشورات جامعة القدس .المفتوحة، عمان،2007، ص45 ، وانظر أيضا للاستزادة : أسعد عبد الرحمن: **منظمة التحرير الفلسطينية:جذورها، تأسيسها مساراتها**، مركز الأبحاث -199.الفلسطينية1997، بيروت، ص211.

[2] طارق الهور : **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية** ، دار الجليل، عمان 1992، ص205 .

تمكنت إسرائيل في هذه الحرب من السيطرة الكاملة على فلسطين، وأراض عربية أخرى، لتؤكد بذلك على طابع سياستها العدوانية والتوسعية، وعلى أن هدف المشروع الإسرائيلي تجاوز حدود السيطرة على فلسطين لتصل إلى فرض السيطرة على كامل المنطقة العربية[1].

وفي هذا السياق كانت هذه الحرب نقطة انطلاق لطرح سلسلة من المشاريع لحل القضية الفلسطينية، استنادًا إلى اختلال موازين القوى بصورة حادة لصالح إسرائيل، حيث اصطدمت هذه المشاريع بموقف إسرائيلي متعنت ومتصلب في مواقفها وردودها، مقابل مرونة في المواقف العربية الرسمية، والتي أخذت تلائم نفسها مع الأوضاع العالمية والمحلية المتغيرة من جهة أخرى .و في القمة العربية الرابعة المنعقدة في الخرطوم في29 آب/أغسطس 1967 م، هبط سقف المطالبة العربية تجاه التسوية واقتصرت تلك المطالب على استراتيجية مرحلية تحت شعار إزالة آثار العدوان، وقد أبدى كل من الملك حسين والرئيس جمال عبد الناصر، رغبتهما في التعامل مع الحل السلمي المنطلق وفق القرار رقم242 [2].

أعطت الولايات المتحدة الشعب الفلسطيني اهتماما في اعتباراتها الشرق أوسطية في مختلف إدارتها، على الرغم من أن هناك العديد من الآراء التي تطرح بأن ليس لدى الولايات المتحدة أية سياسة تجاه الفلسطينيين وأن لديها سياسة عامة فقط حيال الشرق الأوسط. ومع تطور المصالح الأمريكية في المنطقة إلى أن أصبحت مع مرور الوقت تشكل رهانا اقتصاديا واستراتيجيا كبيرا، فإن سياسة الولايات المتحدة حيال الشعب الفلسطيني مرت بثلاث مراحل. ففي البداية، تعاملت الولايات المتحدة مع الفلسطينيين على أنهم لاجئون، ثم شركاء في الإرهاب، وفي النهاية ككيان[3] .

ففي فترة السبعينات، وبالتحديد في عام 1975، قام هنري كيسنجر، وزير الخارجية في ذلك الوقت بإعطاء تعهد لإسرائيل تمنع بموجبه الولايات المتحدة من التفاوض مع أو الاعتراف بـ منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد أن توافق المنظمة على قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة 242 و338 وأيضا بعد أن تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود. وقد تعرض هذا التعهد للكثير من النقاشات والانتقادات. فمنذ أن أطلق ذلك التعهد، كان هناك شكل من أشكال الاتصال بين الحكومة الأمريكية ومنظمة التحرير. ولكن لم يكن هناك الشيء الكثير الذي يمكن الحديث حوله، لأن سياسة الولايات المتحدة لم تقر أي دور جديد

[1] جمال عبد الجواد : **المصالح الاشتراكية الأمريكية في الوطن العربي مركز الدراسات الاستراتيجية** ، مرجع سبق ذكره ،ص27 .

[2] طاهر شاش : مرجع سابق ذكره ، ص28.

[3] محمد سيد سليم: مرجع سبق ذكره ، ص47.

لمنظمة التحرير. وجراء ذلك، لم تؤت الاتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة أية ثمار ذات شأن، حيث ألزم تعهد كيسنجر الولايات المتحدة بمبدأ عام، ووجه للشعب الأمريكي رسالة، وعلى نحو خاص للكونغرس، بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعتبر شريكا ملائما لدخول أي مسيرة سياسية.[1]

أما الرئيس جيمي كارتر، فقد تحدث منذ آذار 1977، والى حد بعيد بمبادرة شخصية منه، عن الوطن الفلسطيني كنتيجة منشودة لتسوية تتم عبر المفاوضات. وهذه كانت إحدى العناصر الناقصة في الرؤية الأمريكية، الأمر الذي كانت تحتاجه الإدارات الأمريكية السابقة. وقد شهدت الأشهر التي تلت تصريح كارتر العديد من الاتصالات بين إدارة الرئيس كارتر حديثة العهد عبر مختلف الوسطاء وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وكان المطلوب في تلك الفترة من منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف فقط بقرار الأمم المتحدة "242". وما كان يمكن أن ينجز في عام 1977، احتاج لعشر سنوات إضافية حتى يتحقق، مع ارتفاع ملحوظ في حدة المعايير التي باتت مطلوبة من منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكون الإدارة الأمريكية في هذه الفترة تعاملت عبر الوسطاء العرب، وفي الدرجة الأولى "مصر والسعودية وسوريا"، إلا أن أغلب هؤلاء الوسطاء كانت لهم مصلحة خاصة بهم.

ويبدو بأن الإدارة الأمريكية قد أخطأت حينما حاولت التعامل مع منظمة التحرير عبر وسطاء لا يرغبون أن يبدأ حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة.

وشكل عهد كارتر فترة تاريخية ذات مصالح عابرة، لأنها قد تكون الفترة الوحيدة التي كان خلالها الرئيس ووزير الخارجية، سايروس فانس، ومستشار الأمن القومي، وليم كونت، وكل كبار المستشارين على استعداد حقيقي للسير قدما نحو حوار مع منظمة التحرير دون أي تردد يذكر في ظل حافز وحيد، وهو الموافقة على القرار "242" مع التحفظات.[2]

أما بالنسبة لفترة الرئيس رونالد ريغان، فقد كان الرئيس نفسه ووزير الخارجية، الكسندر هيغ ومن بعده وزير الخارجية، جورج شولتز، جميعا مؤيدين حميمين لإسرائيل. وكانت هناك مواقف أساسية لإدارة الرئيس ريغان بعيد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، حيث أعلن في خطاب له في الأول من أيلول من

[1] جمال عبد الجواد : مرجع سبق ذكره ،ص27 .

[2] بورستن، دانيال ج : **أصول السياسات الأمريكية** ، ترجمة أحمد كمال يونس، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1984م).ص46.

نفس العام عن مبدأين أساسيين : أن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام إسرائيل بضم المناطق المحتلة إليها، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف في خطابه أن الولايات المتحدة تفضل أن ترى الضفة الغربية وقطاع غزة في نوع من علاقة الارتباط مع الأردن، حيث يكون هذا ثمرة نهائية لعملية المفاوضات. وبقيت هذه هي السياسة الأمريكية الأساسية حتى نهاية العام 1988.

وفي نهاية المطاف، اتخذت إدارة ريغان قرار الشروع بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وما دفعها لذلك، يعود إلى ثلاثة أسباب جوهرية: أولها: الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987، حيث غيرت الانتفاضة من النظرة إلى الفلسطينيين تحت الاحتلال، وأبرزت هويتهم، ليس فقط كعرب يحاولون التخلص من إسرائيل، وإنما كشعب يعاني من القمع والاضطهاد ويسعى إلى الاستقلال والحرية. وأدى ذلك إلى استجابة الرأي العام العالمي. وهذا بالضرورة انعكس على سلوك السياسيين، مما ساهم في اعتراف الولايات المتحدة بمركزية البعد الفلسطيني وبمنظمة التحرير كعنصر حاسم في اللعبة.

وأما السبب الثاني الذي دفع إدارة ريغان للشروع بالحوار مع منظمة التحرير فكان قرار ملك الأردن، الحسين بن طلال بفك ارتباط الأردن مع الضفة الغربية في العام 1988 . من بين ما عناه ذلك القرار هو أن الملك لم يكن ينوي المشاركة في اللعبة السياسية، ولا يريد أن يظهر وكأنه بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية.[1]

ويعود السبب الثالث إلى التحسن العام الذي طرأ على العلاقات الأمريكية- السوفياتية. فقد تم الحديث في الفترة الأولى لولاية ريغان عن الاتحاد السوفياتي كـ"إمبراطورية الشر". ثم تحول الحديث إلى وصف تلك العلاقات في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى علاقات انفراج. ولم يعد ينظر إلى الدول ذات العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بنفس مقاييس "الأبيض والأسود". فقد بات من الممكن أن تكون الدول على علاقات مع الاتحاد السوفياتي وأن ترغب الولايات المتحدة في أن يكون لها أيضا معها علاقات طيبة.[2]

[1] وليد خدوري : **الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي الواقع والمستقبل** ، نشرة ميدل إيست إيكونوميك ، (المسح الاقتصادي للشرق الأوسط). 1996ص 9 .

[2] أحمد فارس عبد المنعم: مرجع سبق ذكره ، ص58.

وفي فترة الرئيس جورج بوش الأب، كان الحوار الفلسطيني- الأمريكي في البداية بطيئا. ولكن في الفترة الواقعة ما بين 1989- 1992، اتخذت إدارة بوش موقفا مناهضا للاستيطان الإسرائيلي، ورفضت بموجبه تقديم ضمانات قروض لإسرائيل. [1]

وأما بالنسبة للحوار العلني مع منظمة التحرير، فقد كان يتم على استحياء وبشكل رتيب تتوج بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" في حديقة البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول عام 1993، بين إسرائيل، ممثلة برئيس وزرائها الراحل اسحق رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بمحمود عباس "أبو مازن" وبحضور الرئيس ياسر عرفات، وبمباركة من قبل الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون. [2]

وتشكل مبادرة السلام الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد أكبر الآثار على المنطقة فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة جورج بوش الأب ووزير الخارجية جيمس بيكر أن يجمع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي في مدريد تحت مبدأ الأرض مقابل السلام وتطبيق القرارات الدولية وبالرغم من إعلان الولايات المتحدة عن رعايتها لهذا المؤتمر وتعهدها بإيصال المنطقة إلى سلام دائم وشامل.. إلا أن هذه العملية قد تمت في فترة ضعف الأمة العربية وتمزقها بعد حرب الخليج وفي ظل انهيار الاتحاد السوفييتي الراعي الثاني لعملية السلام والحليف الاستراتيجي للعرب وضمن شروط فرضتها إسرائيل على الولايات المتحدة من خلال نفوذ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ونجم عن هذا المؤتمر:

١- انفراد إسرائيل بالفلسطينيين في اتفاق أوسلو خارج نطاق المؤتمر مما أدى إلى إضاعة الحق الفلسطيني والتنصل من قرارات الشرعية الدولية والتنكر للاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين والإعلان الصريح والعملي بتصفية الانتفاضة الفلسطينية وطمس الحقوق الفلسطينية.

٢- توقيع اتفاق وادي عربة وإضافة دولة أخرى من دول المواجهة تقيم علاقات كاملة مع إسرائيل.

٣- فشل المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

---

[1] بورستن، دانيال ج : مرجع سبق ذكره ،ص55.

[2] بورستن، دانيال ج : نفس المرجع ،ص147.

٤- إقامة اللجان متعددة الأطراف برعاية أمريكية للوصول إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإقامة علاقات اقتصادية معها قبل تحقيق السلام ونتج عنه اختراق إسرائيلي تجلى بإقامة عدد من الدول العربية مكاتب تجارية مع إسرائيل.

٥- التمهيد لفكرة الشرق أوسطية التي طرحها بيريز ودعمته أمريكا لإقامة الشرق أوسطية بتكريس هيمنة إسرائيل العسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية على المنطقة.[1]

[1] أحمد فارس عبد المنعم: مرجع سبق ذكره، ص58 .

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد:

تأسست السياسة الأمريكية الخارجية على تجاذب الجدل بين المصالح والأخلاق، أو بين البراغماتية والأيديولوجية. وهي نفس العناصر التي عملت بها حتى بعد الحرب الباردة لتحقيق طموحات النخب الحاكمة في الهيمنة على العالم. ويعني الاتساع والتنوع في أهدافها العامة، عدم ثبات تلك الأهداف وتغيرها بتغير الظروف الداخلية للولايات المتحدة وبطبيعة الحال بتغير الظروف العالمية المتداخلة مع المصالح الأمريكية.[1]

من الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية تميزت بقدرتها في التأثير على الصعيد العالمي بفضل ما تمتع به مفكرو هذه السياسة بابتكارهم لكيفية بناء هيكلية المستقبل العالمي.

تميزت استراتيجية الولايات المتحدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي على التوالي:

١- احتواء الشيوعية السوفييتية، ومنع وصول الاتحاد السوفييتي إلى الخطوط الحمراء في منطقة الخليج العربي، ومنع وجود قواعد عسكرية دائمة له في البحر المتوسط.

٢- السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي وإيران.

٣- دعم أمن إسرائيل والحفاظ عليه.[2]

ويمكن التحدث هنا عن ظهور مدرستين تمثلان المشهد الرئيسي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

مدرسة المحافظين الجدد ولديها معتقدات شبه إيديولوجية لها استراتيجيات عامة في السياسة الخارجية، أما المدرسة الثانية فهي الواقعية التي تحاول الالتصاق بالواقع الذي على أساسه ترسم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. فهي لا تعتمد على منطلقات أيديولوجية بل على الوقائع الميدانية الملموسة ومن مميزات هذه السياسة أنها تستجيب للعديد من المؤثرات المؤسساتية والشعبية فمن الممكن أن تتصادم

[1] فنسان الغريب: **مأزق الإمبراطورية الأمريكية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص180.

[2] وليد خدوري : **الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي (الواقع والمستقبل)** ، 1996، ص 12.

الصلاحيات المطلقة لرئيس الولايات المتحدة في السياسة الخارجية بعاملين أساسيين مرتبطان بتركيبة النظام السياسي الأمريكي وهما السلطة التشريعية والرأي العام. فمثلا مع أن لا الكونجرس ولا الرأي العام يمارسان السياسة الخارجية إلا أنهما يرسمان المجالات التي يعمل بداخلها الرئيس وهذا يجعل مجال المناورة إمامه ضيقاً ، لهذا السبب تحرص الإدارة الأمريكية على التعامل بإيجابية مع الرأي العام.[1]

وبناءا على ما سبق سوف نقوم بشرح هدا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية .

المبحث الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية .

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الرئيس بوش الابن .

1 زايد عبيد الله مصباح: **السياسة الخارجية**، طرابلس ،جامعة الفاتح، 1994، ص12.

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية و الخارجية و الجهات الرسمية و غير الرسمية، المباشرة و غير المباشرة والتي لها دور و تأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، و تمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، و سنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى مطلبين رئيسين المطلب الأول : المحددات الدستورية الرسمية والمطلب الثاني : المحددات الداخلية غير الرسمية.

المطلب الأول : المحددات الدستورية الرسمية:

(تتمثل في السلطتين التشريعية) الكونغرس (و التنفيذية) الرئيس كمؤسسة ، و هما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية .

1) الكونجرس الأمريكي [1]

من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، و ذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة و مطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس[2] ، و كذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و إعلان الحرب و التفويض برد الاعتداء و إقرار الميزانية العامة للدولة، كما قيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين ، و مع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية و حسب[3].

---

[1] الكونغرس الأميركي هو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأميركية، ويعد الهيئة التشريعية في النظام السياسي، ويتألف من مجلسين هما: مجلس الشيوخ، ويتكون من 100 عضو (عضوين عن كل ولاية من الولايات الأميركية الخمسين) بغض النظر عن عدد سكانها ، أما مجلس النواب، يتكون من 435 عضواً.

[2] الكسيس دى توكفيل: **الديمقراطية في أمريكا**، ترجمة أمين مرسى قنديل (القاهرة: عالم الكتب، 1991م).ص58 .

[3] جايمي باركر، أليسون و فيلنر : **"فوق القانون: السلطة التنفيذية بعد 11 سبتمبر"**، وللاستزادة انظر : فيهام، برند (محرر)، **الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية**، ترجمة نور الأسعد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).ص16.

2) الرئيس الأمريكي

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهما و حاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة، فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة و المرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح خاصة في أوقات الأزمات، فكانت سببا في تقوية سلطة الرئيس.

و هكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس و الرئيس، و خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، و نتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة و التي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر و ذلك حسب طبيعة العلاقات و المصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها[1].

المطلب الثاني : المحددات الداخلية غير الرسمية:

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة . وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن) الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط و المصالح،، و أحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام.

[1] عادل المعلم : **مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله** (القاهرة: مكتبة الشروق، 2004).ص9 .

أ. **جماعات المصالح:**

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات .

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها.[1]

ومن أبرز هذه الجماعات كما أشرنا الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، و ذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، و لصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب و التي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل و الولايات المتحدة ، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد وأقل تنظيما[2].

ب. **وسائل الإعلام:**

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير و الساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء و النواب أنفسهم و يلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين ا لحكومة و الجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي

[1] المقصود بهذه الجماعات هنا، هي تلك التي لها علاقة و بعد تفسيري بموضوع الدراسة، و تتمثل بدرجة كبيرة في الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تؤثر في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

[2] الكسيس دى توكفيل: مرجع سبق ذكره .ص58 .

يكون رأيا عاما ، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

و تتميز العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة ، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة و خصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة خير مثال على ذلك Watergate [1].

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون و بشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث 11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي .لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاستغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياساتها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويكون رأيا مضادا لتوجهاتها2.

ت. الرأي العام:

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية انه مجتمع متنوع ، مما أدى إلى خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير و متعلقا بأزمات دولية خاصة، و إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل

[1] جايمي باركر، أليسون وفيلنر : "فوق القانون: السلطة التنفيذية بعد 11 سبتمبر"، في هام، برند (محرر)، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة الأسعد، نور (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).ص18.

[2] الكسيس دى توكفيل: مرجع سبق ذكره ،ص58.

السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى .

و تثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، و فعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى و يبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشر يلعبه الرأي العام و يتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منه المشاركة في الانتخابات و بعض مؤسسات المجتمع المدني.

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض و عن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها و وظائفها المختلفة[1].

و من الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، و هناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية و غير الرسمية ، و هي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفق حولها و تعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، و تتضمن ثلاثة مبادئ:

- بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
- عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
- عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي والاجتماعي.

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية و غير رسمية مثل: الكونغرس الذي يضم مجلس النواب و مجلس الشيوخ، و مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس و وزارة الخارجية والبنتاغون

[1] المرجع السابق، ص46 .

ومجلس الأمن القومي و مؤسسات الرأي و الفكر التابعة للبيت الأبيض، و الأفراد والمنظمات و وسائل الإعلام و الجماهير ، كل حسب موقعه و درجة تأثيره و طبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها[1] .

[1] جايمي باركر: **الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديمقراطية** ، القاهرة ، 2006.ص16

المبحث الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية

بعد الحرب العالمية الثانية أتسمت الأهداف الأمريكية بنزعتها التوسعية حيال المصالح السوفيتية. فحجم الاكتشافات النفطية الكبيرة في الشرق الأوسط وخاصة في المملكة السعودية دفع بالولايات المتحدة الدخول في منافسة مع الاتحاد السوفيتي ، سابقا ، من أجل السيطرة على نفط المنطقة. فأنشأت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في المملكة السعودية عام 1946 لحماية المصالح الأمريكية النفطية والتي كان يتطلع إليها منافسها السوفيتي، وكرست واشنطن سياستها الخارجية من أجل بسط الهيمنة على نفط المنطقة من خلال إبقاء الأمريكان ، وسوف أتناول شرح هدا المبحث من خلال مطلبين رئيسيين المطلب الأول : تأمين تدفق النفط و المطلب الثاني : حماية أمن إسرائيل .

المطلب الأول : تأمين تدفق النفط :

هدفت الولايات المحتدة استمرار تدفق النفط من الشرق الأوسط لمدها بحاجتها وحاجة حلفائها في الغرب من الطاقة ويتطلب هذا الحيلولة دون وقوعه في يد السوفييت ومواجهة أي عقبات أخرى تمنعه من الوصول إلى الغرب، فمن المتوقع أن تنشأ في المنطقة اضطرابات و حروب تعيق حركة الملاحة أو نشوب اضطرابات سياسية أو انقلابات في الدول المنتجة- وقد حدث ذلك مراراً مثل حرب أكتوبر عام 1973 ، وقيام الثورة الإيرانية عام 1979 والحرب الإيرانية العراقية، خلال عقد الثمانينات ، وغزو العراق للكويت عام 1990- وفي ظل هذه الاضطرابات والحروب لعبت السياسة الخارجية الأمريكية دورها في المحافظة على تأمين تدفق النفط إلى الغرب رغم أن عملية استخراج النفط وتسويقه هي عملية مرتبطة بالاقتصاد أكثر من علاقتها بتواجد القوة العسكرية إلا أن الوجود العسكري والتدخل السياسي كان مضطلعا بتدفق النفط من الشرق الأوسط إلى الغرب. استمرت الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة في محاولة توطيد علاقتها مع معظم الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وتكثيف التعاون السياسي والعسكري لضمان الحصول عليه، وقد حاولت الحيلولة دون حصول الاتحاد السوفيتي ، سابقاً ، على ميزات سياسية تمكنه من التحكم في سياسات الدول النفطية في الشرق الأوسط.[1]

[1] جلبير الأشقر: **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي** ، ترجمة: سعد العظم ، بيروت ، دار الساقي ،2004 ص17.

ورغم قيام علاقات سياسية واقتصادية بين الاتحاد السوفيتي ، سابقاً ، وبين بعض الدول النفطية في الشرق الأوسط مثل إيران، والعراق ، وليبيا ، و الجزائر إلا أن الولايات المتحدة تمكنت من تأمين حاجتها وحاجة حلفائها خلال الحرب الباردة وخاصة من دول الخليج التي مثلت حليفها النفطي الأول في المنطقة وكثيرا ما دفعت ثروة النفط القوى العظمى إلى محاولة بسط هيمنتها على المنطقة[1].

فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبعاد المنافسين لها في مقاسمة نفط الشرق الأوسط. كما أن أهمية النفط في الشرق الأوسط دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل المباشر والهيمنة سياسياً على المنطقة. فبالضغط على الحكومات في هذه المنطقة وبكثرة التواجد العسكري الأمريكي وهيمنة الشركات النفطية الأمريكية على صناعة وتنقيب وإنتاج وتسويق النفط ، تضمن الولايات المتحدة الأمريكية نجاح سياستها النفطية في وفقا لمصالحها القومية من أجل الهيمنة على مناطق أنتاج النقط في الشرق الأوسط رأت الولايات المتحدة ضرورة استخدام وسائلها السياسية والعسكرية. النفط يشكل المصلحة الحيوية في المنطقة لان الولايات المتحدة تستورد 20% من احتياجاتها منه وتستورد أوروبا الغربية 43% من حاجاتها واليابان تستورد 68% من احتياجاتها النفطية. وأية إعاقة لتدفق هذا النفط تعني اضطراب السوق العالمي وانهيار اقتصاد الدول النامية والمتطورة.

1. استخدام القوه لحماية المصالح النفطية

لهذا رأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة الاعتماد على استعمال القوة لحماية مصالحها النفطية في المنطقة. فتأسست قوات التدخل السريع بطلب من كارتر ، الرئيس الأمريكي ، الأسبق ، كي تعمل هذه القوات لمواجهة أي خطر يهدد استقرار مناطق إنتاج النفط في المنطقة. وتدخلت الإدارة الأمريكية في الفترة الرئاسية للرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان ، عندما حملت السفن الكويتية العلم الأمريكي لتحذير القوات الإيرانية والعراقية التي استهدفت تدمير ناقلات النفط. وفي فترة رئاسة بوش الأب في مطلع التسعينات تدخلت القوات الأمريكية مباشرة لطرد القوات العراقية من الكويت ، وانتشرت في مختلف مناطق الخليج الأخرى. و يبقى النفط الدافع الأقوى حتى في مطلع القرن الحادي والعشرين ففي فترة رئاسة

1 آمل عبد الله الحرمي: **الوقود الحيوي**: جريدة القبس، العدد: 12539 27 أبريل، 2008 ص67.

بوش (الابن) غزت القوات الأمريكية أفغانستان والعراق لضرب ، ما يعرف بالإرهاب وتأمين مصادر الطاقة العالمية[1]

كما استغلت الولايات المتحدة التهديدات الخارجية على الدول النفطية وخاصة دول الخليج لصالحها. فقد توصلت السياسة الخارجية الأمريكية إلى أقناع الدول النفطية بأن القوة العسكرية هي الرادع الوحيد للتهديدات الإيرانية والعراقية. وعن طريق التواجد العسكري والتزود بالسلاح الأمريكي يتم اتقاء خطر أي تهديدات ومنذ بداية الحرب الباردة ربطت الولايات المتحدة أمنها القومي بنفط الشرق الأوسط ودأبت سياستها منذ ذلك الحين على محاولة تأمين تدفق النفط إلى الغرب من تلك المنطقة. كما خططت منذ عام 1973 للقيام بتواجد عسكري دائم حول حقول النفط في المنطقة. وعندما حالت الظروف حينها دون ذلك ، أنشأت قوات التدخل السريع التي انتشرت في أوروبا للتدخل عند الحاجة لحماية النفط في الشرق الأوسط من أي سيطرة خارجية حدد صانعوا القرار السياسي الأمريكي نفط الشرق الأوسط كأهم مصلحة قومية أمريكية في المنطقة. وبذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بنفط المنطقة الذي يتميز بالإنتاجية الكبيرة والمخزون العالمي الأكبر وانخفاض سعر البرميل. وهذه الميزات هي ما شجع الإدارة الأمريكية على الاستفادة من هذا النفط في إدارة الاقتصاد الأمريكي. فالاستهلاك الأمريكي من النفط يزداد بينما الإنتاج الأمريكي منه ينخفض وفي نفس الوقت فإن نمو الاقتصاد الأمريكي يعتمد على استيراد النفط من الشرق الأوسط. وقد أتضح ذلك حين تعرض الاقتصاد الأمريكي للانهيار بعد حضر العرب بيع النفط أثناء حرب أكتوبر عام 1973 ولتوضيح أهمية نفط الشرق الأوسط للولايات المتحدة يمكن الإشارة إلى ما ورد في تقرير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي والذي يفيد بأن الولايات المتحدة إذا لم تتحصل لمدة عام على النفط السعودي سينخفض الناتج القومي لديها بمقدار 272 مليار دولار ويرتفع ومن أجل تأمين مكانة اقتصادية متقدمة في الاقتصاد العالمي معدل البطالة إلى نسبة2 %تمسكت الولايات المتحدة بنفط الشرق الأوسط كعامل هام لتحقيق هيمنتها العالمية اقتصاديا .لهذا عملت ما في وسعها لحماية

[1] Shibley Telhami, The Role Of Persian Gulf Region, The Contemporary Middle East, Cambridge,Westview Press, 2006, p174- 175.

الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة دون الالتفات إلى دورها في نشر الديمقراطية. بل حرصت على استمرار تلك الأنظمة كحارس للمصالح الأمريكية يحمي الشرق الأوسط ، كمنجم نفطي ، وسوق للسلع الأمريكية[1].

2. أهمية النفط

جعلت الولايات المتحدة تتخلى حتى عن قيمها الإنسانية التي تنادي بها حول العالم. في مناطق إنتاج النفط في الشرق الأوسط لا تتمسك السياسة الأمريكية بالديمقراطية كثيرا حتى لا تنجح جهة أو جماعة معادية للسياسة الأمريكية في الانتخابات في هذه المنطقة فتقوم بعرقلة تدفق النفط للغرب ويلاحظ أن نفط الشرق الأوسط يشكل العديد من روافد المصالح القومية الأمريكية .يبدو أن الأمريكيون يعتبرون السيطرة على هذا النفط مرتبطة بالأمن القومي الأمريكي ، لان الحكومة الأمريكية طالبت بضرورة استمرار تدفق نفط المنطقة إليها والى وحلفائها ، حتى لا يقع الأمن القومي الأمريكي في أزمة حادة. وتذهب الحكومة الأمريكية عادة إلى القول ، أن النفط هو الوسيلة التي اعتمد عليها الإرهابيون في تمويل هجماتهم على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

كذلك استخدم العرب النفط في دعم الشعب الفلسطيني وتمويل العمليات القتالية على إسرائيل ، أو قد يتم استخدامه في المقاطعة كورقة ضغط في الصراع العربي الإسرائيلي لهذا يجب أن يقع تحت مراقبة وسيطرة الإدارة الأمريكية ونظراً لأهمية الاقتصاد النفطي العالمي ، رأت السوق الرأسمالية الأمريكية بضرورة وضع يدها على منابع النفط العالمية الكبرى وخاصة في الشرق الأوسط. بعد أن شعرت الشركات النفطية الأمريكية الكبرى بخطر التحول العالمي المحتمل عن استهلاك النفط إلى طاقات بديلة ، أوعزت للإدارة السياسية بضرورة اتخاذ المزيد من التدابير للسيطرة على ثروات العالم النفطية وتحقيق أقصى ربحية منها.

" أنه على المدى المتوسط وحتى تقريبا عام 2030 لا يوجد شيء أو أشياء تدل على وجود وظهور مادة أو مواد تحل محل «النفط الذهب» وتكون الطاقة البديلة ... قد يظن البعض أن مادة «الاثينول (Ethanol) «ستكون العصا السحرية لتحل محل وقود السيارات ... إن المواد الأولية لهذا

[1] Henry Kissinger, Does America Need A Foreign Policy, Toward A Diplomacy For The Twenty –First Century, London, Free Press, 2002, 2nd Edition, p166.

[2] أيان رتدليدج : **العطش إلى النفط ، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، ترجمة : مازن الجندلي ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006 ،ص33.

المنتج تتكون من قصب السكر والذرة والشمندر وكلها مواد غذائية وعلى المدى البعيد ستؤثر في أسعار المواد الغذائية مما يسبب أزمة عالمية إذا ما تم الاستمرار في إعطاء الأولوية لمادة الاثينول كوقود للحرق بهذا أولت السياسة الأمريكية ، إثرها ، اهتمامها بالاعتماد على نمط وهدر للبيئة وتدميرها " القوة العسكرية وتطويق المناطق النفطية بالتواجد العسكري حولها وصعدت العولمة ، في تلك الأثناء ، كعامل رئيسي لخدمة أهداف الهيمنة الأمريكية العالمية. [1]

ففي عام 1990 أمست الولايات المتحدة القوة الأولى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبات بالإمكان تحقيق فكرة العولمة الاقتصادية وبناء المنطقة الكبرى لتشمل العالم كله بعد أن أصبح مهيئاً لها. ورأت الولايات المتحدة أن الفرصة مناسبة تحت هذه الظروف لأنها القوى العظمى. فكان النفط هو الهدف الأول للهيمنة الأمريكية بدء من الشرق الأوسط وانتهاء بالجمهوريات الإسلامية القريبة من بحر قزوين ودول آسيا الوسطى التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا وتطلبت سياسة الهيمنة على النفط ضرورة التدخل في شئون الشرق الأوسط[2].

اعتبرت الولايات المتحدة منظمة أوبك مصدراً لتهديد اقتصاديات السوق الحرة ورأت ضرورة الحد من تأثيرها. حيث اتجهت المؤسسات اليمينية المتحالفة مع الشركات المحتكرة للنفط في الولايات المتحدة ممارسة الضغوط على الدول النفطية لتقوم بتعديل سياساتها النفطية من خلال قرارات أوبك. بل وعدم الاكتفاء بذلك فتحولت إلى محاولة تغيير الأنظمة السياسية فيها، لأن تغيير نظام الحكم يسهل معه تغيير النظام الاقتصادي لأي بلد ولا يزال استخدام النفط كسلاح سياسي أمرا واردا ، كعنصر حيوي ، في العلاقات الدولية. فاحتمال رجوع العرب ، ثانية ، إلى إبراز النفط كسلاح وارد بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على استخدامه السابق. ويضع العالم الغربي أمن الطاقة من ضمن أولوياته واهتماماته السياسية في منطقة الشرق الأوسط. تصاعدت الآن خشية الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين والخبراء الاقتصاديين من إبراز سلاح النفط العربي في وجه سياسات الرئيس الأمريكي بوش في المنطقة ويتضح من ذلك سيطرة النفط الخام علي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط. فهي كثيرا ما تحاول التظاهر

[1] الكسيس دى توكفيل: مرجع سبق ذكره .ص58 .

[2] حامد عبد الله ربيع: **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984م).ص134.

بعدم الاكتراث بنفط الشرق الأوسط. وترفع في سياستها الخارجية شعارات السلام ومحاربة الإرهاب كأهداف رئيسية ولكن يبقى النفط إحدى العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الأمريكية في هذه المنطقة [1].

المطلب الثاني : حماية أمن إسرائيل :

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل وسيلتها الاستراتيجية الأولى ، التي تعتمد عليها ، في الشرق الأوسط. ونالت إسرائيل الدعم الأمريكي لأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة. وأن العقيدة الإنجيلية لدى الأمريكيين جعلتهم متمسكين بدعم إسرائيل لأن شعب الله المختار يجب أن يسود في الأرض المقدسة ، حسب رأيهم ، حتى ينزل المسيح. ومن زاوية أخرى ، منحت المنشآت ، والمطارات الإسرائيلية الولايات المتحدة نقطة انطلاق آمنة لقواتها حين تطلبت الظروف إجراء هجمات عسكرية نحو الشرق. كما أن إسرائيل هي كابح عسكري فاعل منع امتداد الاتحاد السوفييتي ، سابقاً، في الشرق الأوسط. كما سخرت واشنطن إسرائيل لضرب بعض القوى الإسلامية في المنطقة مثل حزب الله في لبنان بدأ الدعم الأمريكي لإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية حين قال الرئيس الأمريكي ترومان في أكتوبر عام 1948 " لقد التزمنا بالعمل على أن تصبح إسرائيل كبيرة بالقدر الكافي ، وحرة بالقدر الكافي ، وقوية بالقدر الكافي، لضمان استقلال وأمن شعبها". ومنذ ذلك الحين توطدت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة وتصاعد بينهما باضطراد حجم التعاون السياسي والاقتصادي والدفاع وتبادل المعلومات المخابراتية والتبادل الدبلوماسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تلقت إسرائيل النصيب الأكبر من حجم المساعدات الأمريكية الخارجية.

1. المساعدات الأمريكية لإسرائيل

زودت الولايات المتحدة إسرائيل بمختلف المساعدات والدعم الحربي في حروبها مع العرب (حرب 1967 و1973). ومنذ عام 1976 وحتى 2003 بلغ حجم الدعم الأمريكي لإسرائيل ما يزيد عن (140) بليون دولار ، حيث وصل هذا الدعم إلى حوالي (3 بليون) دولار سنوياً في صورة مساعدات خارجية مباشرة . ويشكل هذا الدعم 20% من الدعم الأمريكي الخارجي. ومقارنة بعدد سكان إسرائيل فإن كل فرد إسرائيلي تحصل على (500) دولار سنوياً مع أن دخل هذا الفرد عالٍ ويساوي دخل الفرد

[1] Michael T. Klare, Blood And Oil, The Dangers And Consequences Of America's Growing Petroleum Dependency, London, Penguin Books, 2004, p4.

الكوري والاسباني استفادت الولايات المتحدة من إسرائيل كحليف ساهم في خدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. فخلال فترة الستينات شغلت حرب فيتنام السياسة الخارجية الأمريكية واستنفذت قواها ونالت منها أمام الرأي العام الأمريكي وأخفقت في أن تحصل على نصر حاسم .[1]

ولكن جاء انتصار إسرائيل في حربها مع مصر وسوريا والأردن عام 1967 كوسيلة بديلة للسياسة الخارجية الأمريكية لتقنع بها الرأي العام الأمريكي بأن انتصار إسرائيل ، حليفة الولايات المتحدة ، هو انتصار أمريكي على حلفاء الشيوعية في الشرق الأوسط كانت مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل جزءاً من سياستها للحد من التواجد السوفيتي في الشرق الأوسط. رأى الرئيس الأمريكي ريغان بضرورة التأكيد لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بمساعدتها لتبقى متفوقة عسكرياً على العرب ففي 1981وقعت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقية جديدة للتعاون الاستراتيجي وتلقت إسرائيل ، خلال منتصف الثمانينات ، دعماً مالياً ومعونات عسكرية وصلت إلى 46 مليار في عام 1986 من شأنها إقصاء الاتحاد السوفيتي عن المنطقة بهذا تكون إدارة الرئيس ريغان وحدها قدمت لإسرائيل ما يزيد بمقدار الثلث عن مجموع ما قدمته واشنطن لإسرائيل في الفترة بين 1980-1948م.[2]

وظيفة إسرائيل في الشرق الأوسط ، بالنسبة للولايات المتحدة ، لا تزال قائمة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، سابقاً. لأن إسرائيل لها أهميتها بحكم موقعها في المنطقة بأن تلعب دور حارس الاستقرار (الشرطي الأمريكي في المنطقة) في محيطها الجغرافي الممتد حول الشعوب العربية والإسلامية. كما يتمثل هذا الدور في حماية الأنظمة القائمة، فهي ضد إي تقدم راديكالي أو ديني

2. اللوبي اليهودي

إن اللوبي اليهودي في الولايات قادر على التأثير في الانتخابات الأمريكية لكسب ولاء الرئيس المنتخب. هناك تدخل من طرف إسرائيل ، بواسطة اللوبي اليهودي ، لتوجيه الانتخابات الأمريكية سواء في مجلس النواب الأمريكي أو الانتخابات الرئاسية. وقد أكدت استطلاعات الرأي العام الأمريكي إن هذا

[1] أحمد لطفي عبد السلام : **الانحياز الأمريكي لإسرائيل ، دوافعه التاريخية، والاجتماعية والسياسية** ، القاهرة ، مكتبة النافذة ، ط 1،2005) ص136.

[2] ستيفن والت وجون ميرز هايمر : **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية** ، ترجمة : محمود الحموري، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 2007 ، ص14 .

النوع من التدخل مؤثر في الانتخابات. لهذا يتنافس النواب والمرشحون للرئاسة على قطع الوعود بدعم إسرائيل لضمان انتخابهم. وهكذا يتحول صانعو القرار السياسي الأمريكي ، فيما بعد ، إلى أداة لخدمة المصالح الإسرائيلية يلاحظ أن المطالب الإسرائيلية عرقلة محاولات إحلال السلام في الشرق الأوسط.[1]

واتخذت إسرائيل من سياسة التذبذب حيال التعامل مع عملية السلام طريقة لعدم الإيفاء بالتزاماتها. فهي تشترط الأمن ثم التطبيع ثم السلام ، وفي هذا دليل على رغبتها في سلام برؤية إسرائيلية.[2]

ووجدت إسرائيل في استمرار حالة عدائها مع العرب ضمان لاستمرار الدعم الأمريكي لها ، فإذا ساد السلام يتوقف هذا الدعم ، ولن يفلح اللوبي اليهودي في الحصول على المزيد من المساعدات ، عندئذ تضطر إسرائيل إلى تحمل عبء مطالبها الاقتصادية لوحدها

إن التحالف الأمريكي الإسرائيلي قد تجاوز تزويد إسرائيل بالسلاح والدعم الاقتصادي لها. حيث أمتد هذا الدعم إلى مساعدة إسرائيل في تطوير صناعاتها الحربية مثل إنتاج طائرات (لافي) المقاتلة. ورغم تفوق إسرائيل في أسلحتها التقليدية والنووية على العرب إلا أن الولايات المتحدة تريد تأكيد الدور الإسرائيلي في المنطقة ومسا عدتها في تجاوز محنتها الاقتصادية من خلال المنح والقروض والمساعدات الكبيرة الحجم. كما تأتي هذه السياسة لضمان أمن إسرائيل في محيط يمتد من المغرب إلى باكستان ومن تركيا إلى القرن الأفريقي.

ولطالما حاولت الولايات المتحدة تبرير تحالفها ودعمها لإسرائيل على انه موجه ضد الاتحاد السوفيتي. ولكن منطق التوازن الدولي يقول ، أن الاتحاد السوفيتي كان دولة عظمى وإسرائيل دولة صغيرة لا تقوى على مواجهته. فقد يكون هذا التحالف تمهيداً لأن يكون الشرق الأوسط تحت وصاية إسرائيلية تعمل داخل الهيمنة الأمريكية ولكن ربما كان الدور الأمريكي في المنطقة هو لخدمة الأمن القومي

[1] أحمد لطفي عبد السلام : مرجع سبق ذكره، ص139.

[2] فواز جرجس : **السياسة الأمريكية تجاه العرب، كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998) ص105.

الأمريكي. حالة الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط هو أمر هام ومطلوب لخدمة المصلحة القومية الأمريكية.[1]

لكن الدعم الأمريكي لإسرائيل كلف الولايات المتحدة ثمناً غالياً ، فقد أعاق تقدم العلاقات الأمريكية العربية على مدى سنوات عدة . فعندما منحت الولايات المتحد إسرائيل (2.2 بليون) دولار خلال حرب أكتوبر أدى ذلك إلى قيام منظمة الأوبك بحظر النفط، وتلقى الاقتصاد الغربي بسبب ذلك خسائر كبيرة. كما لم تكن إسرائيل حينها القوة القادرة على حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي عندما هددت الثورة الإيرانية بقطع إمدادات النفط، حتى اضطرت الولايات المتحدة إلى تكوين قوات التدخل السريع . وشكلت إسرائيل عبء استراتيجياً على الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 1990-1991 حين عجزت قوات التحالف عن مشاركة إسرائيل خوفاً من تمزيق التحالف مع العرب. [2]

ومن جانب آخر اضطرت القوات الأمريكية إلى تزويد إسرائيل بصواريخ باتيريوت لحمايتها من الصواريخ العراقية ويربط العديد من قادة المنظمات الإسلامية المعادية للولايات المتحدة بين سبب الانتقام من الولايات المتحدة وبين دعمها لإسرائيل. فمن الملاحظ أن الدعم الأمريكي لإسرائيل شكل الدافع الرئيسي لانخراط المجندين الإسلاميين في صفوف الجماعات المقاتلة لمهاجمة المصالح الأمريكية في المنطقة. [3]

كشفت تقارير استطلاعات الرأي العام، لوزارة الخارجية الأمريكية، أن المواطنين في البلاد العربية والإسلامية يشعرون بأن أزمة الشعب الفلسطيني تكمن في الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة بدعمها لإسرائيل لكن باستطاعة أي رئيس أمريكي أن يقدم لشعبه نوعية السياسة الخارجية التي يجب أن يتبعها لخدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. هذه المصالح لا تقتصر على محاباة الجماعات اليهودية التي ألحقت الضرر بالولايات المتحدة و إسرائيل أكثر مما أفادتهما فالشعب الأمريكي يتحمل دفع عشرات المليارات من الدولارات سنويا لدولة لم يجن من ورائها إلا التورط في الأزمات والمساس بالسمعة الأمريكية ومكانتها العالمية إتباع سياسة المساندة لإسرائيل في السياسة الأمريكية ولد الكراهية والغضب العربي

[1] ستيفن والت وجون ميرز هايمر : **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الأمريكية الخارجية** ، ترجمة : محمود الحموري، القاهرة ، مكتبة مدبولي 2007 ، ص14 .

[2] أحمد لطفي عبد السلام ، المرجع السابق ، ص135.

[3] Bernard Reich, The Contemporary Middle East, Oxford, Westview Press, 2006 , p.65

والإسلامي ضد العام الغربي. إن حجم الدعم الكبير لإسرائيل وكثرت المواقف السياسية المعادية للعرب والمسلمين – تتحصل إسرائيل سنويا على (أكثر من ثلاث) مليارات من الأموال الأمريكية وكذلك تتحصل سنويا على المعدات الحربية المتطورة ويقف إلى جانبها غالبا العالم الغربي في المحافل الدولية وخاصة في مجلس الأمن- أدى إلى تراكم روح الإحباط وانعدام الثقة لدى المسلمين والعرب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.[1]

ولكن أحيانا يغلب على الدور الأمريكي في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي التدخل بقدر حماية المصالح الأمريكية وليس بهدف تسوية القضية نهائيا لتبقى السياسة الأمريكية على ورقة ما تظل تستخدمها في التوقيت المناسب لها. كما أن تصاعد الهجمات ، الموصوفة بالإرهابية، على المصالح الأمريكية كان مرتبطاً بتحالف الولايات المتحدة مع إسرائيل. قد لا يكون الدعم الأمريكي لإسرائيل هو السبب الوحيد للإرهاب لكنه يشكل أحد الأسباب الرئيسية.[2]

[1] عبد المنعم سعيد، **أمريكا والعالم ،الحرب الباردة وما بعدها** ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 229.

[2] عدنان السيد حسن ،**العرب في دائرة النزاعات الدولية**، بيروت، مطبعة سيكو،2001 ، ص 130.

المبحث الثالث : توجهات السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن

كان التفوق الأمريكي في الشئون العالمية حقيقياً. ولكن القوة لا تعني فقط القدرات، فهي تعني أيضاً الإرادة، حيث انتقد بوش ومستشاروه ما اعتبروه تردد كلينتون ومستشاريه في استعراض العضلات العسكرية لأمريكا دفاعاً عن المصالح القومية الأساسية. كما اعتبر بوش أن "هناك حدوداً لابتسامات الدبلوماسيين وعبوسهم، فالجيوش والصواريخ لا يتم إيقافها من خلال عبارات الإدانة القوية، وإنما من خلال القوة والعزيمة والتعهد بالعقاب السريع". وهدا ما سوف أتناوله في هدا المبحث من خلال المطالب الثلاثة : المطلب الأول : استراتيجيات السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن والمطلب الثاني : هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والمطلب الثالث : مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الأول : استراتيجيات السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن :

تحدث بوش وفريقه عن ممارسة القوة فقط على ضوء المصالح الأمريكية. فقد انتقدت رايس بوضوح الذين اعتقدوا أن الولايات المتحدة تمارس قوتها بصورة شرعية فقط عندما تفعل ذلك نيابة عن الآخرين. كما ذكر وولفويتز أن "الدرس المستفاد من رصيد أمريكا الكبير في بناء التحالفات خلال فترة الحرب الباردة هو أن القيادة تتكون من إظهار أن أصدقاءك سيتم حمايتهم والعناية بهم، وأن أعداءك سيتم معاقبتهم، وأن الذين يرفضون دعمك سيندمون على ذلك.[1] ويُعد إظهار العزيمة من الأمور المهمة للأصدقاء وكذلك للأعداء، فكلاهما يحتاج إلى الاقتناع بأن الولايات المتحدة تنوي دعم أقوالها بالأفعال، وإلا فإن شكوكهم أن واشنطن قد تغير رأيها وتتركهم ينهزمون قد تؤدي بهم إلى تجاهل السياسة الأمريكية أو حتى مقاومتها".2

من الواضح أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تحت إدارة بوش لم تكن استجابة قائمة على علاقة سببية إزاء الظروف خارجية، ولكن كانت منهجا تم اختياره من جانب إدارة بوش، وقد اتسم بتأثير التقاليد الأيديولوجية التي قادت انخراط الولايات المتحدة في النظام الدولي.

[1] Daalder, Ivo H. and Lindsay, James M. op.cit, p.41-49.

[2] Paul Wolfowitz, "Remembering the Future", National Interest, no.59, Spring 2000, p.41.

1. بداية الجدل

شهدت ولاية بوش الابن القدر الأكبر من الجدل بشأن القضية الفلسطينية وما ارتبط بذلك من جدلا حول توجهات وأهداف السياسة الخارجية وسبل تحقيقها، وقد عكست ممارسة السياسة الخارجية لإدارة بوش منذ وصول الأخير الي السلطة انقطاعا عن النمط الذي سارت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة بشكل عام، وخلال ولايتي كلينتون على وجه الخصوص، فقد تبني إدارة بوش منذ الأيام الأولي لوجودها في السلطة مواقف متشددة إزاء عدد من الاتفاقات الدولية مثل: بروتكول كيوتو بشأن تغير المناخ والبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة الكيميائية، واتفاق الوقف الشامل للتجارب النووية وقد عكست تلك المواقف من جانب الإدارة تدني التقدير لأهمية الأطر الدولية متعددة الأطراف، واستشعارا بان تلك الأطر وما يتصل بها من قواعد القانون الدولي تمثل قيدا على حرية التحرك الأمريكي، وهو ما عكس استعدادا أكبر من جانب إدارة بوش للعمل المنفرد، بجانب تراجع أهمية الإدارة الدبلوماسية كأحد تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.[1]

وقد ظهر هذا التوجه في وثيقة استراتيجية الأمن القومي 2002 والتوجه التدخلي ، عبرت الوثائق الأساسية ذات الصلة بالسياسة الخارجية، وأبرزها استراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر 2002 إلي جانب عدد من الخطب الرئيسية التي ألقاها الرئيس بوش عن التوجهات والمبادئ الأساسية لتلك السياسة، ففيما يتعلق بالتوجه التدخلي أظهرت وثيقة الأمن القومي الأمريكي اعتماد السياسة الخارجية لإدارة بوش لتوجه تدخلي يقوم علي استغلال الظرف التاريخي الذي توفر عقب انتهاء الحرب الباردة، وذلك لإعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتفق مع المصالح الأمريكية وفقا لتقدير بوش حيث تذكر هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة ستستغل الفرصة التي تتيحها اللحظة التاريخية المتمثلة في انتهاء الحرب الباردة في توسيع مجال الحرية في العالم ونشر القيم والفوائد المرتبطة بالديمقراطية والتنمية والأسواق المفتوحة والتجارة الحرة في كل ركن من أركان العالم.[2]

2. بوش الابن ونشر الديمقراطية في العالم

---

[1] نعوم تشومسكي: "**حروب الإرهاب**" ، في برند هام (محرر)، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية، ترجمة نور الأسعد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006).ص142.

[2] نصير عاروري: "**حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب**" في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).ص125.

أما فيما يتعلق بالأدوات التي استخدمها بوش في سياسته الخارجية فقد استخدم أسلوب نشر الديمقراطية في العالم انطلاقا من الاعتقاد بوجود مهمة أو رسالة ينبغي على الولايات المتحدة أن تضطلع بها في هذا الشأن، كما اظهر بوش اهتماما خاصة بمنطقة الشرق الأوسط في هذا المجال من خلال الإعلان في نوفمبر 2003 عن رؤيته بشأن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير والتي أطلق عليها استراتيجية تقدميه في الحرية في الشرق الأوسط والتي أكد عليها عقب ذلك من خلال البيان الذي ألقاه في لندن في نفس الشأن ويرتبط تبني إدارة بوش لتوجه تدخلي يهدف الي إعادة صياغة العلاقات والأوضاع الدولية على نحو يتفق مع مصالح الولايات المتحدة بجانب اعتمادها بمبدأ نشر الديمقراطية.[1]

وقد تضمنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي مبررات لعدم إمكانية مواصلة الاعتماد على مبدأ الردع كأساس للاستراتيجية الدفاعية الأمريكية وضرورة استبداله بمبدأ العمل ألاستباقي، وذلك من خلال التأكيد على أن مبدأ الردع الذي يقوم على التهديد بالعمل الانتقامي، والذي كان فعالا خلال الحرب الباردة، لا يمكن الاعتماد عليه في التعامل مع قادة الدول المارقة الذي يظهرون استعدادا أكبر للمخاطرة بأرواح شعوبهم وثروات دولهم، كما يظهرون كذلك استعدادا أكبر للجوء لاستخدام أسلحة الدمار الشامل، التي كانت خلال الحرب الباردة مجرد خيار أخير، كذلك تضمنت الوثيقة المطالبة بضرورة تطوير مفهوم التهديد الداهم الذي يعتبره القانون الدولي شرطا لمشروعية قيام أي دولة بالتحرك استباقيا للدفاع عن نفسها، حيث تعتبر الوثيقة أن مظاهر التهديد الداهم التقليدية كتحريك الجيوش والأساطيل تمهيدا للهجوم، لا تتوائم مع قدرات وأهداف المنظمات الإرهابية والدول المارقة التي تعتمد علي الأعمال التي تنطوي على إثارة الرعب والفزع وكذلك إمكانية اللجوء إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل التي يتسم إخفاؤها وإطلاقها بقدر كبير من السهولة.[2]

المطلب الثاني: هجمات الحادي عشر من سبتمبر2001م :

أطلق الفزع الذي أصاب الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر جرس التنبيه إلى خطر مستقبلي، ولكنه أتاح لجورج دبليو بوش فرصة فريدة لخوض سباق في مضمار السياسة الخارجية. لقد أمده بموضوع وسياق لإدارته، ودعا الشعب الأمريكي إلى الالتفاف حول العَلم الأمريكي. وزودت أحداث 11 سبتمبر

[1] عادل المعلم : **مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله** ، مرجع سبق ذكره ،ص14.

[2] نصير عاروري: **"حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب"**، مرجع سبق ذكره ، ص125.

إحساس بوش بأن له رسالة لا تعوقه في سعيه إليها قيود دستورية ولا تمنعه معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحقوق المدنيين والسجناء في أزمنة الحرب. ويتوجب كذلك أن تُعفى المأساة من تحقيقات الكونجرس ليبقى الطريق سالكاً لرد ذي نهاية مفتوحة.

لقد ساعد الهجوم غير المسبوق على تحويل رئيس محدود الفكر لم يستطع أن يجتاز اختباراً بسيطاً في السياسة الخارجية أداره مراسل صحيفة بوسطن جلوب الذي سأله أن يذكر اسم زعيم باكستان الجديد أثناء الحملة الانتخابية إلى رئيس يضع السياسة الخارجية في المقدمة مقارنة بكل مجالات السياسة العامة الأخرى. واكتشف الرئيس جورج دبليو بوش فائدة الإرهاب وجعله مرتكز سياسته الخارجية في وقت تواجه فيه نخب السياسة الخارجية الأمريكية تحدياً منذ انهيار الاتحاد السوفييتي أن تتبنى رؤية جديدة لنظام عالمي، وأن تحدد الدور الأمريكي في ذلك النظام في الألفية الجديدة.

وفي الحرب على الإرهاب بدا أن الرئيس جورج دبليو بوش مساق بشعور أن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو عالم هوبزي غير مستقر ومليء بالأشرار، ويحتاج إلى يد حازمة ومسئوليات الدولة العظمى الوحيدة في مثل هذا "الفضاء الطبيعي الكئيب"، وهي عبارة استخدمها روبرت كابلان في كتابه "شرقاً نحو الوحشية" Estward to Tartary ، هي واضحة لا لبس فيها، وتتمثل في ألا تبقى في الظل، بل تتصرف بتصميم شديد وعزم لا ريب فيه".[1]

ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001م، رسم الرئيس "بوش الابن" وفريق إدارته مساراً جديداً للسياسة الخارجية حُددت معالمه للقضاء على التهديدات الصادرة عن أطراف دولية أو غير دولية تتحدى الدور الأمريكي الرائد في النظام الدولي. على هذا النحو أبدت الولايات ا لمتحدة استعدادها للمضي قدماً في طريق دحر نوع جديد من الأعداء، لا يردعه تهديد الاعتقال ولا تكبله القيود الإنسانية العملية، واستعدت لشن حرب شاملة على كافة الأعداء، حقيقيين كانوا أو متخيلين.

لقد اعتمدت أجندة إدارة الرئيس "بوش الابن" على امتلاك أحادي للقوة الشاملة لحماية الأراضي الأمريكية وتدعيم هيمنة الولايات المتحدة عالمياً، ورسم تغير اجتماعي وسياسي في الشرق الأوسط وعبر

[1] Steven Mufson,, "Bush's View of World Evolves, "Washington Post, 3/3/2002.

عن ذلك الرئيس "بوش الابن" بالقول: "إن هذه الاستراتيجية مثالية لأن الحرية هبة من الرب العظيم وهي في ذات الوقت واقعية لأن الحرية هي أفضل طريقة عملية لحماية أمتنا في الأجل الطويل"1.

يحدد "جيمس ماكورميك" في كتابه (السياسة الخارجية الأمريكية والعملية) أن مبادئ "بوش الابن" للسياسة الخارجية تشتمل على ما يلي2:

أ- الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الخارجية، والتفاعلات التي تحدث بين الدول تأخذ الأسبقية عن تلك التي تتم عبرها.

ب- تتحدد مصالح الدول بقوتها النسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وهي تسعى باستمرار لتوسيع نفوذها.

ج- يجب أن يتم التركيز على الحفاظ على علاقات مواتية مع القوى الكبرى الأخرى في وقت تكون هذه الدول الأكثر ترجيحاً لتهديد ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال حملته الرئاسية، أعلن "بوش الابن" مراراً أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يجب أن لا تبنى على الخوف. وقد ساهمت نظرته هذه العالم في صياغة مفهوم براغماتي للشؤون الدولية على الفرضيات الآتية3:

- لا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلا إذا هددت مصالحها الحيوية.
- العالم مكان خطير.
- الدول هي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.
- للدفاع عن مصالحها الحيوية، يجب على الدول امتلاك القوة العسكرية والقدرة على التأثير.

---

1 خطاب حالة الاتحاد 2005/2/2 ، متاح على الرابط الآتي:
http://georgewbushwhitehouse.archives.gov/news/releases/2005/02/2005020211.html.

2Kari Andren. "American foreign Policy and the George w Bush Administration". April 14, 2006. Available at: http//Kariandren. World press. Com/ academic.

3Paqr Ivo H. Daalder et James M. Lindsay. "American Unbound the Bush Revolution in Foreign Policy", Brookings Institution Press, 2003. Available at: http://www.journalforces.gc.ca/vo5/no3/book-livre-03-fra.asp.

- إذا تولت الولايات المتحدة قيادة أو توجيه العمليات يجب على الآخرين إتباعها.
- الاتفاقات التعددية ليست مهمة ولا ضرورية.

لقد كان لأحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، تداعيات انعكست على البرنامج السياسي وعلى العقلية السياسية لإدارة "بوش الابن" ، فهذا الاستهلال سمح – وبشكل واضح – لأفكار تيار المحافظين الجدد وأطروحاته، التي تميل أكثر إلى التوسع العسكري الأمريكي في العالم، أن تأخذ حيزاً ذا أهمية في بلورة السياسات الخارجية الأمريكية ورسمها، وتطوير استراتيجياتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وكشفت بشكل كبير عن اعتقاداتهم وتطلعاتهم الإمبراطورية وعقيدتهم المنبثقة عن مزيج من المسيحية واليهودية والنبوءات الحدسية الغريزية ورؤاهم حول نهاية العالم والكون المؤثرة بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية(1): الأمر الذي تحدث عنه عدد كبير من المحللين والسياسيين والباحثين ويرى بعضهم أن التغير الذي طرأ على السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط هو نتاج عاملين رئيسين هما(2):

الأول: وصول المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية بقوة وسيطرتهم على مقاليد الأمور في البيت الأبيض.

الثاني: أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، التي شكلت "المحفز الاستراتيجي" لإظهار عقيدة وأفكار المحافظين وإيجاد المسوغ العملي لها.

المطلب الثالث : مشروع الشرق الأوسط الكبير :

وانطلاقاً من التفسير السابق فإن التوجه الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يقوم على الفلسفة والرؤية الجديدة المتمثلة بأن الولايات المتحدة نفسها ستعمل على التغيير السياسي والاقتصادي والثقافي في الشرق الأوسط. وقد تجلت هذه الرؤية في مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أطلقها وزير الخارجية حينها "كولن باول" ومن ثم إطلاق مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

---

[1] الفضل شلق: "**العدوان على العراق** ، إدارة بوش والمحافظون الجدد، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف 3002، ص 23.

[2] حسن نافعة: **وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 351، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/يوليو 2003، ص 87.

قام الرئيس "بوش الابن" بإعلان تصوره للشرق الأوسط، والذي يقوم على وجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب ، كما قام بتعيين الجنرال "أنتوني زيني" كمنسق لعملية السلام في المنطقة لكن بعد انتهاء الحرب على أفغانستان شهدت الولايات المتحدة تنافساً كبيراً بين وزارتي الخارجية والدفاع حول كيفية إدارة الصراع في الشرق الأوسط حيث قدمت كل منهما رؤية مختلفة فوزارة الخارجية عدت الحفاظ على متانة الائتلاف الدولي – الذي تبنت تشكيله – هدفاً رئيساً، وكانت تفضل تهدئة الصراع وتقديم رؤية أمريكية متوازنة وذلك لضمان تماسك الائتلاف والتأكد من تحقيق نصر طويل الأجل في المعركة ضد الإرهاب1.

وقد تعارضت هذه الرؤية مع الطرح الذي تبنته وزارة الدفاع. ومعها نائب الرئيس "ديك تشيني" التي كانت تميل إلى إطلاق يد "إسرائيل"، وتبنت بعض عناصر الإدارة رؤية تشير إلى أن حل الصراع ليس في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأن "إسرائيل" يمكن استخدامها كوسيلة للضغط على الحكومات والشعوب العربية وإزاء هاتين الرؤيتين اختار الرئيس "بوش الابن" حلاً وسطاً بين الاثنين، تمثل في بدء العمل السياسي وجهود الوساطة دون انتظار، ولكن بإيقاع بطيء نسبياً يمكنه فيه الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة داخل الإدارة، وهو ما أدى إلى تأجيل إعلان مبادرة السلام في الشرق الأوسط والدولة الفلسطينية المؤقتة2.

1. رؤية إدارة بوش الابن لحل الصراع

يمكن إجمال رؤية إدارة الرئيس "بوش الابن" لحل القضية الفلسطينية كما وردت في خطابه في 24 كانون الثاني 2002م عن السلام في الشرق الأوسط بخمس نقاط تتوقف كل منها على سابقتها وباعتبارها شرطاً ضرورياً لما يليها – بغض النظر عن مشروعيتها أو واقعيتها أو الآثار التي تتولد عنها– وهذه النقاط هي(3):

[1] محمود حمد: **محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 941، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/يوليو 2002، ص 78.

[2] محمود حمد: **محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[3] مالك عوني: مرجع سبق ذكره، ص 321.

أ – ضرورة تخلي الفلسطينيين عن العنف كخيار لإدارة الصراع مع إسرائيل باعتباره "إرهاباً" والسبب الرئيس في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيليين.

ب – ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية والتي أكدت التصريحات اللاحقة للمسئولين الأمريكيين أنها الممثلة في شخص الرئيس (الراحل) ياسر عرفات باعتبارها قيادة "إرهابية" في ذاتها ولا يمكنها إقرار سلام مع إسرائيل.

ج – ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية وإجراء انتخابات لا تأتي بالرئيس "ياسر عرفات": أو أي قيادة تتمسك بالمطالب التي يتمسك بها "ياسر عرفات" إضافة إلى القضاء على الفساد ووفقاً للطرح الأمريكي ردع التنظيمات التي تنتهج العنف ضد "إسرائيل" بل وتفكيكها.

د – وقف الأنشطة الاستيطانية وانسحاب القوات الإسرائيلية على المواقع التي كانت عليها قبل 28 أيلول/سبتمبر 2000م، وهو تاريخ زيارة "شارون" للمسجد الأقصى التي فجرت الانتفاضة الفلسطينية على خلفية غلق سبل التسوية السلمية في كامب ديفيد الثانية.

هـ – قيام دولة فلسطينية خلال ثلاث سنوات استناداً لما يتم الاتفاق عليه في مفاوضات تجري وفق قراري الأمم المتحدة 242 و338.

من خلال العرض السابق يرى الباحث تفاوت الضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية كما وكيفاً إذ مورست ضغوط سياسية شديدة على بعض الأنظمة في حين كانت تلك الضغوط أقل شدة على أنظمة أخرى، كما أن الإدارة الأمريكية تجنبت ممارسة ضغوط سياسية على بعض الأنظمة الحليفة واستبدلتها بضغوط ثقافية والاقتصادية تتعلق باقتصادها ومناهجها الدراسية وصحافتها وإعلامها حيث قامت باستغلال تلك الورقة في مواجهة النظام الرسمي العربي، خيّرته بين هذا الخيار أو بين التكيف مع اشتراطاتها الاقتصادية والسياسية، لاسيما في مجال القضايا العربية بوضعه على قاعدة التفاعل الإيجابي مع المقترحات والتوجهات الأمريكية والخارجية.

الفصل الثاني

الدبلوماسية الأمريكية

من أوسلو حتى كامب ديفيد

(1993- 2000 م)

تمهيد :

كان من المفترض أن يُعلن الفلسطينيون عن إقامة دولتهم المنشودة في عام 1999، لكن التعنّت الإسرائيلي حال دون ذلك، وأخيراً ولإيجاد حل لقضايا الوضع النهائي دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في 11 تموز (يوليه) 2000، لعقد قمة كامب ديفيد رغم تحفّظ الجانب الفلسطيني لعقد تلك القمة، فمن وجهة النظر الفلسطينية فإن الأمور لم تنضج بعد لإمكانية تحقيق تقدّم أو نجاح ملموس فيها، خاصةً وأن الإسرائيليين لم يطبّقوا الحد الأدنى من إنجاز المرحلة الانتقالية، وهدا ما سوف نقوم بشرحه في هدا الفصل على مدار أربعة مباحث يتناول المبحث الأول : الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية والمبحث الثاني : الظروف التي ساهمت في بلورة اتفاقية أوسلو والمبحث الثالث : بنود اتفاقية أوسلو 1993، وأما المبحث الرابع فيتحدث عن مؤتمر كامب ديفيد2000 .

المبحث الأول : الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية.

أتاحت حرب أكتوبر 1973 فرصةً لواشنطن لحل الصراع العربي الإسرائيلي أو لكبحه على الأقل. ومنذ أن تولى الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر منصبيهما في كانون الثاني/يناير سنة 1969، انصب تركيزهما على حرب فيتنام. وفي الوقت نفسه، أطلق وزير الخارجية وليام روجرز مسعى لحل الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 242، الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967 مقابل السلام مع جيرانها العرب. وقد سعى نيكسون وكيسنجر بِجد لتقويض جهود روجرز، واختارا الانصياع لقوة إسرائيل العسكرية وتجاهلا المقترحات التي تقدم بها الرئيس المصري أنور السادات[1] ، بناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم المبحث إلى مطلبين رئيسيين هما : المطلب الأول : تطور الدور الدبلوماسي الأمريكي في القضية الفلسطينية ، المطلب الثاني : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية .

المطلب الأول : تطور الدور الدبلوماسي الأمريكي في القضية الفلسطينية :

خشيت منظمة التحرير الفلسطينية من تهميشها في أي اتفاق شامل. وعلى وجه الخصوص، كانت قيادة المنظمة قلقةً من أن يستعيد العاهل الأردني الملك حسين الضفة الغربية. وكما السادات، آمنَ رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات (أبو عمار) بأن الولايات المتحدة كانت المفتاح للحصول على تنازلات إسرائيلية والتوصل لحل نهائي. وأخذ عرفات يسعى لإقامة علاقات بواشنطن سرًا وعلانية.

وعلى مدار العامين اللاحقين، قادت مفاتحات منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد القادة العرب بعض الدبلوماسيين وصُناع السياسة الأمريكيين للدعوة إلى فتح قنوات اتصال رسمية مع المنظمة. وقد حاول روبرت هوتون، القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية ببيروت، أن يبيّن الفروع المختلفة لمنظمة التحرير في برقيةٍ أرسلها في شباط/فبراير 1974 إلى كيسنجر. حيث اعتبر عرفات وخلف من "المعتدلين"، معللًا ذلك

[1] William Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (University of California Press and Brookings Institution, 2005): 130-141 Buffum to Kissinger, "Fedayeen RE Palestinian State," 7 December 1973.

بوجهتي نظرهما بشأن التوصل إلى تسويةٍ نهائيةٍ مع إسرائيل والتي كانت "نسبياً أكثرَ واقعيةً وإيجابيةً من وجهات نظر معاونيهما المتشددين والكثيرين من أتباعهما."[1]

بعد الحديث عن عدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية، واستمرار التوترات مع إسرائيل، سأل بيكر عرفات عن "الشرط الأساسي لتحقيق تطلعات الفلسطينيين." وردَّ عرفات، مشيرًا إلى برنامج المجلس الوطني الفلسطيني الجديد، بأن للفلسطينيين الحق في إقامة "سلطة فلسطينية على أي أراضٍ يمكن تحريرها." وقد ألحَّ بيكر على رئيس منظمة التحرير ليخبره عمّا "سيقبله،" وكان جواب عرفات "أي شيء يمكن دفع إسرائيل للتخلي عنه، حتى وإنْ كان غزة."[2]

أولا : مكانة عرفات الدولية

ارتفعت مكانةُ عرفات دوليًا بينما أخذ دور المجلس الوطني الفلسطيني في الانحسار. ويتجلى ذلك بوضوح في تراجع وتيرة انعقاد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني بعد أن حظيت منظمة التحرير الفلسطينية باعتراف الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، حيث اجتمع المجلس سبع مرات فقط في الفترة 1974-1988. وبالإضافة إلى ذلك، اتّبع عرفات تفسيره الخاص لبرنامج المجلس الوطني الفلسطيني المكوَّن من عشر نقاط لكسب ودِّ واشنطن.[3]

---

[1] مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، 1964-1974 (مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1975): 247-248؛ **"توصية من الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني موجهة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بأسس العمل الفلسطيني على الصعيد الدولي"** ، 8 حزيران/يونيو 1974 وثائق دولية بشأن فلسطين، 1974 (معهد الدراسات الفلسطينية، 1977): 451 .

[2] أبلغ بيكر كيسنجر أنه بالرغم من شخصية عرفات في العلن، فإنه لم يكن "حاد اللهجة أو شرسًا،" بل اتسم "باللين واللُطف" كما "السياسي الحَذق." وأشار إلى الفرق بينه وبين الفلسطينيين البارزين الذين التقاهم وفد الكونغرس وتحدثوا "بحدة لا هوادة فيها." وأوضح بيكر أن "لهجة [عرفات] وشخصيته ينُمَّان عن وعي بحدود ما هو ممكنٌ عمليًا. وقد تملكني شعور بأنه كان ليتنازل أكثر لو لم يكن 'الرافضون' يراقبونه عن كثب، أو لو كان لديه المزيد ليُظهره كي يُبرهن على اعتداله مقارنةً بغيره. قدَّم بيكر وصفًا أكثر تشكيكًا في عرفات للصحافة، انظر :
"Arafat to Baker: Palestinians Want Home," 8 June 1975 The Pittsburgh Press. Seth Tillman, The United States and the Middle East: Interests and Obstacles (Indiana University Press, 1982): 212; "McGovern Backing Palestinian State," New York Times 5 April 1975.

[3] Murphy to Kissinger, "Palestine National Council Plans Meeting Within Next Two-Four Months," 2 December 1976 .

جاءت محاولات عرفات لإقامة علاقة بواشنطن (والتنازلات التي عرضها) بعد أن حققت منظمة التحرير الفلسطينية نجاحًا دبلوماسيًا كبيرًا وقبل أن يُضعِف الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982 المنظمةَ بشدة. وقد اعترف المسئولون الإسرائيليون سرًا لنظرائهم الأمريكيين بأنهم يواجهون صعوبةً في مقاومة ميل الجمهور الغربي لتأييد هدف منظمة التحرير الفلسطينية المعلَن والمتمثل في إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين لجميع سكانها غير أن هذا هو بالضبط ما اقترحه عرفات وغيره من قادة منظمة التحرير للمسئولين الأمريكيين، إذ كانوا مستعدين للتنازل. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح ما لا يقل عن مسئول واحدٍ رفيع المستوى في المنظمة، في إطار سعيهم لكي يبدوا أكثر اعتدالًا من عرفات أثناء تلك الفترة، بأن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هو أيضًا قابلٌ للتفاوض.[1]

وهكذا، أبدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية استعدادًا لتقديم تنازلات رئيسية قبل الجلوس إلى طاولة المفاوضات بوقت طويل – وهي ممارسةٌ لا تزال مستمرةً إلى يومنا هذا. والفرق الرئيسي بين حقبتي كيسنجر وأوسلو هو أن الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية أصبحتا مستعدتين في الأخيرة لقبول هذه التنازلات والتفاوض مع منظمة التحرير التواقة والمستميتة. وإضافةً إلى ذلك، وبعد طردها من لبنان وانتهاء الحرب الباردة، لم تعد الجبهة الرافضة تشكِّل تهديدًا عسكريًا أو سياسيًا لحركة فتح.[2]

ثانيا : العلاقات الفلسطينية الأمريكية

من خلال تتبع الحقب التاريخية المختلفة للعلاقات الفلسطينية– الأمريكية، يلاحظ أن الولايات المتحدة أعطت الشعب الفلسطيني اهتماما في اعتباراتها الشرق أوسطية في مختلف إدارتها، على الرغم من أن هناك العديد من الآراء التي تطرح بأن ليس لدى الولايات المتحدة أية سياسة تجاه الفلسطينيين وأن لديها سياسة عامة فقط حيال الشرق الأوسط. ومع تطور المصالح الأمريكية في المنطقة إلى أن أصبحت مع مرور الوقت تشكل رهانا اقتصاديا واستراتيجيا كبيرا، فإن سياسة الولايات المتحدة حيال الشعب

[1] زعيتر أكرم: **القضية الفلسطينية**، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986، ص 158.

[2] "Arafat and the Journey of the Palestinian Revolution: An interview with Shafiq al-Hout," Journal of Palestine Studies Vol. 39 (1) Autumn 2009: p50.

الفلسطيني مرت بثلاث مراحل. ففي البداية، تعاملت الولايات المتحدة مع الفلسطينيين على أنهم لاجئون، ثم شركاء في الإرهاب، وفي النهاية ككيان .[1]

ففي فترة السبعينات، وبالتحديد في عام 1975، قام هنري كيسنجر، وزير الخارجية في ذلك الوقت بإعطاء تعهد لإسرائيل تمنع بموجبه الولايات المتحدة من التفاوض مع أو الاعتراف بـ منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد أن توافق المنظمة على قراري مجلس الأمن في الأمم المتحدة 242 و338 وأيضا بعد أن تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود. وقد تعرض هذا التعهد للكثير من النقاشات والانتقادات. فمنذ أن أطلق ذلك التعهد، كان هناك شكل من أشكال الاتصال بين الحكومة الأمريكية ومنظمة التحرير. ولكن لم يكن

هناك الشيء الكثير الذي يمكن الحديث حوله، لأن سياسة الولايات المتحدة لم تقر أي دور جديد لمنظمة التحرير. وجراء ذلك، لم تؤت الاتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة أية ثمار ذات شأن، حيث ألزم تعهد كيسنجر الولايات المتحدة بمبدأ عام، ووجه للشعب الأمريكي رسالة، وعلى نحو خاص للكونغرس، **بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا تعتبر شريكا ملائما لدخول أي مسيرة سياسية.**[2]

أما الرئيس جيمي كارتر، فقد تحدث منذ آذار 1977، والى حد بعيد بمبادرة شخصية منه، عن الوطن الفلسطيني كنتيجة منشودة لتسوية تتم عبر المفاوضات. وهذه كانت إحدى العناصر الناقصة في الرؤية الأمريكية، الأمر الذي كانت تحتاجه الإدارات الأمريكية السابقة. وقد شهدت الأشهر التي تلت تصريح كارتر العديد من الاتصالات بين إدارة الرئيس كارتر حديثة العهد عبر مختلف الوسطاء وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وكان المطلوب في تلك الفترة من منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف فقط بقرار الأمم المتحدة "242". وما كان يمكن أن ينجز في عام 1977، احتاج لعشر سنوات إضافية حتى يتحقق، مع ارتفاع ملحوظ في حدة المعايير التي باتت مطلوبة من منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكون الإدارة الأمريكية في هذه الفترة تعاملت عبر الوسطاء العرب، وفي الدرجة الأولى "مصر والسعودية وسوريا"، إلا أن أغلب هؤلاء الوسطاء كانت لهم مصلحة خاصة بهم.

---

[1] عثمان عثمان: **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي**، مؤسسة مجد، بيروت، 2003، ص27 .

[2] علاونة كمال إبراهيم: **فلسطين العربية المسلمة، الماضي– الحاضر– المستقبل**، ط2، مؤسسة الإسراء العربي، نابلس، 2007. ص56.

ويبدو بأن الإدارة الأمريكية قد أخطأت حينما حاولت التعامل مع منظمة التحرير عبر وسطاء لا يرغبون أن يبدأ حوار بين الولايات المتحدة والمنظمة.[1]

وشكل عهد كارتر فترة تاريخية ذات مصالح عابرة، لأنها قد تكون الفترة الوحيدة التي كان خلالها الرئيس ووزير الخارجية، سايروس فانس، ومستشار الأمن القومي، وليم كونت، وكل كبار المستشارين على استعداد حقيقي للسير قدما نحو حوار مع منظمة التحرير دون أي تردد يذكر في ظل حافز وحيد، وهو الموافقة على القرار "242" مع التحفظات.[2]

أما بالنسبة لفترة الرئيس رونالد ريغان، فقد كان الرئيس نفسه ووزير الخارجية، الكسندر هيغ ومن بعده وزير الخارجية، جورج شولتز، جميعا مؤيدين حميمين لإسرائيل. وكانت هناك مواقف أساسية لإدارة الرئيس ريغان بعيد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، حيث أعلن في خطاب له في الأول من أيلول من نفس العام عن مبدأين أساسيين : أن الولايات المتحدة لا تؤيد قيام إسرائيل بضم المناطق المحتلة إليها، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة. وأضاف في خطابه أن الولايات المتحدة تفضل أن ترى الضفة الغربية وقطاع غزة في نوع من علاقة الارتباط مع الأردن، حيث يكون هذا ثمرة نهائية لعملية المفاوضات. وبقيت هذه هي السياسة الأمريكية الأساسية حتى نهاية العام 1988.

ثالثا : إدارة ريغان وقرار الشروع بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

في نهاية المطاف، اتخذت إدارة ريغان قرار الشروع بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وما دفعها لذلك، يعود إلى ثلاثة أسباب جوهرية:

أولها: الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987، حيث غيرت الانتفاضة من النظرة إلى الفلسطينيين تحت الاحتلال، وأبرزت هويتهم، ليس فقط كعرب يحاولون التخلص من إسرائيل، وإنما كشعب يعاني من القمع والاضطهاد ويسعى إلى الاستقلال والحرية. وأدى ذلك إلى استجابة الرأي العام

[1] زعيتر أكرم: **أوراق خاصة محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (5).

[2] للاستزادة انظر :تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

العالمي. وهذا بالضرورة انعكس على سلوك السياسيين، مما ساهم في اعتراف الولايات المتحدة بمركزية البعد الفلسطيني وبمنظمة التحرير كعنصر حاسم في اللعبة.

وأما السبب الثاني الذي دفع إدارة ريغان للشروع بالحوار مع منظمة التحرير فكان قرار ملك الأردن، الحسين بن طلال بفك ارتباط الأردن مع الضفة الغربية في العام 1988 . من بين ما عناه ذلك القرار هو أن الملك لم يكن ينوي المشاركة في اللعبة السياسية، ولا يريد أن يظهر وكأنه بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية.[1]

ويعود السبب الثالث إلى التحسن العام الذي طرأ على العلاقات الأمريكية- السوفياتية. فقد تم الحديث في الفترة الأولى لولاية ريغان عن الاتحاد السوفياتي كـ"إمبراطورية الشر". ثم تحول الحديث إلى وصف تلك العلاقات في عهد الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى علاقات انفراج. ولم يعد ينظر إلى الدول ذات العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بنفس مقاييس "الأبيض والأسود". فقد بات من الممكن أن تكون الدول على علاقات مع الاتحاد السوفياتي وأن ترغب الولايات المتحدة في أن يكون لها أيضا معها علاقات طيبة.

وفي فترة الرئيس جورج بوش الأب، كان الحوار الفلسطيني- الأمريكي في البداية بطيئا. ولكن في الفترة الواقعة ما بين 1989- 1992، اتخذت إدارة بوش موقفا مناهضا للاستيطان الإسرائيلي، ورفضت بموجبه تقديم ضمانات قروض لإسرائيل [2] .

المطلب الثاني : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية:

لم يعانِ شعباً من شعوب الأرض كما عانى الشعب الفلسطيني؛ فكل تلك الشعوب نالت استقلالها الوطني ما عدا الشعب الفلسطيني الذي ناضل منذ وقوعه تحت سطوة الانتداب البريطاني على فلسطين؛ فمنذ ذلك الانتداب عملت المنظمة الصهيونية العالمية بدأب من أجل إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؛ فنجحت في تأسيس دولة إسرائيل. وناضل الفلسطينيون على اختلاف مشاربهم الحزبية والتنظيمية من أجل

[1] زعيتر اكرم: **أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (20).

[2] للاستزادة انظر : تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط،على الموقع الالكتروني: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm.

نيل استقلالهم المنشود، إلى أن تمكنوا من توقيع اتفاق المبادئ (أوسلو) مع إسرائيل في 13 أيلول (سبتمبر) 1993، والتي ترتّب عليها إقامة السلطة الفلسطينية فوق التراب الفلسطيني في منتصف عام 1994.

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعد قيام السلطة الفلسطينية، ففي 28 أيلول (سبتمبر) 1995 وُقّع في واشنطن الاتفاقية الثانية بين الطرفين، والتي تُسمى بالاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية الفلسطينية، وتُسمى باتفاق أوسلو (2) والتي احتوت على اتفاقيتي القاهرة وباريس. وحددت تلك الاتفاقية هيكل العلاقات المستقبلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتشمل: الترتيبات الأمنية، والأمور القانونية، والعلاقات الاقتصادية، والانتخابات، ونقل السلطات الخاصة بالشؤون المدنية إلى السلطة الفلسطينية. وتعاملت تلك الاتفاقية مع مناطق الضفة الغربية من خلال تقسيمها إلى أربعة مناطق: الأولى: وهي منطقة (أ)، وتمثّل 3% من مجمل مساحة الضفة الغربية وتشمل مدن الضفة الغربية، وتحتوي على 70% من السكان الفلسطينيين وتقع تحت إشراف الأمن الفلسطيني. أما المنطقة (ب) فتضم بلدات وقرى في الضفة الغربية وتحتوي على نسبة 26% من السكان الفلسطينيين، وتم وضعها تحت إشراف مشترك لقوات الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي معاً. والمنطقة (ج) وتشمل المناطق غير المأهولة في الضفة الغربية، والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل والمستوطنات اليهودية. والمنطقة (د) فتتضمّن المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية للجيش الإسرائيلي، إضافةً إلى منطقة الموانئ الساحلية في قطاع غزة ومساحتها 18 كم2، وهي المحاذية لمستوطنات غوش قطيف جنوب قطاع غزة والتي سيتم وضعها تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة1.

أولا : وصول حزب العمل لتزعم الحكومة

ومع وصول حزب العمل إلى سدة الحكم في إسرائيل بزعامة أيهود باراك في 17 آيار (مايو) 1999، بدأ فصل جديد في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فعلى الرغم من أن القيادة الفلسطينية كانت تعتقد بأن حكومة حزب العمل سوف تكون أكثر اعتدالاً في تنفيذ التفاهمات مع الطرف الفلسطيني، إلاَّ

[1] – محمّد علي صبري البهتيني: **مؤتمر كامب ديفيد 2000 وأثره على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2011، ص10-11؛ وسميح فرسون، وللاستزادة أيضا انظر : **فلسطين والفلسطينيون**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص483-484؛ وقيس عبد الكريم وآخرون، **القبضة المثقوبة: نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999،ص ص203-204.

أن تلك الحكومة أصرَّت على الانتقال إلى مفاوضات الوضع النهائي، من دون تنفيذ الاتفاقيات المرحلية الموقعة من قبل. وبذلك ذهب الفلسطينيون للتفاوض في كامب ديفيد في تموز (يوليه) 2000، وهم لا يسيطرون إلاَّ على 18% فقط من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويبدو أن الهدف الإسرائيلي الرئيس من المفاوضات مع الفلسطينيين قبل قمة كامب ديفيد، تمثّل في تجريد الفلسطينيين من أية عناصر قوة قد تساعدهم على دخول مفاوضات الحل النهائي، وبالتالي لم تنجح محاولات القيادة الفلسطينية الدؤوبة لطمأنه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حول نواياها وأهدافها الاستراتيجية من التسوية 1.

وأمام الإحباط التي شهدتها المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية، فإن منطقة الشرق الأوسط كانت على موعدٍ مع حدثٍ كُتِبَ له أن يغيّر من طبيعة الاتجاهات السياسية والعسكرية فيها. فأمام الضربات الموجعة التي وجهها حزب الله اللبناني للقوات الإسرائيلية التي تحتل جنوب لبنان، ولعملائها اللبنانيين الذين يتزعمهم أنطوان لحد، اضطرَّ باراك إلى اتخاذ القرار بالانسحاب من جنوب لبنان دون أن تتمكّن الحكومة الإسرائيلية ولأول مرة في تاريخها من فرض معاهدة سلام مع الحكومة اللبنانية 2، وذلك للتهرُّب من دفع أية استحقاقات إسرائيلية مترتّبة على العملية السلمية مع الفلسطينيين. الأمر الذي جعل القيادة الفلسطينية والفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يضيقون ذرعاً بالمماطلات الإسرائيلية؛ فبات الشارع الفلسطيني في الداخل يُبدي امتعاضه من تواصل المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، خصوصاً وأن استحقاق عام 1999 والذي ينص على إقامة الدولة الفلسطينية فيه قد مرَّ ولم يتحقق؛ فكانت مفاوضات كامب ديفيد هي آخر محاولة من الجانب الفلسطيني، ليتمكّن خلالها من تحقيق وضع تلك الدولة موضع التنفيذ.

ولكن الواضح من تقارير وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، أنها لم تعتقد بأن ذلك السلاح الذي تسمح السلطة الفلسطينية بتهريبه، سيكون مآله إلى التنظيمات الفلسطينية التي تتبنّى العمل المسلح ضد إسرائيل، بل كان واضحاً أن الهدف منه هو تأمين جاهزية قتالية أعلى للأجهزة الأمنية الفلسطينية، ومع ذلك فإن ذلك كان يُعدُّ خرقاً واضحاً وصريحاً للاتفاقات الموقعة. الأمر الذي أثار قلق الطرف الإسرائيلي

---

[1] حمزة عبد الحميد الصمادي: **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964–2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص244.

[2] كلايتون سويشر: **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: رضوان زيادة، وصفوان عكّاش، ومُحَمَّد شحادة، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص ص223-224.

حول النوايا العامة للسلطة الفلسطينية؛ فالإسرائيليون يرون بأن منظمة التحرير عندما وافقت على توقيع اتفاق أوسلو، إنما تخلّت عن حق المقاومة بالنيابة عن جميع الفلسطينيين. أما الفلسطينيون فيرون أن حق المقاومة مكفول بالبرتوكول الإضافي الأول لميثاق جنيف الرابع، وبذلك فإن حق مقاومة الاحتلال ليس ملكاً لأحد وحتى الرئيس عرفات ليتنازل عنه، رغم أن اتفاق أوسلو يوحي بخلاف ذلك، مما أقلق الكثير من الفلسطينيين 1.

[1] – المرجع السابق ، ص ص157-158.

المبحث الثاني : الظروف التي ساهمت في بلورة اتفاقية أوسلو.

لقد سبق الدخول في مرحلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ومحاولات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعض الظروف الدولية والإقليمية، إضافة إلى ظروف داخلية على صعيد الشعب والقيادة الفلسطينية، هذه الظروف ساهمت بشكل أو بآخر في تهيئة المناخ لدى الأطراف المفاوضة للدخول في المفاوضات، كما ومورست ضغوطاً دولية وإقليمية على الأطراف للقبول بالسير في العملية السلمية وخاصة على الطرف الفلسطيني نظراً لاختلال موازين القوى، هذا ما سنبينه في هذا المطلب مقسمين هذا المطلب إلى فرعين مستقلين، الفرع الأول سنتكلم فيه عن الظروف الدولية والإقليمية التي أنتجت الاتفاقية، أما الفرع الثاني فسنبين فيه الظروف الداخلية التي ساهمت في الدخول في العملية السلمية كما سيأتي من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : الظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي سبقت المفاوضات

المطلب الثاني : الظروف الفلسطينية التي أدت للدخول في المفاوضات

المطلب الثالث : القضايا التي عالجتها اتفاقية أوسلو

المطلب الرابع : القضايا التي لم يتفق عليها الطرفان:

المطلب الأول : الظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي سبقت المفاوضات:

دفعت عوامل مهمة باتجاه انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط ومن أبرز هذه العوامل:

أولاً: الظروف الدولية:

حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فقدان الدول العربية لحليف أساسي كانت تعتمد عليه في المحافل الدولية، وخلق نوعاً من عدم التوازن في التحالفات الدولية مع دول الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، إلى جانب اعتماد بعض الدول العربية على السلاح السوفيتي الذي لم يعد موجوداً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، كما أن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي أدى إلى وجود نظام

عالمي جديد وخلف انفراجات دولية ساهمت هي الأخرى في تهيئة ظروف مواتية للبدء بمسيرة السلام.[1] مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية وأفقدها داعماً رئيسياً انشغل بأزماته الاقتصادية والداخلية والتي نتجت عن تفككه.

ثانياً: الظروف الإقليمية:

1. حرب الخليج الثانية: أدت حرب الخليج الثانية (1990-1991) إلى تحجيم القوة العسكرية العراقية، والتي كانت تشكل ثقلاً هاماً في مجال التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، كما أدت إلى انهيار التضامن العربي الرسمي، وحدوث انقسامات هائلة في أوساط الشعوب العربية والإسلامية، مما كان له أكبر الأثر في إضعاف القضية الفلسطينية التي هي بأمس الحاجة للالتفاف العربي الرسمي والشعبي حولها، كما عكست مجريات الأزمة والحرب في الخليج ونتائجها حجم الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد، مما رشح الولايات المتحدة لتكون طرفاً وحيداً منفرداً في التوجيه والتأثير على مسار الصراع[2] .

2. التراجع الاستراتيجي العربي: أدى خروج مصر أقوى الدول العربية، من ساحة الصراع مع إسرائيل عام 1979، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982، إلى حدوث تراجع في الخطاب السياسي العربي، فبدلاً من لاءات قمة الخرطوم الثلاثة عام 1967 (لا للتفاوض ولا للصلح ولا للاعتراف)، وافقت القمة العربية في مؤتمر فاس عام 1982 على مشروع سلام عربي يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل، وبدأت بعض الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية – الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني – تعلن صراحة عن استعدادها للمشاركة في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل[3] .

3. الضغوطات الأمريكية: أدت حرب الخليج الثانية إلى تزعم الولايات المتحدة التحرك الدولي لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي. ومارست ضغوطاً على إسرائيل والدول العربية من أجل

---

[1] اتفاق أوسلو: **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 1995.ص14.

[2] نصير عاروري: **أمريكا الخصم والحكم**، دراسة توثيقه في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ ذ967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007م، ص71 .

[3] اتفاق أوسلو: **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993**، مرجع سبق ذكره ،ص18 .

البدء في مسيرة السلام، ونجحت في النهاية بعقد مؤتمر مدريد للسلام، ومن دون ضغوط الإدارة الأمريكية لم يكن من الممكن عقد المؤتمر الدولي، ولا البدء في مفاوضات السلام .[1]

ثالثاً: الظروف المحلية:

ظهرت ظروف داخلية أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الوضع الفلسطيني ودفعت نحو دخول منظمة التحرير في عملية السلام ومن هذه الظروف :

- محاصرة الثورة الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية بسبب اتهام الرئيس أبو عمار بدعم الموقف العراقي، وكان حصاراً مالياً وسياسياً شديداً.
- انزلاق الثورة الفلسطينية كطرف مباشر أو غير مباشر في عدة حروب ومواجهات مع دول عربية: كأحداث الأردن 1970 والحرب الأهلية في لبنان 1975- 1982، وحرب الخليج الثانية 1991.
- تراجع الانتفاضة الفلسطينية والذي يعود لعدة أسباب أهمها: طول مدتها، والإرهاب العسكري الإسرائيلي واعتقال عشرات الآلاف وجرح عشرات الآلاف الآخرين؛ مما أفقد القوى السياسية الصمود والاستمرارية الطويلة، والصراع التنظيمي الميداني بين القوى الإسلامية والوطنية، وتناقص الدعم العربي والإسلامي للشعب الفلسطيني، وبدء فعاليات مؤتمر مدريد للسلام[2] .

المطلب الثاني : الظروف الفلسطينية التي أدت للدخول في المفاوضات:

لقد أيقنت القيادة الفلسطينية بأن الولايات المتحدة أصبحت سيدة العالم، ولا تستطيع دول كبرى أن تقف بوجهها أو تعارضها، فكيف بالقيادة الفلسطينية أو منظمة التحرير أن تفعل ذلك؟ لم يعد هناك خيارات أمام الشعب الفلسطيني، وكان على القيادة أن تختار بين الدخول في العملية السلمية على الطريقة الأمريكية أو الانعزال والوقوع تحت الحصار، فاختارت حسب قولها الدخول في العملية السلمية على الرغم من مرارتها، حتى قال قياديون ومن ضمنهم ياسر عرفات بأن الاتفاق لا يلبي

[1] أحمد نافع: **أوراق عربية، فلسطين وهموم أخرى**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002م، ص 84.
[2] أحمد نافع: **أوراق عربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

التطلعات الفلسطينية ويحتوي على تنازلات فلسطينية كثيرة، لكن البديل أسوأ، أي أن الخسارة المترتبة على عدم قبول أوسلو أكبر بكثير من الخسائر الناجمة عن قبوله[1] .

كما أدركت القيادة بأن الدول العربية لم تعد قادرة على تقديم دعم حقيقي للشعب الفلسطيني، والساحة الدولية أصبحت خالية من قوى عظمى يمكن أن تدعم الفلسطينيين. وأضافت بأن المقاومة الفلسطينية قد ضعفت والانتفاضة لم تعد بالزخم الذي انطلقت به، وإذا كان للفلسطينيين أن يتخلفوا عن ركب الحلول السلمية فإنهم سيجدون أنفسهم منعزلين لا يلوون على شيء، ومن المحتمل جداً وفق جدلية القيادة أن المفاوضات ستسير بين إسرائيل والدول العربية، ويتم التوصل إلى حلول تستثني الفلسطينيين.[2]

لكن هناك ضرورات أمريكية حكمتها اعتبارات مصالحها أدت لقيام الولايات المتحدة بدور المبادر في المساهمة في تقريب وجهات النظر ورعاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ففي الواقع، إن التحول الذي أظهرته الولايات المتحدة تجاه إجراء حوار مع منظمة التحرير حكمته عوامل أخرى إضافة لتلك التي بادرت بها المنظمة، وهذه العوامل يطرحها " ويليم كوانت " في كتابه عن عملية السلام والدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط، وأخرى يطرحها " دينيس روس " في كتابه " السلام المفقود "،

وهذه العوامل تتمثل فيما يلي :

أولاً: أسباب تعود إلى الواقع الذي كانت تشهده الأراضي الفلسطينية من تصاعد العنف، وازدياد الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ولا سيما أن صدى هذه الاعتداءات أخذ بعداً عربياً ودولياً، فخشيت أن يمتد تأثير الانتفاضة إلى باقي المنطقة.

ثانياً : إنَ تلك الفترة شهدت تزايد مخاوف الولايات المتحدة من تصاعد نمو وسيطرة الحركات الإسلامية " الراديكالية " سواءً في المحيط العربي ، أو داخل أراضي السلطة الفلسطينية ، ولا سيما أن هذه الفترة شهدت ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس.

---

[1] اتفاق أوسلو، **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، **مرجع سبق ذكره** ،ص19 .

[2] نصير عاروري: **أمريكا الخصم والحكم**، **مرجع سبق ذكره** ، ص88 .

ثالثاً: سعي الولايات المتحدة من أجل إخراج إسرائيل من تحمل مسؤولية الحياة اليومية للفلسطينيين، وإيجاد بديل فلسطيني يتحمل هذه المسؤولية.

رابعاً: رأت الولايات المتحدة في فتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير فرصة لاستقطابها إلى طاولة المفاوضات، والدفع بها نحو اعتدال موقفها من عملية السلام مع إسرائيل، ولا سيما أن منظمة التحرير تشكل أكبر قاعدة تمثل الشعب الفلسطيني، واستقطابها يساهم في تخفيف هذا التوتر في الأراضي الفلسطينية، فهي تنطلق من افتراض أن إيجاد طرف فلسطيني ذي تأييد واسع من الفلسطينيين قادر على الدخول في مفاوضات لحل الصراع مع إسرائيل، سوف يقود إلى تخلي الفلسطينيين عن الكفاح المسلح والتحول إلى النهج السياسي السلمي في التعاطي مع الصراع .

كل هذه الظروف والضغوط كان لها بالغ الأثر في التحول الجذري في سياسة منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية من وسيلة الكفاح المسلح إلى مسار التسوية والحلول السلمية والدخول في المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل[1].

المطلب الثالث : القضايا التي عالجتها اتفاقية أوسلو:

جاء اتفاق أوسلو (إعلان المبادئ) بمجموعة من المبادئ ليعالج قضايا عدة، بينما تم تأجيل النقاش في قضايا أخرى لم يعالجها وهي قضايا الحل النهائي، بناءً على ذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين مستقلين، نتكلم في الفرع الأول عن القضايا التي نجح الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في التوصل بشأنها إلى حل، أما الفرع الثاني فسنبين فيه القضايا الخلافية التي تم تأجيلها لمرحلة الحل النهائي. كما سيأتي:**القضايا التي اتفق الطرفان عليها**

إن **أهم المبادئ التي اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بشأنها هي :**

- إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لمدة 5 سنوات.

[1] صائب عريقات : **اللجنة الرباعية إمكانية تفعيل الدور: المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية**. تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات. المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، فلسطين. نابلس. 2009.ص47 .

- .تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338.
- خلال شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.
- بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.
- يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا الإسرائيليين في تلك الأراضي.
- لإسرائيل
- حق النقض " الفيتو " ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
- ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
- يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.
- وقد أكد الاتفاق على نبذ منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية للإرهاب والعنف والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي [1] .
- ومن المفترض، وفقاً للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، ووفقاً للاتفاقية فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين

[1] علاونة كمال إبراهيم ، **فلسطين العربية المسلمة، الماضي– الحاضر– المستقبل**، ط2، مؤسسة الإسراء العربي، نابلس، 2007.ص46.

حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية، كما وتبع إعلان المبادئ عديد من الاتفاقيات التي تنقل الصلاحيات إلى الحكومة الجديدة[1] .

المطلب الرابع : القضايا التي لم يتفق عليها الطرفان:

على الرغم مما توصل إليه الطرفان في المفاوضات من نتائج وحلول لبعض القضايا، إلا أنهم لم يتفقوا على بعض القضايا ذات الأهمية وأحالوها إلى مفاوضات الحل النهائي، وأبرز هذه القضايا هي:

أولاً: ملف القدس:

حيث إنَ الاتفاق لم يتناول قضية القدس والتي أجل التفاوض حولها إلى مفاوضات المرحلة النهائية حسب اتفاق أوسلو نفسه، وتخضع القدس لقانون إسرائيلي أقرَه الكنيست في 1980/7/3 باعتبارها عاصمة إسرائيل، وقد صادق الكنيست الإسرائيلي مرة أخرى في آذار1990 على قرار يؤكد على أن القدس الموحدة ستكون تحت السيادة الإسرائيلية، ولن يكون هناك مفاوضات على وحدتها ووضعها، والغرض من هذا القرار أن يكون متطابقاً مع قانون القدس لإجبار السياسيين في إسرائيل على الاستمرار في الخط ضد أي تسوية تتعلق بالقدس الشرقية الموسعة، كما أكد المسئولون الإسرائيليون بشكل واضح متكرر أن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولتهم وأنها غير قابلة للتفاوض، ففي الثاني من أيلول عام 1993 أعلن إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل أن هذه الحكومة – كغيرها من الحكومات السابقة – تعتقد أن القدس عاصمة للشعب اليهودي وتحت السيادة اليهودية وهي مطمح آمال وحنين كل يهودي، وعليه فإن البند الوارد في اتفاق أوسلو والمتعلق بالتفاوض على مستقبل القدس في المرحلة النهائية لا يعدو من وجهة النظر الإسرائيلية كونه من ضرورات المرحلة الراهنة، وحتى لا يؤدي إلى تعطيل عملية السلام، وعند بدء مفاوضات المرحلة النهائية فربما يكون للقدس ملامح مختلفة عمرانياً وديموغرافياً وسياسياً عدا عن تغيير الظروف الإقليمية خاصة والدولية عامة.[2]

---

[1] اتفاق أوسلو: **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، مرجع سبق ذكره ، ص110.

[2] أحمد قريع : **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين ، 2005. ص87 .

ثانياً: الأرض والمستوطنات:

لم يتحدث الاتفاق عن حقوق سيادية لسلطة الحكم الذاتي في الأرض والثروات الطبيعية وعلى الأخص ما يتعلق بالثروة المائية التي تعتبر شريان الحياة، وقد ترك بحثها إلى اللجان المشتركة ولم يأخذ الاتفاق بعين الاعتبار سوى الاحتياجات الإسرائيلية بإقرار الأمر الواقع، أما المستوطنات الذي يقوم معظمها على أراضي مصادرة فقد تم تأجيل بحثها إلى مفاوضات المرحلة النهائية، حيث لم تكتفِ إسرائيل بالإبقاء على المستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الانتقالية فحسب بل ضمن الاتفاق استمرار وجودها العسكري حول المستوطنات وعلى الطرق الرئيسية وفي المراكز الإستراتيجية، وبذلك يكون الاتفاق قد حقق لإسرائيل هدفها باستمرار الوجود العسكري في المرحلة الانتقالية على الأقل في مناطق الحكم الذاتي.[1]

ثالثاً: اللاجئون:

تم تأجيل بحث مسألة اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، ولم يتم ذكر أي حق للاجئين لا من قريب ولا من بعيد، فقط تم الحديث عن أن مشاركة النازحين في أي انتخابات غير فلسطينية لا تنتقص من وضعهم التفاوضي. إذا عدنا إلى قرار مجلس الأمن رقم 242، نجد أنه أيضا لا يضع حلاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ويكتفي بالقول إنه من المطلوب حل قضية اللاجئين .[2]

رابعاً: الحدود:

أبقى الاتفاق على الحدود مع الدول العربية بيد إسرائيل التي لها الحق بفحص الخارج والداخل من الناس ومن الأشياء، ولم تتغير الصلاحيات على المعابر المؤدية إلى كل من مصر والأردن إلا من الناحية الشكلية. فمظهراً، هناك وجود فلسطيني على المعابر، وأفراد الشرطة الفلسطينيين أشبه ما يكونون

[1] أحمد نافع: **أوراق عربية، فلسطين** ، القاهرة 2002م، ص 94.

[2] عثمان عثمان، **مفاهيم سياسية**، في مقرر التربية الوطنية، جامعة القدس المفتوحة، 2005.ص78.

بشهود الزور، وبقيت الصلاحيات الفعلية بيد الجندي الإسرائيلي الذي يختبئ خلف زجاج لا يسمح بالرؤية الخارجية. يعتبر هذا الوضع من أكبر الحلول مسرحية واستهتارا بالشعب الفلسطيني.[1]

إن قيام القيادة الفلسطينية بتأجيل هذه القضايا التي تعتبر بالغة الأهمية وأشد حساسية وخطورة من غيرها، جعلها في مرمى سهام المعارضين والمنتقدين للاتفاقية حيث اعتبر المعارضين تأجيل هذه القضايا إلى مرحلة المفاوضات النهائية وعدم التعرض لها هو بمثابة استهتار واستخفاف بحقوق الشعب الفلسطيني .[2]

[1] محمد خالد الأزعر: **مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي** ، دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1996 ص46 ،انظر ايضا : اتفاق أوسلو، **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ،ص89 .

[2] صائب عريقات: **اللجنة الرباعية إمكانية تفعيل الدور: المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية** ، تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات. المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات. فلسطين. نابلس. 2009.ص47 .

المبحث الثالث : بنود اتفاقية أوسلو([1]) 1993.

شهد الصراع العربي– الإسرائيلي، في أعقاب حرب الخليج الثانية، المحاولة الأشمل والاهم في تاريخ المنطقة لتسويته. وقد انطلقت هذه المحاولة في مدريد عام 1991 ونجحت في تحقيق بعض القفزات على المسارين الأردني والفلسطيني، غير أنها أفرزت ولا شك واقعا جديدا ترك بصماته على قضية اللاجئين ومستقبلهم.

كما أدت الاتفاقيات التي وصلت إليها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع دولة إسرائيل، وتأجيلها بحث مستقبل اللاجئين الفلسطينيين إلى ما أطلقت عليه محادثات المرحلة النهائية إلى احتدام الصراع حول القضية، بل يمكن القول إن شعور الجانب العربي أن تحديد مستقبل اللاجئين بات وشيكا وكان محفزا لأطراف عربية من اجل الانخراط في تحديد مستقبلهم– اللاجئين–. كما أدى ذلك– مع الخلل الكبير في موازيين القوى بين الجانبين– إلى ظهور مواقف تحاول التجاوب مع التحولات واقتراح حلول وسط لقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين، وبناءا على ما سبق تم تقسيم المطلب إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : اتفاق أوسلو للسلام بين الفلسطينيين – والإسرائيليين.

المطلب الثاني : بنود اتفاقية اوسلو1993.

[1] مسيرة أوسلو هي مفاوضات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أجريت أغلبيتها في النرويج، والتي أدت إلى التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ للطرفين في واشنطن.

بدأت المسيرة في كانون الثاني من عام 1993، في لقاء أجري بين أكاديميين إسرائيليين – وهما: د. يئير هيرشفيلد ودكتور رون فونداك وبين عضو منظمة التحرير الفلسطينية أحمد علي سليمان قريع، المعروف بكنيته "أبو علاء"، ومع مندوبين فلسطينيين آخرين ، في البداية مع ماهر الكرد وبعد ذلك مع محمد القوش، في" FAFO: معهد العلوم الاجتماعية التطبيقية" في أوسلو عاصمة النرويج.

وقد بدأت الاتصالات بمبادرة من النرويجيين الذين توجهوا في هذا الموضوع إلى دكتور يوسي بيلين حتى قبل أن تم تعيينه نائبا لوزير الخارجية . صادق بيلين بعد تسلمه للمنصب على إجراء الاتصالات، في المرحلة الأولى، كاتصالات غير رسمية. في المجموع العام أجري 14 لقاءا سريا، كانت اللقاءات الخمسة الأولى منها، والتي عقد الأول منها ما بين ال– 22–24 من كانون الثاني (يناير)، كانت بمثابة تمهيد للمفاوضات العملية. منذ البداية تناولت المفاوضات موضوع الانسحاب الإسرائيلي في قطاع غزة وتحويل الصلاحيات في المجال الاقتصادي إلى الفلسطينيين في المناطق .للاستزادة انظر : موقع الكنيست الإسرائيلي. https://knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm .

المطلب الأول : اتفاق أوسلو للسلام بين الفلسطينيين – والإسرائيليين:

تم توقيع اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" في حديقة البيت الأبيض في الثالث عشر من أيلول عام 1993، بين إسرائيل، ممثلة برئيس وزرائها الراحل اسحق رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بمحمود عباس "أبو مازن" وبحضور الرئيس ياسر عرفات، وبمباركة من قبل الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون.

ولكن تنفيذ اتفاق "أوسلو" كان يمثل تحديا بالغ الصعوبة لأطرافه الثلاثة، الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين، حيث قام كلينتون بإيفاد مبعوثه دنيس روس في العديد من المرات إلى منطقة الشرق الأوسط في محاولة لرأب الصدع بين الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني . ولكن الجولات والخلافات بقيت تراوح مكانها. فالفلسطينيون أرادوا الأرض، فيما أراد الإسرائيليون الأمن. واستمرت القضايا عالقة إلى أن وقع الطرفان أوائل 1995 "الاتفاق المؤقت" الذي عرف باسم "اوسلو2" الذي نص على انسحاب إسرائيل من سبعة تجمعات سكانية فلسطينية بالتدريج خلال فترة 18 شهرا. ولم يتم تحديد مساحة الأرض التي ستعيدها إسرائيل، وهو ما أصبح مصدرا رئيسيا للخلاف. فقد اعتقد الفلسطينيون أن الاتفاقات تنص على تسليمهم كل الضفة الغربية وقطاع غزة، عدا القدس والمستوطنات والمواقع الأمنية، أي ما يمكن أن يصل إلى 90% من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي. بينما رفض الإسرائيليون ذلك بشدة، واعتبروا أن تحديد المساحات هو من شأنهم وحدهم.

أولا : جهود الرئيس كلينتون للسلام

وفيما بعد، حاول كلينتون أن يبذل جهدا شخصيا، وعلى عجل، لعقد قمة كامب ديفيد في منتصف تموز 2000 .ويبدو أن أهدافه من وراء عقده لتلك المباحثات كانت انتخابية لحزبه وشخصية له أكثر منها سياسة جدية . [1]

[1] ادوارد سعيد،: **نهاية عملية السلام. أوسلو وما بعدها**، دار الآداب، لبنان ، 2002.ص67 .

وبنظرة متفحصة، يعتبر الحوار الرسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة حديث العهد نسبيا. ولكن على الرغم من ذلك، فإن قيام الحوار في حد ذاته، حتى في شكله ومضمونه المحدودين، يعتبر تطورا ايجابيا على صعيد العلاقات الفلسطينية – الأمريكية. [1]

لم يرد في اتفاقية أوسلو التي تم التوصل إليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام 1993، أي نص مباشر أو غير مباشر يتضمن تعبير حق العودة، أو بالحدود الدنيا تعبير العودة، وهو ما كان متوقعا بالاستناد إلى مفهوم المناخ السياسي الدولي والإقليمي والعربي الذي ولد الاتفاق في ظله، وقد أشارت وثائق المؤتمر إلى أن مرجعيات عملية السلام هي قرار مجلس الأمن 242و338، وحيث أن هذه المرجعيات لا تتناول قضية اللاجئين من منظور حق العودة، وإنما تنظر إليها في حدود المطالبة بحلها حلا عادلا، دون الإشارة إلى ماهية هذا الحل العادل فان النتيجة الطبيعية تضحي في تناول قضية اللاجئين تناولا تفاوضيا دون مرجعية واضحة ومحددة المعالم[2]

والملاحظ، أن اتفاق أوسلو تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين على نفس القاعدة. ففي النصوص الأساسية لإعلان المبادئ، نصت المادة الأولى على ما يلي: "إن هدف المفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية، ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط هو أن تؤدي إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن 242و338" (الأمم المتحدة ، 1979)، أي أن اتفاق أوسلو هو صدى لقرار 242 وتطبيق عملي لنموذجه، من حيث الاعتراف بإسرائيل ضمن نطاق جغرافي يرسم حدودها، وشكل من أشكال انسحابها من بعض الأراضي وإعادة تموضعها وانتشارها.[3]

ومن المؤكد، أن اتفاق أوسلو هبط عن قرار 242 بكل ما يمثله من نصوص ضبابية واختزالية، في ترحيل قضية اللاجئين للتسوية النهائية، وجعلها مسألة تفاوضية خاضعة للمساومات السياسية، ومتساوية مع مسألة الحدود والتعاون في إطار البحث والجدل السياسي والعملية التفاوضية، والخطورة لا تكمن فقط

[1] اتفاق أوسلو: **يوميات ووثائق الوحدة العربية** ، **مرجع سبق ذكره** .ص19.

[2] شفيق: **مرجع سبق ذكره** 1994، ص20.

[3] نايف حواتمة : **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، ط1، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص98-99.

بتصنيفها كقضية قابلة للتفاوض بما تحمله من خيارات مساومة مفتوحة، وإنما أيضا بافتقارها لأي التزامات تلزم الطرف الإسرائيلي بتنفيذها.[1]

ثانيا : الحكم الذاتي في قطاع غزة

وفي وقت لاحق، جرى التوقيع في أيار/ مايو 1994 على اتفاق لتطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا، فيما جرى التوصل إلى اتفاق آخر في أيلول/ سبتمبر 1995 لتطبيق الحكم الذاتي على الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، وتبعه بعد ذلك اتفاقات أخرى كاتفاق "واي ريفر" في 23 تشرين ثاني/ نوفمبر 1998، وشرم الشيخ في 13 أيلول/ سبتمبر 1999، المتعلق بتنفيذ قضايا المرحلة الانتقالية ويمكن التعامل مع اتفاق أوسلو باعتباره يمثل نقلة كبيرة في مسيرة التسوية السلمية في المنطقة، إذ أنه أوجد ولا شك "إطارا تاريخيا للحوار بين الحركة الوطنية اليهودية في أرض إسرائيل، وبين الحركة الوطنية لعرب إسرائيل" [2] كما يقول الإسرائيليون. كما شكل الاتفاق "من حيث الإطار العام والمحتوى انقطاعاً نوعياً في الميدان التاريخي لحركة التحرير الفلسطينية... ووضع حدا بشكل شبه تام لأنماط المواجهة التقليدية في الصراع العربي– الإسرائيلي، خصوصاً في مركز هذا الصراع، متمثلاً في القضية الفلسطينية والانتقال إلى منطق جديد يحكمه التأقلم المتبادل عبر التعايش"[3] .

والملاحظ، أن في اتفاق أوسلو استدعاء واضح لمشروع الحكم الذاتي الذي جرى التوصل إليه في اتفاق كامب ديفيد عام 1979 بين مصر وإسرائيل. وتتركز أوجه الشبه بين المشروعين في أنهما ينصان على إعادة انتشار (انسحابات من مواقع معينة والمرابطة في مواقع أخرى) للقوات الإسرائيلية بشكل متدرج، بحيث تخرج القوات العسكرية من التجمعات السكنية العربية في الضفة والقطاع وتحل محلها شرطة محلية خاضعة لسلطة الحكم الذاتي. كما نص الاتفاقان على إجراء انتخابات في الضفة والقطاع لاختيار أعضاء مجلس السلطة الذي سيتولى مسؤولية التفاوض مع الإسرائيليين حول المرحلة النهائية المقرر أن يبدأ التفاوض بشأنها بعد خمس سنوات من توقيع إعلان المبادئ. [4]

---

[1] ، ادوارد سعيد: **نهاية عملية السلام. أوسلو وما بعدها**، مرجع سبق ذكره ،ص67 .

[2] أبو نصار، **مرجع سابق** ، 1997، ص1.

[3] مُحَمَّد القاضي ، **عملية السلام** ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 1994، ص96.

[4] عثمان عثمان: **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي**، مؤسسة مجد، بيروت، 2003.ص265 .

وقد استهدفت محادثات المرحلة النهائية التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من القضايا المؤجلة، وهي القضايا الأكثر إثارة للجدل في الشق الفلسطيني للصراع، مثل: طبيعة الكيان الفلسطيني الذي سيقام في الضفة والقطاع أو المناطق التي توافق إسرائيل في الختام على الانسحاب منها، ومشكلة اللاجئين، ومستقبل مدينة القدس، والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن المعروف أن الوثائق التي تمخضت عن اتفاق أوسلو وتوابعها جرى التعرض فيها لقضية اللاجئين والنازحين على نحو مقتضب وشبه غامض وقريب من منهجية الإرجاء وعدم الحسم ، وقد تم ترحيل قضية اللاجئين إلى ما يسمى بالتفاوض النهائي الذي ابتدأ شكليا في مطلع أيار/ مايو 1996 [1].

ويلاحظ في اتفاق أوسلو الأول-الموقع في واشنطن 1993/9/13-أن الحديث عن قضية اللاجئين الفلسطينيين جاء **ضمن (المادة 5، والمادة 12)، فنصت المادة الخامسة على:**

1. تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
2. سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ولكن بما لا يتعدى السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.
3. من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك[2].

ونصت المادة الثانية عشرة على أن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني "سيقومان بدعوة حكومتي مصر والأردن للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومة مصر والأردن من جهة أخرى... وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التي سيتم من خلالها السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بالعودة، وذلك مع ضرورة توفير الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام"[3]. هذا بجانب

[1] الأزعر: مرجع سبق ذكره ، ص52 .

[2] **(وثيقة اتفاقات أوسلو، 1998)**.

[3] .بدير: مرجع سابق 1999، ص 106.

إقرارها بدور اللجنة متعددة الأطراف والتي تمخضت عن مؤتمر السلام في مدريد 1991 في السعي لحل المسائل المتصلة بلاجئي حرب 1948.[1]

ثالثا : اجتماع اللجنة الرباعية

ولقد أسفر اجتماع اللجنة الرباعية الأول–مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل– عن تأليف لجنة دائمة ذات طبيعة فنية لا سياسية لتحديد عدد النازحين وأماكنهم وتطلعاتهم، وانعقد الاجتماع الثاني على مستوى اللجنة الفنية في بئر السبع في 6 تموز/ يوليو 1995 وانفض من دون اتفاق. ثم عقد الاجتماع الثالث في عمان في 13 أيلول/ سبتمبر 1995، حيث جرى تبادل اقتراحات مرة أخرى، واستمر الاختلاف حول تعريف من هو النازح، وشهدت حيفا انعقاد اجتماع تالٍ في 3 كانون الثاني/ يناير 1996 لم يأتي بجديد. ثم انعقد اجتماع في القاهرة في 12 شباط/ فبراير 1996 حدث فيه تغيير في الشكل دون المضمون حيث لفت الانتباه أن التغطية الصحفية لهذا الاجتماع في الصحافة المصرية أوردت نقداً صريحاً لما ورد في اتفاق أوسلو الأول بشأن موضوع النازحين .[2]

وهكذا، لم يسفر عمل اللجنة الرباعية عن عودة نازح واحد، ودون أن يتم الاتفاق على تعريف من هو النازح، ولا على عدد النازحين. وحين طالب الجانب الفلسطيني بالسماح بعودة مائة ألف فورا، رد الجانب الإسرائيلي "أن هذا مطلب غير واقعي... معتبرا أن للمسألة وجهاً أمنياً ووجهاً يتعلق بالقدرة على الاستيعاب"[3].

وقد حدث في هذه الأثناء أن تم إبرام اتفاقية غزة– أريحا في 4 أيار/ مايو 1994 في القاهرة، وقد جاء فيها "إن لجنة مستديمة إسرائيلية فلسطينية مشتركة تقرر بالاتفاق إجراءات السماح بدخول الأشخاص المبعدين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، ومعها الإجراءات اللازمة لمنع الاضطراب والإخلال بالنظام" ، وذلك في الفقرة 2 من المادة 16، وتلا إبرام هذه الاتفاقية فورا دخول قيادات أمنية فلسطينية لمنطقة غزة وأريحا، ثم جاء دخول رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية مع عدد من القيادات في مطلع شهر تموز/ يوليو 1994، وفتح تشكيل الشرطة الباب أما دخول الآلاف من فلسطينيي الخارج العاملين في

[1] زعيتر أكرم: **القضية الفلسطينية**، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1996.ص26 .

[2] الدجاني: مرجع سبق ذكره ، ص10.

3 نفس المرجع، ص9 .

مؤسسات المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني بخاصة، لكي يكونوا ضمن قوة الشرطة الفلسطينية. كما فتح تشكيل السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي الباب أمام دخول الأعضاء من المؤسسات العليا في المنظمة، فدخل بعض أعضاء المجلس المركزي مع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، ثم بعض أعضاء المجلس الوطني، حين دعي للانعقاد في غزة في نيسان /ابريل عام 1996. وهكذا تحقق دخول بضعة آلاف من العاملين في المنظمة ومعهم أسرهم، وحصل غالبيتهم على هوية من السلطة الفلسطينية بعد موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

والملاحظ، أن اتفاق أوسلو الثاني- الموقع في 28 أيلول / سبتمبر 1995- في واشنطن- لم يأتي بأي جديد بشأن قضية فلسطينيي الخارج- اللاجئين والنازحين-، حيث عاد التأكيد على ما اتفق عليه في أوسلو/1 من تناول مفاوضات الوضع النهائي والقضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات وبالتالي، فقد **اختصر تناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين على ثلاثة لجان هي**[1]:

- اللجنة متعددة الأطراف المختصة بشؤون اللاجئين، وقد أكد فريق العمل باللجنة المتعددة الأطراف، انه لا يمثل بديلا للمفاوضات النهائية، بل حدد دوره بأنه مكمل له، ويسعى إلى توفير بيئة سياسية تسمح بنجاح المفاوضات الثنائية.
- اللجنة الرباعية والتي أنشئت بموجب اتفاق أوسلو/1.
- لجنة مفاوضات الوضع النهائي الثنائية بين إسرائيل وفلسطين.

والواقع، انه تم عقد العديد من الاجتماعات للجنة متعددة الأطراف، من دون أن يتمخض عن هذه اللقاءات نتائج ملموسة بشأن النقاط الأساسية في شؤون اللاجئين والنازحين، وبخاصة المتصلة بحق العودة.

المطلب الثاني : بنود اتفاقية اوسلو1993:

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع

[1] جارودي روجيه: **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**، ترجمة مُحَّد هشام، ط2، درا الشروق، القاهرة، 1998.ص 165. وانظر أيضا : بدير، مرجع سبق ذكره ، ص106.

والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادئ التالية:

البند الأول: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب المجلس "للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.

ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338[1].

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه في إعلان المبادئ هذا.

البند الثالث: الانتخابات

1. حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادئ الديمقراطية، سيتم إجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام .
2. سيصار إلى اتفاقية حول روح وشروط الانتخابات حسب البروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .

[1] زعيتر أكرم: **أوراق خاصة** ، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (5).

3. ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية مهمة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

البند الخامس: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

1) ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

2) ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

3) من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة .

4) يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية[1].

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

1) مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس .

2) وحالاً بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في

[1] حسن أبو طالب: **البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001م، القاهرة، ص 106.

المجالات التالية التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافة حسب ما هو متفق عليه.

البند السابع

- سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الانتقالية "الاتفاقية الانتقالية ."
- ستحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً
- سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبين أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة .
- ستشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس .
- من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحيتها ومسؤولياتها .
- بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند الثامن: النظام للعام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام[1].

[1] انظر :نص اتفاق أوسلو موقع السياسة الأمريكية

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية

- سيخول المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية الانتقالية. في كل الصلاحيات المنقولة إليه .
- سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات[1].

البند الحادي عشر:

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق ضمن روح تعاونية، البرامج المشار إليها في البروتوكولات المرفقة كالملحق الثالث والملحق الرابع.

البند الثاني عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ومعاً، بواسطة الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل.

وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك[2].

[1] http://www.aramaic-dem.org/Arabic/Documents/Oslo.htm.

[2] انظر :نص اتفاق أوسلو موقع السياسة الأمريكية :

البند الثالث عشر: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

1) بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر .

2) وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

3) سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق كالملحق رقم اثنين.

البند الخامس عشر: حل النزاعات

1) سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر .

2) يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم[1].

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج "خطة مارشال" برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة.

البند السابع عشر: فقرات مختلفة

http://www.aramaic-dem.org/Arabic/Documents/Oslo.htm

[1] نايف حواتمة: **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، ط1، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص98-99 .

1) يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.

2) جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه[1] .

[1] انظر : نص اتفاق أوسلو موقع السياسة الأمريكية :
http://www.aramaic-dem.org/Arabic/Documents/Oslo.htm

المبحث الرابع : مؤتمر كامب ديفيد2000 م .

كان من المفترض أن يُعلن الفلسطينيون عن إقامة دولتهم المنشودة في عام 1999، لكن التعنّت الإسرائيلي حال دون ذلك، وأخيراً ولإيجاد حل لقضايا الوضع النهائي دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في 11 تموز (يوليه) 2000، لعقد قمة كامب ديفيد رغم تحفّظ الجانب الفلسطيني لعقد تلك القمة، فمن وجهة النظر الفلسطينية فإن الأمور لم تنضج بعد لإمكانية تحقيق تقدّم أو نجاح ملموس فيها، خاصةً وأن الإسرائيليين لم يطبّقوا الحد الأدنى من إنجاز المرحلة الانتقالية. بناءا على ما سبق تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : مؤتمر كامب ديفيد2000 م .

المطلب الثاني : انتفاضة الأقصى 2000 وموقف الولايات المتحدة.

المطلب الثالث : بوش و المبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية.

المطلب الأول : مؤتمر كامب ديفيد2000 م

مهما يكن من أمر فقد انعقدت القمة ولم تحقق نجاحاً يُذكر في حل القضايا العالقة بين الطرفين، وتعرّض الرئيس ياسر عرفات لضغوط أمريكية غير مسبوقة، ليوافق على الحلول التي طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك والتي وُصفت بالعرض السخي، والتي لم تكن في واقع الحال سوى حلول استسلاميه وتنازلات مجانية، مطلوب من الجانب الفلسطيني القبول بها. لكن الرئيس ياسر عرفات رفض تلك الحلول لأنها لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية؛ فكان من أهم نتائج تلك القمة تحميل الرئيس عرفات مسئولية فشلها، لرفضه التجاوب مع العرض السخي الإسرائيلي والذي طالب القيادة الفلسطينية بالتنازل عن السيادة عن مدينة القدس، وإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

أولا :الطريق إلى قمة كامب ديفيد 2000

كان اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) قد نصَّ على حدوث نقل مرحلي للحكم المباشر على الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، ثمَّ يعقب ذلك وعلى مدار خمس سنوات إجراء مفاوضات الوضع النهائي والتي هي موضع خلاف بائن بين الجانبين، كقضايا: الحدود والقدس واللاجئين

والمستوطنات والمياه 1. ومهما يكن من أمر فإن مسألة السيادة على مدينة القدس القديمة ظلت قائمة بين الطرفين، حيث تُركت تلك المسألة بالذات للمفاوضات المباشرة بين الرئيس عرفات وأيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي 2.

وخلال خريف وشتاء عامي 1999 – 2000، وفيما يخص معالجة قضايا الوضع النهائي الشائكة، أخذت وساطة منسق عملية السلام الأمريكي في الشرق الأوسط دينس روس المرحلية البطيئة على المسار الفلسطيني، تفقد الترحيب بها خصوصاً بعد توقيع اتفاق شرم الشيخ المرحلي، فكما توقّع مارتن إندك مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، رأى الفلسطينيون أن الوفاء النزيه بالاتفاقية المذكورة من قِبل باراك، ضروري ليس فقط من أجل تحسين شروط حياة الفلسطينيين، بل ولبناء احتياط من الثقة خلال تلك الفترة. ولكن الأسلوب المخادع الذي عالج به باراك ومؤيدوه الأمريكيون ذلك الاتفاق، ألحق من وجهة نظر الفلسطينيين ضرراً بالغاً يستحيل معالجته في اتفاق الوضع النهائي 3.

ومهما يكن من أمر فإنه بين عامي 1999 – 2000 سيطر الندم على الفلسطينيين على ما في اتفاق أوسلو غير المتوازن من غبن وظلم، فتصاعدت حدة الصدامات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت توابع اتفاق أوسلو، كاتفاقية واي ريفر (Wye River) عام 1998، واتفاق شرم الشيخ عام 1999، قد أدّى إلى إلزام الفلسطينيين بقبول أمور معقدة وصعب تطبيقها، مثل جمع الأسلحة غير الشرعية. ولكن بحلول شتاء وربيع عام 2000، أخذت الدلائل تشير إلى التباين بين الموقفين الإسرائيلي والفلسطيني؛ فباراك تعمّد إهمال المسار الفلسطيني ضارباً عرض الحائط بتعهداته في الانسحاب المرحلي، ومُستشرساً في بناء المستوطنات. وفي المقابل كانت القيادة الفلسطينية قد بدأت في تغيير قواعد اللعبة فانهمكت في تهريب

---

[1] انظر : نص اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في:

اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998؛وانظر أيضا :

Declaration of Principles on Interim Self – Government Arrangements, Washington DC., 13 September 1993, Negotiations Department.

[2] "**قمة كامب ديفيد الثانية 11 يوليه 2000 وما بعدها**"، موسوعة مقاتل من الصحراء؛على الموقع الالكتروني :

http//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/etefakyats/sec10.doc_cvt.htm

[3] سويشر، **حقيقة كامب ديفيد**، مرجع سبق ذكره ،ص179.

السلاح إلى أراضي السلطة الفلسطينية، وهو ما يُعد تجاهلاً للملحق الأمني السري لاتفاق أوسلو، وبذلك يكون الرئيس عرفات قد سمح في إحياء خيار الكفاح المسلح بشكلٍ تدريجي 1.

ثانيا : انحصار الرؤية الإسرائيلية لعقد قمة كامب ديفيد2:

أولاً: إن باراك حضر قمة كامب ديفيد وهو يأمل بالتوصّل إلى سلام بالشروط الإسرائيلية، فلم يكن لديه أدنى تفهّم للمتطلبات والحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة.

ثانياً: إن الإسرائيليين رفضوا في أطروحاتهم أي ذكر للمرجعية الدولية؛ فانطلقوا فقط من قاعدة المطالب الإسرائيلية.

ثالثاً: إن المفاوضين الإسرائيليين أعفوا أنفسهم بشكلٍ عام من مهمة التفاوض الحقيقي.

وكان باراك قد أجرى الكثير من المباحثات الداخلية استعداداً لقمة كامب ديفيد، ولكن بقي موضوع مهم لم يجرِ أي مباحثات حوله، هو كيفية إدارة المفاوضات مع الفلسطينيين؟ ومن يتحدّث مع من؟ ومتى؟ وماذا يعرض في البداية؟ وماذا في النهاية؟؛ فاستراتيجية باراك كانت بسيطة جداً وقد اعترف بها في مباحثات داخلية مصغرة، تنحصر في التوصّل إلى اتفاقٍ مع الرئيس كلينتون حول الاتفاقية الملائمة للطرفين الإسرائيلي والأمريكي، ثمَّ بعد ذلك يفرضانها سويةً على الرئيس عرفات. وكان كلينتون من جهته واثقاً بأن باراك يعي ما يفعل، وكان موافقاً على وجهة النظر الإسرائيلية ومتبنّياً لها 3.

وبالتالي فإن الطرف الإسرائيلي وبتواطؤ أمريكي واضح للعيان، كان قد حسم أمره بضرورة تكثيف وتيرة الضغوطات على القيادة الفلسطينية، لإجبارها على تقديم تنازلات جديدة لكنها أشد إلاماً مما تمَّ في مفاوضات واشنطن العلنية أو أوسلو السرية. ويبدو أن باراك كان يريد أن يسير في خطته تلك متسلحاً بدعمٍ أمريكي مباشر من خلال رأس هرم الإدارة الأمريكية الرئيس كلينتون. وعلى ما يبدو أيضاً فإن باراك وكلينتون كانا يعتقدان بأن القيادة الفلسطينية وصلت إلى مرحلة، يمكن معها أن تُقدم على تقديم تنازلات

---

[1] المرجع السابق، ص157.

[2] أكرم هنيه: **أوراق كامب ديفيد**، رام الله، مؤسسة الأيام للصحافة والطباعة والنشر، 2000، ص37-38.

[3] رفيف دروكر، **هراكيري أيهود باراك – الإخفاق الأكبر**، ترجمة: هاشم حمدان، مراجعة وتقديم: أنطوان شلحت، ط1، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2004، ص228.

جوهرية، لقاء موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية. لكن ذلك الاعتقاد على ما يبدو لم يكن في محله، فما حدث من تقهقر إسرائيلي في جنوب لبنان، وظهور الامتعاض في الشارع الفلسطيني نتيجة لانتهاء فترة الخمس سنوات الانتقالية للحكم الذاتي، دون الإعلان عن قيام الدولة المستقلة. كل ذلك جعل من الاعتقاد الإسرائيلي الأمريكي، بإمكانية تقديم تنازلات فلسطينية مؤلمة في غير محلها.

ثالثا : مناقشات الوضع النهائي

ومع بداية شهر آيار (مايو) 2000، بات واضحاً أن مناقشات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لم تحقق سوى تقدماً رمزياً. وبدا أنه ليس هناك سوى فرصة ضئيلة في انجاز الاتفاقية في الموعد المتفق عليه في 23 من الشهر نفسه، فقد ركّز باراك جهده على مسألة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وأعلن باراك بأن على الفلسطينيين أن ينتظروا حتى يستوعب الشعب الإسرائيلي مدى إخلاصه، وعند ذلك فسوف يُبدي قدرة أكبر على تفهّم مسألة المواعيد الفائتة. ثمَّ اجتمع الطرفان معاً وبرعاية أمريكية في الرابع من الشهر نفسه في مدينة إيلات الإسرائيلية، لكن الاجتماع لم يُفضي إلى شيء سوى شعور الفلسطينيون بالملل واليأس؛ فلقد أمضى الفلسطينيون أسابيع وهم ينظرون في قضايا مائعة، وعندما أصرَّوا على بدء مفاوضات حقيقية، طالبوا بطرح إحدى قضايا الحل النهائي على الأقل للنقاش. وطبقاً لِما ذكره عوديد إيران كبير المفاوضين الإسرائيليين للصحفي الفرنسي تشارلز أندرلاين:

"مررنا بمناقشات لا نهائية حول قضية الحدود بين الدولتين، كان الفلسطينيون يقولون: من الواضح وفقاً للقرار (242) أن الحدود هي خط 1967. وهنا سألتهم: وماذا عن القدس؟ هنالك مناطق يهودية شاسعة على الجانب الآخر من خط 1967. فأجابوا بوضوح وود: أن هذه المناطق يمكن أن تظل تحت السيادة الإسرائيلية في إطار اتفاقية ... فطلبت مقابلة باراك عند منتصف الليل في تل أبيب، لأخبره أن الوقت قد حان لتقديم خارطة الوضع النهائي للفلسطينيين. وافق باراك وفُوضت بتقديم خريطة دون أي اسم عليها، تُقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة قطاعات: 66% من الضفة الغربية تحوّل فوراً إلى الفلسطينيين ضمن إطار أوسلو، 20% تُضم إلى إسرائيل، 14% تظل تحت السيطرة الإسرائيلية لفترة غير محددة" [1].

[1] المرجع السابق، ص210.

ومما سبق يتضح لنا أن الطرف الإسرائيلي اتبع مع الطرف الفلسطيني سياسة أقل ما يمكن وصفها، بأنها سياسة يشوبها مزيج من البراغماتية والمكيافللية. فمن خلال تلك السياسة أرهقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة القيادة الفلسطينية خلال المفاوضات، بأن أوصلت تلك القيادة إلى مرحلةٍ تُشعرها فيها بأن اقتراب حل القضايا النهائية بات قاب قوسين أو أدنى، ثمَّ وفي لحظةٍ مباغتة تجد تلك القيادة نفسها بعيدة عن الحل النهائي بمسافات طويلة. ويبدو أن الهدف الإسرائيلي الرئيس من إتباع تلك السياسة هو إجبار الفلسطينيون في نهاية المطاف على تقديم تنازلٍ ما، قد يؤدي إلى أية حل يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

ومهما يكن من أمر فأمام الغضب الشعبي الفلسطيني من خدع باراك التفاوضية، وخصوصاً في المسائل الانتقالية التي بدا أن الرئيس عرفات قد قبِل بها، فإن منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثّل السلطة الفلسطينية وضعت مصداقيتها على المحك، عندما طمأنت الشعب الفلسطيني بأن مفاوضات السلام هي أفضل وسيلة لتحقيق حريته، ولكن السنوات التي سبقت قمة كامب ديفيد لم تشهد ما يُثبت هذا الادعاء، كما أن مفاوضات الوضع النهائي البطيئة، لم تحمل أي وعدٍ بسيط بالتوصّل إلى نتيجة مقبولة، ناهيك عن المزاج السوداوي الذي سيطر على الشارع الفلسطيني بعد التطورات التي شهدها لبنان، والتي أدّت إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوبه في 25 آيار (مايو) 2000، مما كان له من أثر مباشر على نشطاء قواعد التنظيمات الفلسطينية، الذين استمعوا إلى نداءات الكفاح المسلح التي أطلقها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذي توقّع في شباط (فبراير) من العام نفسه، بأن الفلسطينيين سوف يُحبطون من مفاوضات الوضع النهائي مع إسرائيل. وبذلك نجح نصر الله في مخاطبة قلوب الفلسطينيين، حيث قرن قوله بالعمل؛ فنجح حزبه في دفع إسرائيل للهروب من لبنان دون أن يتراجع عن مطالبه السياسية ولا عن استراتيجية الكفاح المسلح 1.

رابعا : مفترق الطرق وانهيار المفاوضات

وبالتالي وصلت إدارة الرئيس كلينتون إلى مفترق طرق في المفاوضات، فقد قلل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان أكثر فأكثر من قدرة الرئيس عرفات على التفاوض حول الوضع النهائي، وهو بحاجة إلى تنفيذ باراك للتعهّدات الانتقالية لرفع مصداقيته، لأن مفاوضيه سيبدون ضعافاً إن قدّموا تنازلات إضافية

[1] المرجع السابق، ص ص223-224.

حول الوضع النهائي. أما الرئيس كلينتون فقد خاطر بصورته لدى الفلسطينيين، عندما أعطى الرئيس عرفات وعداً بتنفيذ باراك لتعهداته، حيث كان يعلم بأنه لو استمر تعطيل المفاوضات أكثر من ذلك، فسوف يفوّت فرصة إنهاء الاتفاق قبل نهاية ولايته. ففي لقاء للرئيس عرفات مع الرئيس كلينتون في واشنطن في 15 حزيران (يونيه) 2000، حذّر عرفات كلينتون من أية محاولة لفرض حلٍ عليه. وفي هذا السياق قال عرفات معلقاً على تأكيدات كلينتون بأن باراك لن يوافق على حق اللاجئين في العودة ولا على السيادة الفلسطينية على القدس، بأن: "لدي حل ... أستقيل وأغادر الأراضي الفلسطينية لاستقر في القاهرة أو في تونس، وسيكون على باراك أن يسوي الأمور مباشرة مع الشعب الفلسطيني" 1.

وفي خاتمة المطاف نجح باراك فيما بعد في إقناع الرئيس الأمريكي كلينتون عبر الهاتف، بعقد قمة تجمعه بالرئيس عرفات في منتجع كامب ديفيد، معبراً له بأن لا لتنفيذ الاتفاقيات المرحلية مع الفلسطينيين، ولا لانسحاب إسرائيلي جديد من الضفة الغربية، ولا لإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين، ولا لتسليم قرى العيزرية وأبو ديس والسواحرة المجاورة للقدس ... الخ، إذا لم تُعقد القمة 2.

وطوال الأيام الخمسة عشر للقمة وبرغم تأنيب وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لباراك، وقيامها بلفت نظره مرات عدة بأنه هو الذي أراد هذه القمة، أصرَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي على تجنّب أي لقاء ثنائي مع الرئيس عرفات، وكان يرد بأنه لن يفعل ذلك ما لم يوافق عرفات على الأفكار التي اقترحها الرئيس الأميركي. تلك الأفكار التي اقترحها كلينتون علناً بعد أيام من افتتاح القمة والتي كانت قد أُعدّت في الواقع بالتعاون مع الإسرائيليين؛ فالتفاوض بالنسبة لباراك كان يعني قبل كل شيء فرض الاقتراحات التي كان يتم تناقلها شفوياً، لأن باراك منع مساعديه منعاً باتاً من كتابتها وتدوينها. بينما كان الوفد الفلسطيني مقتنعاً تماماً بأن باراك لا يريد السلام، بل يريد حشر عرفات في زاوية لا يستطيع معها؛ إلاَّ رفض سلسلة من الاقتراحات غير المقبولة مثل إنشاء كنيس في حرم المسجد الأقصى. ووفقاً لهذا الاقتراح فسوف يتم تقسيم منطقة الحرم القدسي الشريف أو ما سُمي بـ "التلة المقدسة" أفقياً بين المسلمين واليهود، بحيث يكون للمسلمين فيها الحرم الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، ويكون لليهود المكان الذي يزعمون أنه

[1] مؤسسة ياسر عرفات، "**الرئيس القائد: حياة لا تُنسى**"، على الموقع الالكتروني :
http://www.yaserarafat.ps/ya/life_details.php?start=28

[2] – ممدوح نوفل، "**عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، صيف 2000، ص85.

أساسات المعبد اليهودي القديم؛ فكان هذا العرض بالنسبة لعرفات دليلاً قاطعاً على أن باراك يريد نسف القمة، التي لم تكن سوى فخ نُصب له بإتقان 1.

وفي اجتماع آخر لعرفات مع كلينتون قال عرفات محتداً: "لن يغفر لي مليار مسلم إذا تخليت عن السيادة التامة على القدس الشرقية. لا أملك أي تفويض بالتخلي عنها". حينئذ رد عليه كلينتون غاضباً: "أنت تدفع شعبك وشعوب المنطقة كلها إلى الكارثة ... أنت على وشك فقدان صداقتي"؛ فأجابه عرفات: "لن أوقع اتفاقية بدون القدس. أنت تنسّق اقتراحاتك مع الإسرائيليين. أما أنا فيتعيّن عليَّ أن أنسق مع العرب جميعهم وليس فقط مع الإسرائيليين". فقال كلينتون: "لماذا لا تناقش هذه النقطة مباشرةً مع باراك وتجدا حلاً لها؟"؛ فردَّ عرفات: "ليس لدى باراك غير كلام في الهواء. لم يقترح عليّ شيئاً، سوى ضم القدس لإسرائيل". واستناداً إلى قرار مجلس الأمن (242) طالب عرفات بأن تكون القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967 كلها تحت السيطرة الفلسطينية، متنازلاً عن الحي اليهودي الذي يقع داخل المدينة وعن حائط البراق (المبكى). غير أن الاقتراح الإسرائيلي لا يعطي الفلسطينيين سوى الضواحي والقرى المحيطة بالقدس، ونوعاً من السلطة البلدية في الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة وداخل المدينة. وكان باراك يرى أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالسيطرة الكاملة على القدس الموحدة، وأن المدينة يجب أن تبقى عاصمة دولة إسرائيل فقط، ووفقاً لمنطق باراك فإن العاصمة الفلسطينية يجب أن تكون في قرية أبو ديس جنوبي القدس؛ فردَّ عرفات بأن ذلك "غير مقبول أبداً" 2.

خامسا : اللاجئين

وبخصوص قضية اللاجئين اعتبر عرفات أن اقتراحات باراك مهينة، ولا وجود فيها لأي اعتراف بمسؤولية إسرائيل عن هذه القضية، ولا وجود لأية اتفاقية حتى ولو رمزية حول حق العودة للاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194). بل اكتفت إسرائيل خلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة التي كُرّست للتفاوض حول هذه المشكلة، بالموافقة على عودة 5000 لاجئ لمرة واحدة، أو 10,000 لاجئ

[1] – الرئيس القائد: **حياة لا تُنسى**، مرجع سبق ذكره .

2 المرجع نفسة.

على مدى عشر سنوات، وذلك في إطار اتفاقية سلام على أن تُذكر فيها عبارة "نهاية النزاع" (الصراع)، وهذا ما رفضه عرفات رفضاً قاطعاً 1.

والقضية الأساسية الثالثة تتعلق بالحدود والمستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة، فقد اقترح الإسرائيليون على الفلسطينيين تسليمهم 81% من أراضي الضفة الغربية، مقسمة إلى ثلاثة كانتونات دون أي اتصال جغرافي بينها، ومحاطة بمناطق تحت السيادة الإسرائيلية. ووفقاً لذلك الاقتراح تسيطر إسرائيل على كافة نقاط العبور الحدودية مع الخارج، وكذلك على الفضاء الجوي، ومصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية، على أن تستأجر إسرائيل 10% من الضفة الغربية (منطقة وادي الأردن) لمدة 25 عاماً (أي للأبد من الناحية الفعلية)، لأن هذه المنطقة الخصبة جداً سوف تكتظ بالمستوطنات بسرعة. يُضاف إلى ذلك ضم إسرائيل 10% من الأراضي الفلسطينية التي تضم ثلاث كتل استيطانية يقيم فيها 80% من المستوطنين. بالمقابل تعطي إسرائيل للفلسطينيين أراضي قاحلة، بمعدل 100 متر مربع لكل كيلو متر تضمه. لكن عرفات رفض التراجع عن الترتيبات الشرعية التي نص عليها القرار (242)، فقد اعتبر أنه باتفاق أوسلو وملحقاته عام 1993، قدّم الفلسطينيون ما يكفي من التسويات بقبولهم ما نسبته 22% من فلسطين التاريخية (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) للدولة الفلسطينية المقترحة، ورفض عرفات التخلي عن أراضٍ جديدة للمستوطنات التي كثّفت إسرائيل إقامتها، ضاربةً بالقوانين الدولية عرض الحائط. كما رفض ياسر عرفات اقتراحات كلينتون الذي قال أنه يحاول من خلالها تقريب وجهات نظر الطرفين 2.

واصطحب الرئيس عرفات معه إلى القمة عدداً كبيراً من المفاوضين الفلسطينيين الأساسيين، مثل: محمود عباس (أبو مازن) أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، وأحمد قريع (أبو العلاء) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس المجلس التشريعي، وياسر عبد ربه وزير الثقافة والإعلام، ونبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي الفلسطيني، وصائب عريقات وزير الحكم المحلي والمتحدث باسم الحكومة الفلسطينية، وحسن عصفور الذي ترأّس قسم شؤون المفاوضات الذي تمَّ تشكليه حديثاً، ومُحَمَّد دحلان رئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة، ومُحَمَّد رشيد مستشار عرفات الاقتصادي، ونبيل أبو ردينة رئيس مكتب عرفات، والصحفي أكرم هنيه مستشار عرفات السياسي. وذلك بالإضافة إلى عددٍ من المستشارين

1 المرجع السابق .

2 نفس المرجع.

والاختصاصيين ومعظمهم من المحاميين من وحدة دعم المفاوضات، والذين سوف يناقشون مع نظرائهم الإسرائيليين قضايا أقل سخونة مثل: المياه والاقتصاد ... الخ 1.

ويبدو أنه كان لدى الحكومات العربية بعض الأمل في أن تغيّر الإدارة الأمريكية سياستها تجاه القضية الفلسطينية، لكن ذلك لم يحدث لأن احتمال حدوث أي تغيير نوعي أمريكي تجاه تلك القضية، أمر صعب الحدوث، لأن إسرائيل تُعد حليفاً عنيداً بإمكانها فرض تعنتها على العالم كله، كشريكٍ دولي ينبغي على الولايات المتحدة أن تحاكيه 2.

ولم يكن بمقدور الإدارة الأمريكية إيجاد استراتيجية لسد هوّة الهواجس العميقة المتبادلة بين باراك وعرفات، فقد تعمّد الفلسطينيون إلى تصليب مواقفهم، كنتيجة لعواقب تجربة أوسلو المخيبة للآمال، فقد كان حاضرٌ في ذاكرتهم رسالة التطمينات التي نقلتها الوزيرة أولبرايت خلال التوقيع على اتفاق شرم الشيخ، والتي تمَّ إهمالها بعد ذلك، والتزام الرئيس كلينتون باتفاق 8 آذار (مارس) حول إعادة القرى، والذي تنكّر له باراك أيضاً، ناهيك عن حملة باراك الاستيطانية المسمومة التي تركت أثراً مدمراً على عملية التفاوض، بحيث لا يمكن إصلاحه من جديد. ففقد الفلسطينيون ثقتهم بمضيفيهم الأمريكيين مع مرور الوقت، بل ورأوا فيهم مجرد وكلاء لإسرائيل 3؛ فالرئيس عرفات كان قد أكّد بأن باراك ليس بمقدوره تفهّم أن الحرم القدسي يجب أن يكون إسلامياً فقط، وأنه مكان مقدّس للمسلمين فقط. وأكثر من ذلك فقد أكّد عرفات للمسئولين الأمريكيين، بأنه لا الآن ولا بعد ذلك سوف يكون بمقدوره التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضي فلسطين التي أُحتلّت عام 1948، ثم قال لهم إنه إن فعل ذلك فإنهم سوف يقتلونه؛ فأجابه دنيس روس قائلاً: "أبو عمّار ... ذلك هو ثمن القيادة" 4.

وإذا كانت القيادة الفلسطينية قد قبلت بالحل الوسط من قبل وذلك في اتفاق أوسلو وملحقاته، واعترفت بالسيادة الإسرائيلية على 78% من أرض فلسطين التاريخية (أي أكثر مما تمَّ منحه للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم رقم (181))، إلاَّ أن ذلك الحل الوسط الفلسطيني تمَّ تجاهله تماماً في

---

[1] سويشر: **حقيقة كامب ديفيد**، مرجع سبق ذكره ، ص ص260-261.

[2] إدوارد سعيد: **نهاية عملية السلام: أوسلو وما بعدها**، ط1، بيروت، دار الأدب للنشر والتوزيع، 2002، ص257.

[3] سويشر، **حقيقة كامب ديفيد**، مرجع سق ذكره، ص ص265-266.

[4] دانيال أبراهام: **السلام ممكن، حوارات متصلة مع قادة عرب وإسرائيليين**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، 2007، ص121.

قمة كامب ديفيد، فطُلب من القيادة الفلسطينية تقديم حل وسط آخر بشأن الحل الوسط الأول، وذلك بتقديم المزيد من التنازلات لصالح إسرائيل. ولكن تلك القيادة ارتأت عدم قدرتها على الاستمرار في تقديم حلولاً وسط مرة تلو المرة، لأن ذلك معناه التنازل عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني 1. وأمام ذلك الإصرار الفلسطيني ردد باراك بأن الفلسطينيين هم من كانوا وراء فشل قمة كامب ديفيد، لأنهم رفضوا القبول بمسألة الحل الوسط 2.

سادسا : القضية الفلسطينية ومكانها الطبيعي

وقد أكّدت المفاوضات التي تمّت في كامب ديفيد، بأن تساهل الرئيس عرفات من قبل في قضايا الحل الانتقالي لم ينطبق على القضايا المصيرية، ولذلك لا يمكن إنكار أن القضية الفلسطينية بعد قمة كامب ديفيد، عادت إلى مكانها الطبيعي كقضية متفجّرة، ومن ثمَّ تجدد الحديث على أن منطقة الشرق الأوسط لن تشهد سلاماً واستقراراً إذا لم يتم حل هذا الصراع المزمن، مما دعا كافة القوى الدولية للإقرار بأن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا زال مستمراً، وأن ما تمَّ توقيعه من اتفاقيات بين الطرفين لن يحول دون انفجاره بصورة دموية في أي لحظة 3.

لقد حضر الإسرائيليون قمة كامب ديفيد وكان هدفهم الرئيس تفجير القمة وإفشالها، ومن ثمَّ إلقاء مسؤولية الفشل على الفلسطينيين، فالإسرائيليين يعلمون مسبقاً بأن الفلسطينيين لن يوافقوا على المطالب الإسرائيلية؛ ففي اليوم الثاني من المفاوضات عرض شلومو بن عامي عضو الوفد الإسرائيلي الموقف الإسرائيلي المبدئي بشأن الحدود ويتمحور حول: لا تعويض للفلسطينيين عن المناطق التي سيتم ضمها لإسرائيل في الضفة الغربية، وأن لإسرائيل حق السيادة حتى نهر الأردن، فأجابه صائب عريقات بأن ذلك "ليس أساساً للمفاوضات ولا لاتفاقية سلام، وصلتم إلى كامب ديفيد لتفجير المؤتمر واتهامنا بذلك". ووصل

---

[1] محمّد علي صالح: "**ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك سنة 2000؟**"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9425، 2004/9/17؛ على الموقع الالكتروني :

http//www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=255813&issueno=9425

[2] ادوارد سعيد: **نهاية عملية السلام**، مرجع سبق ذكره ، ص ص16-17.

[3] ممدوح نوفل، "**عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 43، صيف 2000، ص85.

الأمر بعرفات بأن قال لكلينتون: "هل دعوتمونا للتوصّل إلى اتفاق أم لإلقاء المسئولية عن الفشل علينا؟ باراك هو رجل يمين، وقد رفض أوسلو. وقبل كامب ديفيد كان على استعداد لحكومة وحدة مع الليكود"[1].

ومهما يكن من أمر فإن الهدف الإسرائيلي الأمريكي من القمة، ينحصر في محاولة تمرير اتفاقٍ يعيد جزءاً من الأراضي المحتلة وليس كلها، ويحتفظ لإسرائيل بأفضليات أمنية في المناطق الحدودية، وتطرح حلاً لقضية اللاجئين عبر بنود التعويض والتوطين أو التهجير إلى الدول الغربية، إضافةً إلى منح الدولة الفلسطينية المقبلة صلاحيات وظيفية في القدس مع سيطرة على الحرم القدسي. وهذا يعني في التحليل الأخير، أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تريدا حلاً متكاملاً بل مشوّهاً، لا يقوى على الصمود طويلاً. وفي مقابل ذلك فإن على الفلسطينيين التوقيع على اتفاقٍ لإنهاء الصراع بصورة نهائية، لكن الإسرائيليين والأمريكيين فوجئوا بتصلّب موقف الرئيس عرفات تجاه القضايا الشائكة 2.

ويبدو أن باراك كان يشك دائماً بأن عرفات لن يمضي بعيداً في إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ووضع نهاية للمطالب الإسرائيلية والاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، ولكن الأمر يقتضي بزيادة الضغط على الطرف الفلسطيني من أجل إنهاء المطالب الفلسطينية 3. وقبل أن تتضح نتائج الفشل للقمة، اعتمدت الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية على سياسة البلبلة والغموض، وبث الأوهام حول سخاء إسرائيلي مزعوم تجاه الفلسطينيين، حيث استهلك الرأي العام الأمريكي والغربي تلك الأوهام فور إنتاجها، بل وفي بعض الحالات كان ذلك الرأي العام شريكاً في الموقف الإسرائيلي الضبابي حول مصداقية النوايا الإسرائيلية في السلام 4. فقد اعتقد باراك بأن القمة ستنهار وتنتهي باتهام إسرائيل بعدم تقديمها شروط مقبولة للفلسطينيين، وبالتالي سوف يتم إلقاء اللوم على إسرائيل، وتحميلها مسئولية انهيار عملية سلام أوسلو، مما اضطرَّ باراك إلى تسويق خطة دعائية إعلامية تتماشى وأهدافه الرئيسية من قمة كامب ديفيد5.

ومع أن الرئيس كلينتون كان قد تلقّى وعداً من باراك بتقديم أفكار جريئة للحل، فقد كان عليه وعلى طاقمه الأمريكي أن يقرروا ماهية متطلبات باراك الدنيا الذي أعلن أنه سيوافق على سيطرة فلسطينية على

---

[1] دروكر **هراكيري** : **أيهود باراك**، ترجمة مُحَمَّد القاضي ، دار الشروق للنشر ،القاهرة ، ص ص228-229.

[2] هنيه، **أوراق كامب ديفيد**، مرجع سبق ذكره ، ص43.

[3] سويشر، **حقيقة كامب ديفيد**، مرجع سبق ذكره ،ص262.

[4] أيهود ليطاني، **ثقافة الكذب، كامب ديفيد وما بعدها: مقايضة الأوهام**، سلسلة أوراق إسرائيلية (10)، رام الله، مؤسسة الأيام، 2002، ص9.

[5] – غنايم، **مقايضة الأوهام المأساوية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص81-82.

القدس الشرقية، ما عدا موطئ قدم رمزي صرف للإسرائيليين فيها. أما بالنسبة لمسألة الأرض فقد أعلن باراك صراحةً، بأنه لن يكون ثمة اتفاق إذا ما طلب الرئيس عرفات 95% من الضفة الغربية. ولأن الإسرائيليين أساءوا فهم المطالب الفلسطينية بخصوص مسألة الأرض، فقد رأى الفلسطينيون على أن الأمريكيين أيضاً ما زالوا بعيدين عن قبولهم بحقوق الفلسطينيين الشرعية حسب القرار (242)، وحدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967، فقد سأل نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي والعضو في الوفد الفلسطيني المفاوض أرون ميلر عن النسبة التي يظن أن الفلسطينيين سيطلبونها في مسألة الأرض، فأجابه ميلر 70%، فردَّ عليه شعث: "بل 100% زائد أو ناقص نسبة صغيرة للتبادل على أساس واحدة بواحدة وإذا كنت تعتقد إننا سنوافق على أقل من 100% فأنت تمزح" 1.

سابعا : المطالب الإسرائيلية في اتساع

وكان باراك حسب البعض قد وضع هدفاً طموحاً في مفاوضاته مع الفلسطينيين أثناء القمة، يتضمّن اتفاقاً شاملاً وحل كافة الخلافات بين الطرفين، ويشمل إعلاناً عن نهاية الصراع بينهما، ونهاية كافة المطالب الإسرائيلية من إسرائيل. ولذلك فقد كانت نية باراك تتمثّل في محاصرة الرئيس عرفات سياسياً وحشره في الزاوية، وإرغامه على توقيع اتفاق؛ وإلاَّ فإن المقابل لذلك هو إظهار عرفات على أنه هو المعرقل لسير المفاوضات 2؛ فباراك ذهب إلى أبعد مما كان يتخيله في أسوأ أحلامه، فقد كانت التقديرات الأمريكية بالنسبة لمواقف الطرفين مع بداية القمة بعيدة جداً عن الواقع، فقد قدّروا أن الفلسطينيين سيوافقون على تسلُّم ما بين 85 – 92% من المناطق التي تحتلها إسرائيل كحلٍّ مرضي لهم، وكان عرفات قد رفض اقتراحاً بنسبة 92% من قبل 3.

وحسب قول بلال الحسن فإن "الإسرائيليين عرضوا الانسحاب من 91% من أرض الضفة الغربية، وذلك من خلال الكشف عن خدعة إسرائيلية دائمة تعرض رقماً عالياً نسبياً للانسحاب تحت بند (الأرض)، ثم تعود لتقليص هذا الرقم والمطالبة بأراضٍ أخرى عند بحث البنود التي تتعلق بالأمن أو بغور

---

[1] سويشر: **حقيقة كامب ديفيد**، مرجع سبق ذكره، ص269.

[2] دروكر: **هراكيري أيهود باراك**، مرجع سبق ذكره ، ص ص265-266.

[3] نفس المرجع ،ص ص273-274.

الأردن أو بالقواعد العسكرية أو بطرق الوصول إلى القواعد العسكرية، بحيث تكون نسبة الانسحاب الفعلية المعروضة هي ما يقارب 60% فقط من الضفة الغربية" 1.

وعند بحث اقتراحات كلينتون فإن الرئيس الأميركي استخدم الخدعة نفسها حين توّج ورقته بعرض للانسحاب من 95 % من الأرض، بينما فتح الباب أمام رفع هذه النسبة في مجال القضايا الأخرى (تبادل أراضٍ، استئجار أراضٍ، قواعد أمنية، خطوط مواصلات ... الخ). وقد شاع أن الفلسطينيين رفضوا ورقة كلينتون بينما قبلها الإسرائيليون. وحقيقة الأمر فإن الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي تعاملا مع الورقة من منطلقٍ واحد هو القبول بها من حيث المبدأ مع طلب توضيحات عليها. وهناك تصريحات رسمية للرئيس كلينتون تؤكد ذلك، ولكن الإعلام الأميركي والإسرائيلي أشاع أن الفلسطينيين رفضوا الورقة بينما قبلها الإسرائيليون. وقد بادر الرئيس الأميركي إلى موقفٍ غريب من نوعه حين رفض الرد على الاستفسارات الفلسطينية حول النقاط الغامضة في الورقة، واشترط عليهم إعلان قبولها أولاً من دون أي سؤال أو استفسار2.

ومهما يكن من أمر فإن يوم 19 تموز (يوليه) كان حاسماً بالنسبة للقاءات كلينتون الماراثونية مع عرفات، فقد كان كلينتون حتى آخر لحظة يؤمّل نفسه بأن الفلسطينيين سوف يتخلون عن مطلبهم بالحرم الشريف، لكن الوفد الفلسطيني أرسل بعد مناقشات مع طاقم البيت الأبيض رسالة إلى الرئيس كلينتون قالوا فيها بكل صراحة، بأن الأفكار المقدمة بخصوص الأرض والقدس، تتناقض مع المبادئ الأساسية لعملية السلام كما أقرّتها الولايات المتحدة نفسها، وبأن كل الأفكار المطروحة لا تشكّل أساساً للمفاوضات؛ فعندئذ اعتبر الأمريكيون بأن الأمر قد انتهى. ولما كان الأمريكيون لا يريدون تلك النهاية المأسوية للمفاوضات حاولوا رشوة الفلسطينيين بمساعدات مالية ضخمة، مقابل موافقتهم على السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف؛ فأحسَّ الفلسطينيون بالإهانة وبأن الأمريكيين يسترخصونهم. ولذلك كانت تهديدات كلينتون لعرفات بأنه سيغسل يديه من جهود السلام، إذا أضاع الفلسطينيون الفرصة التاريخية. وخلال ذلك اليوم اجتمع عرفات وكلينتون عدة مرات، وفي كل مرة كان عرفات يعود إلى جناحه غاضباً، لأنه خُدع من الجانب الأمريكي، ووصل به الأمر للقول: "إن القائد الفلسطيني الذي سيتخلى عن القدس لم

[1] – الحسن: "**كامب ديفيد وتوابعها** ، على الموقع الالكتروني :
http//www.aawsat.com/details.asp? article=175209&issueno=8958

[2] – المرجع نفسه.

يولد بعد. لن أخذل شعبي أو الثقة التي منحها لي. لا تنتظر مني تشريع الاحتلال. بالطبع يستطيع (الاحتلال) أن يستمر أكثر، ولكنه لن يستمر للأبد. بكل تأكيد لا أحد يستطيع أن يستمر بفرض السيطرة بالقوة العسكرية، انظر إلى جنوب أفريقيا ... لن يقبل شعبي أبداً بأقل من حقوقه التي منحته إيّاها القرارات الدولية ..." 1.

ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تزايدت حدة الملاسنة بين كلينتون وعرفات، عندما صرخ كلينتون بعرفات قائلاً له: "في كتابنا المقدس يُدعى المكان جبل الهيكل، لأن معبد اليهود تواجد هناك ... مستحيل أن تتجاهل حقوق اليهود في جبل الهيكل". وأمام ذلك الاستفزاز رد عليه عرفات: "لم يكن جبل الهيكل في القدس أبداً بل كان في نابلس". ولكي يتملّص عرفات من الضغوطات الأمريكية عليه بخصوص موضوع القدس، طلب بأخذ رأي العالم الإسلامي بعين الاعتبار؛ فسخر الأمريكيون من قوله ذلك. وسعياً من كلينتون وراء من يمكنه حل مشكلة كسب تأييد شخصيات عربية لمطالب باراك مثل: الرئيس المصري مبارك، والأمير عبد الله ولي العهد السعودي، والملك عبد الله الثاني عاهل الأردن، دعا كلينتون السفير الأمريكي ووكر ليقضي يوماً في كامب ديفيد، فلاحظ ووكر بأن زعماء العالم العربي لم يكونوا على دراية بشيء أكثر ما عرفوه من اتصالات عرفات التي التقطها الأمريكيون وتنصّتوا عليها؛ فلم تكن ثمة اتصالات رسمية أمريكية مع أيٍّ من هؤلاء الزعماء؛ فالعالم العربي لم يكن جاهزاً لذلك. وعندما اتصل كلينتون بهؤلاء القادة، وطلب منهم الضغط على عرفات لقبول التنازل في قضية القدس، لم يتلّقَّ أي جواب. ثمَّ توالت الاتصالات الأمريكية بالرئيس مبارك وبشخصيات بارزة سعودية للضغط على عرفات، دون منحهم تفاصيل كافية عن موضوع المفاوضات، فكان الجواب من الجميع بالرفض. وطبقاً لما قاله صائب عريقات فإن كل الهواتف التي تلقاها عرفات عربياً كانت تعبيراً جماعياً عن الدعم للمفاوض الفلسطيني 2.

ومن المعلوم أن الرئيس المصري حسني مبارك كان قد زار المملكة العربية السعودية أثناء القمة وبشكلٍ غير عادي، ونسق خطواته مع المسئولين السعوديين، وخرج بتصريحٍ علني مفاده: "ليست لعرفات صلاحية بالتنازل في القدس"، مما كبّل عرفات إلى حدٍّ بعيد في تلك المسألة وخدمه بالتشبّث على موقفه 3.

---

[1] سويشر: **حقيقة كامب ديفيد**، مرجع سبق ذكره ، ص ص305-307.

[2] المرجع السابق، مرجع سبق ذكره ،ص307-310.

[3] دروكر: **هراكيري أيهود باراك**، مرجع سبق ذكره، ص278.

ثامنا : مصر والمفاوضات

وقد كان ملفتاً للانتباه بالفعل إحجام مصر عن ممارسة أية ضغوط على الرئيس عرفات بهذا الاتجاه، بل حاولت تصليب موقفه والتشديد عليه بعدم تقديم أي تنازل يتعلق بالسيادة على القدس، وهو نفس الموقف الذي اتخذته السعودية التي تعتبر نفسها مسؤولة عن المقدسات الإسلامية في العالم العربي. وكان للموقف المصري – السعودي تجاه قضية السيادة على شرقي القدس أثر مباشر على موقف عرفات الذي كان قد قدّم تنازلات كثيرة في السابق وفي مفاوضات كامب ديفيد بخصوص قضايا اللاجئين والمستوطنات والسيادة والحدود، ولكنه لم يستطع التقدّم أكثر من ذلك بسبب الموقف العربي ، إضافة إلى الموقف الفلسطيني الداخلي الذي لم يكن في صالح منهج المفاوضات والتنازلات 1، في ظل الأجواء الداعمة لنهج المقاومة والتصدي للاحتلال بالقوة، بعد نجاح حزب الله في دحر الاحتلال الإسرائيلي وإجبار حكومة باراك على سحب قواتها من جنوب لبنان، كما سبق الإشارة.

ومهما يكن من أمر فقد زاد الرئيس كلينتون من وتيرة ضغوطاته المفرطة على الرئيس عرفات لتليين مواقفه والاستجابة لاقتراحاته، ووصلت تلك الضغوطات إلى حد التعنيف والتحدّث معه بلهجة قاسية غير دبلوماسية. ومن جملة أساليب التعنيف والتقريع التي وجهها كلينتون لعرفات، ما دار بينهما من حديثٍ مسهب نورده لأهميته، فقد سأل كلينتون عرفات:

"لماذا لم توافق على اقتراحاتي في 2000/7/18؟"، فأجابه عرفات: "لن أخون شعبي"، فقال كلينتون: "لقد قدّم باراك تسوية وتنازلات، وأنت ترفض أن تقدّم شيئاً، إن هذه المباحثات سياسية وليست دينية، فلم تكن لتستطيع أن تحلم بالسيادة على الحيين: الإسلامي والمسيحي، وبصلاحيات كاملة على الحرم في إطار دولة ذات سيادة. أنتم الفلسطينيون قد فوّتّم الفرصة عام 1947 عندما رفضتم التقسيم، وخسرتم ثانيةً عام 1978، ومرة أخرى الآن. لن تجد في الشرق الأوسط من سينظر إليك. تستطيع أن تحظى بدعم الكنائس التي جمعتها في بيت لحم عام 2000، وتستطيع أن تعود لغزة كبطل، ولكنك في الصباح التالي ستجد نفسك وحيداً، وتُحرم شعبك من كل ما عُرضَ عليه. وعندها سيحاكمك شعبك والمسلمون، وسيقولون هم أيضاً إن كلينتون قد عرض عليك دولة وسلطة على الحرم تحت سيادة إسرائيل. لقد قدّم باراك

[1] – "**قمة كامب ديفيد الثانية 11 يوليه 2000 وما بعدها**"؛ على الموقع الالكتروني :
http//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/etefakyats/sec10.doc_cvt.htm.

تنازلات كثيرة وأنت لم تتحرّك. أنت تريد فقط الحفاظ على كل ما قدّمه باراك لك دون توقيع سلام". فردَّ عليه عرفات: "أنا قائد الشعب الفلسطيني، وأنا أُمثّل العرب والمسلمين والمسيحيين في كل ما يتعلّق بالحرم وكنيسة القيامة، ولن أخون ثقتهم بي ولو عرضّت عليَّ دولة تشمل حيفا ويافا بدون السيادة على الحرم، فلن يمر ذلك وستكون الأيام بيننا وبينكم". فأجابه كلينتون: "افعل ما تشاء" 1.

لم يكتفِ كلينتون باتباع سياسة التعنيف ضد الرئيس عرفات، بل وصل الأمر به لتوجيه تحذير شديد اللهجة له، بأن واشنطن سوف تعيد النظر في العلاقات الثنائية مع السلطة الفلسطينية، إذا ما أعلن الفلسطينيون دولتهم من جانب واحد، معتبراً أن ذلك سيكون خطأً فادحاً، سيترتّب عليه عواقب وخيمة ليس في المنطقة فحسب وإنما في العالم بأسره. وقد عدَّ البعض ذلك التحذير بأنه ليس موجهاً إلى السلطة الفلسطينية، بقدر ما هو موجّه إلى الدول العربية، وذلك لإجبارها بالضغط على عرفات للقبول بما اعتبره كلينتون الحل الوسط التاريخي 2.

بينما في المقابل فإن الرئيس كلينتون لم يوجه أي انتقادات ولم يمارس أي ضغطٍ على باراك، لدرجة أن روب مالي مساعد كلينتون عندما سُئل عن ذلك بعد عدة شهور من انتهاء القمة، أجاب بأننا "لم نشأ إغضابه" 3. بل وأكثر من ذلك فإن التهاون الأمريكي مع باراك أزعج بعض أعضاء الوفد الإسرائيلي الذين كانوا على ما يبدو يُريدون ضغطاً أمريكياً على باراك، ليضطرَّ إلى القيام ببعض الخطوات الضرورية في سبيل التوصّل إلى اتفاق 4؛ فحسب ما قاله رفيف دروكر فإنه لم يرافق الضغط الأمريكي على الفلسطينيين ضغط شديد مماثل على إسرائيل، ليس لأن باراك لم يعطِ سبباً كافياً لضغطٍ كهذا، فالمعلوم أن باراك رفض طوال القمة الجلوس مع عرفات جلسة مفاوضات، وباراك الذي ضغط على الأمريكيين لعقد مؤتمر القمة، زاعماً بأنه يمكن التوصّل إلى اتفاقٍ فقط بلقاءٍ مباشر مكثف ومغلق بينه وبين عرفات. ومع ذلك فقد امتنع في القمة من مقابلة عرفات، سوى على وجبة العشاء ومن خلال محادثات عابرة 5.

---

[1] – دروكر: **هراكيري أيهود باراك الإخفاق الأكبر** ، مركز مدار ، فلسطين 2010،ص274.

[2] – مُحَمَّد السيد إدريس: "**مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000، ص209.

[3] – المرجع السابق، ص277؛ وانظر أيضا : هنيه، **أوراق كامب ديفيد**، ص28.

[4] – دروكر، **هراكيري أيهود باراك**، مرجع سبق ذكره ،ص277.

[5] – المرجع نفسه.

وأمام تلك الهجمة الشرسة التي تعرّض لها الوفد الفلسطيني المفاوض، وقبيل ختام المفاوضات رسمياً، اضطرَّ صائب عريقات وزير الحكم المحلي الفلسطيني وأحد أعضاء الوفد المفاوض، لتوجيه نقداً بنَّاءً للرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بالقول: "إن الإسرائيليين كانوا يناقشون مرة على أساس الاعتبارات التاريخية، وأحياناً الدينية، ومرة ثالثة حسب متطلبات الرأي العام في إسرائيل، ومرة حسب أسباب نفسية الشعب الإسرائيلي ... وإذا لم يكن سلام لنا فلن يكون سلامٌ لأحد". ثمَّ وجه خطابه للرئيس كلينتون: "ستكون أنت المسئول عن كل فلسطيني أو إسرائيلي يُقتل، إذا بقيت على هذا المنوال". وفي نهاية الجلسة عانق الرئيس عرفات، عريقات والدموع تترقرق من عينيه، وشكره على الطريقة التي دافع بها عنه وعن القضية الفلسطينية 1.

وخلاصة الأمر فإنه بعد أسبوعين من المفاوضات الماراثونية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في منتجع كامب ديفيد، ارتكب الرئيس كلينتون خطأً كبيراً عندما عقد مؤتمراً صحفياً في 25 تموز (يوليه) 2000، معلناً فيه اختتام القمة دون اتفاقٍ بين الطرفين، ولكنه رفض الاعتراف بفشل القمة، وأكّد بأن المفاوضات حققت نتائج مهمة وغير مسبوقة، كما أكّد على تعهّد الطرفين في مواصلة جهودهما، للتوصّل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاقٍ يشمل جميع الملفات المتصلة بقضايا الحل الدائم. وأشار إلى أن الرئيس عرفات لم يكن مرناً بما فيه الكفاية، ولم يتقدّم على طريق الحل بمثل ما تقدّم به باراك، وهو بذلك إنما يلقي تبعات فشل القمة على الرئيس عرفات دون باراك 2؛ فكلينتون في مؤتمره الصحفي بدأ يكيل الثناء على باراك قائلاً: "لقد أظهر رئيس الوزراء باراك بشكلٍ خاص شجاعة ورؤية وتفهّم، للأهمية التاريخية لهذه اللحظة". واستطرد قائلاً: "ولكنني أقدّر لباراك أنه جاء إلى هنا، وهو يعلم أن عليه أن يتخذ خطوات جريئة وقد فعل ذلك..." 3.

وفي اليوم نفسه الذي عقد فيه كلينتون مؤتمره الصحفي، خيم جو ثقيل على القمة، إذ التقى كلينتون بعرفات وباراك، وبعد أن عبّر عن أسفه للمأزق التام الذي تواجهه القمة، طلب من الطرفين مواصلة مباحثاتهما من أجل التوصل إلى اتفاق في منتصف أيلول (سبتمبر)، فوافق الطرفان على طلبه. وفي اجتماع

---

[1] – المرجع السابق، ص276.

[2] – دروكر، **هراكيري أيهود باراك** ، مرجع سبق ذكره ، ص281؛ وانظر أيضا : ونوفل، "**عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية**"، مرجع سبق ذكره، ص94.

[3] سويشر: **حقيقة كامب ديفيد** ،مرجع سبق ذكره ، ص336.

ثنائي عُقد بين كلينتون وعرفات فيما بعد عبّر كلينتون لعرفات عن احترامه لمواقفه الحازمة والثابتة، إلاَّ أنه لم يكشف عن هذا الكلام في أحاديثه العلنية، بل على العكس من ذلك فما أن أُسدِل الستار عن القمة، حتى راح كلينتون في الواقع يكيل الانتقادات لعرفات، حانثاً بوعده بألاَّ يُحمّل عرفات المسؤولية في حال فشل المفاوضات. وفي مقابلة مع القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي في 28 تموز (يوليه)، وقف الرئيس الأميركي إلى جانب باراك معتبرا أن الأخير "برهن على شجاعة كبيرة"، وأعلن عن تعزيز التعاون الثنائي مع إسرائيل، بل وذهب إلى أبعد من ذلك بأن تحدّث عن إعادة البحث في احتمال نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس 1.

عندئذ أدرك الرئيس عرفات أن الرجل الذي نصّب نفسه حكماً محايداً قد خانه، ورأى في تلك التصريحات برهاناً على أن القمة لم تكن سوى (مؤامرة). وتأكّد بأنه كان على صواب برفضه للاقتراحات الإسرائيلية، واطمأن إلى هذه القناعة أكثر حين خرجت مظاهرات التأييد الحاشدة في قطاع غزة والضفة الغربية ومخيمات الشتات، والتي عبّرت عن أضخم دعم شعبي له منذ وصوله إلى الأراضي الفلسطينية عام 1994. أما باراك، فقد خرج بالنتيجة التي كان قد أعدها سلفاً بأنه لا يوجد شريك حقيقي للإسرائيليين. وحينئذ بدأت حملة يقودها بعض المسئولين الإسرائيليين، كان هدفها البرهنة على أن عرفات لم يكف في كامب ديفيد عن رفض "العروض السخية الإسرائيلية" المزعومة.

وفي ختام حديثنا عن قمة كامب ديفيد تجدر الإشارة إلى أن جميع ما نُشر عن حقيقة ما جرى في تلك القمة متحدياً الدعاية، وراسماً صورة مختلفة للحقيقة، لم يحدث تأثيراً كبيراً بسبب ما ظهر مؤخراً يروي حقيقة كامب ديفيد وحقيقة "العرض السخي". هذا التدوين فنّد تماماً الدعاية وادعاءاتها وأكّد ما ذهب إليه من كتبوا الحقيقة من قبل أمثال: كلايتون سويشر، والإسرائيلية تانيا راينهارت وروبرت مالي الذي كان مستشاراً لكلينتون خلال قمة كامب ديفيد؛ فالتدوين الإسرائيلي كان بمثابة وثيقة أُعدّت من قبل جهات سياسية وأمنية إسرائيلية بعد انفضاض قمة كامب ديفيد مباشرة، لتكون بمثابة دليل للساسة الإسرائيليين الذين يتولون المسؤولية تباعاً ولتعريفهم بحقيقة كامب ديفيد وبموقف القيادة الإسرائيلية خلاله كما كان، وليس كما صوّرته الدعاية لأغراضها. وقد لخص الكاتب جوناثان كوك أهم ما في الوثيقة التي قال أنها

[1] الرئيس القائد: **حياة لا تُنسى**؛ على الموقع الإلكتروني :
http://www.yaserarafat.ps/ya/life_details.php?start=28

تسرّبت لصحيفة هآرتس الإسرائيلية، وربما لصحف إسرائيلية أخرى، وذلك في مقال نُشر باللغة الإنكليزية على موقع "الكترونيك انتفاضة" في 2 كانون ثانٍ (يناير) 2008[1].

المطلب الثاني: انتفاضة الأقصى 2000 وموقف الولايات المتحدة.:

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، كرد فعل على العرض الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد، ذلك أن المواطن الفلسطيني تعامل بحذر وصبر مع اتفاق أوسلو، منتظراً ما سيسفر عنه، ورافضاً تقديم حكم نهائي قاطع ضده إلى أن تتضح كل الحقائق حوله، وفي عمق هذا الموقف أمل غامض بأن يسفر اتفاق أوسلو عن تسوية مقبولة، ولكن قمة كامب ديفيد كشفت للمواطن الفلسطيني نوع السلام الذي تريده إسرائيل، مما أحدث صدمة نفسية عميقة لديه، أدّت إلى تفجر الانتفاضة الثانية. بينما تميل الرواية الإسرائيلية إلى تبسيط الأمر والقول بأن الرئيس ياسر عرفات قد تخلّى عن منطق المفاوضات واختار العودة إلى منطق (الإرهاب). وبسبب هذه القراءة المغلوطة والمقصودة للوقائع، برزت النظرية الإسرائيلية القائلة بأن عرفات لم يعد شريكاً في السلام، ولا بد من تغيير القيادة الفلسطينية واستبدالها بقيادة جديدة، وجوهر الأمر هو الانزعاج الإسرائيلي والأميركي الشديد من صمود عرفات أمام الضغوط، ورفضه تقديم التنازلات في نطاق الحل النهائي، والرغبة الشديدة في بروز قيادة فلسطينية ترضخ للضغوط وتقبل تقديم التنازلات 2.

أولا : موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانتفاضة الثانية وحصار الرئيس ياسر عرفات:

في 28 أيلول (سبتمبر) 2000م، قام "شارون" بزيارة للمسجد الأقصى، وقبل الزيارة كانت السلطات الإسرائيلية قد نشرت آلاف الجنود ورجال الشرطة في باحات المسجد الأقصى، لتأمين تلك الزيارة3، وتصدى الفلسطينيون الذين كان بمقدورهم الوصول إلى المكان لهذه القوات، واشتبكوا معها

---

[1] – **دروس من كامب ديفيد 2000**؛ على الموقع الالكتروني :
http://www.sahafi.jo/arc/art1.php?id=a5cd8148cddbae030a1d64ed9aa780325bedb207

[2] الحسن، "**كامب ديفيد وتوابعها**، على الموقع الالكتروني :
http//www.aawsat.com/details.asp? article=175209&issueno=8958

[3]Ron Pundak,: From Oslo to Taba: What Went Wrong? Survival, Vol. 423, No. 3, Autumn 2001, P. 45.

بحجارتهم1، وتزامن ذلك مع وصول عدد من الشخصيات الفلسطينية السياسية، للدلالة على أن الحدث ليس بسيطاً، وما أن غادر "شارون" المسجد الأقصى، وخفت حدة تواجد الجنود الإسرائيليين حتى اندلعت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، لتمتد لاحقاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وقطاع غزة، والضفة الغربية، لتصبح انتفاضة جماهيرية، ورداً على ذلك، هدد "إيهود باراك" – رئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الفترة – بأن إسرائيل ، ستستخدم كل الوسائل العسكرية لوضع حد لتلك الأحداث2.

ثانيا : زيارة "شارون" إلى المسجد الأقصى

لقد أشعلت زيارة "شالون" إلى المسجد الأقصى، فتيل الانتفاضة ولكنها لم تكن السبب لاندلاعها بهذا الشكل، فقد ومصل الفلسطينيون إلى مرحلة من الإحباط، لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال، وفي ظل غياب أي أفق سياسي وفقاً لقراري (242) و(338)(3)، حيث أن السياسة الإسرائيلية ومنذ الإعلان عن اتفاقات أوسلو، وهي تراوح مكانها؛ بل إنها تحاول إفشال ما تم إنجازه4، وما زاد من إحباط الفلسطينيين، أن الإدارة الأمريكية – الراعي لاتفاق أوسلو – تساند إسرائيل وتدعمها بشكل مطلق، وتكاد تتبنى سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين5، وقد بدا ذلك واضحاً عقب فشل مؤتمر "كامب ديفيد" 2000م، الذي أثبتت نتائجه، أنه لا يمكن أن تقبل إسرائيل بحلول تعطي الفلسطينيين

---

[1] عبد التواب مصطفى: البعد الإسلامي لانتفاضه الأقصى، **مجلة صامد الاقتصادي**، العددان 129 – 130، السنة 24، تموز/كانون أول، 2002م، ص 12.

[2] نفس المرجع، ص 12-13.

[3] عماد جاد: **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة**، وأزمة الإدارة، ط1، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 12002م، ص 90.

[4] نصير عاروري: **أمريكا الخصم والحكم**: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007م، ص 161.

[5] Gad Barzilia: **Wars, Inter National Conflicts and Political order: A Jewish Demo9cracy in the Middle East**, 1st **ed, State University of New York Press. New York, 1996, PP., 3-12.**

حقوقهم، ومع ذلك فقد حمّلت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الفشل للقيادة الفلسطينية، وأعلنت أن الرئيس عرفات ضيَّع فرصة تاريخية1.

هذا الفشل أثبت للفلسطينيين، أنه لا يوجد شريك إسرائيلي يمكن أن يتفاوضوا معه، في حين أن الفلسطينيين قدموا للإسرائيليين (78%) من أراضيهم التاريخية، ولم تقبل إسرائيل بذلك بمعنى الانسحاب إلى حدود (4) حزيران (يونيه) 1967م(2).أي أن ما يطلبه الفلسطينيون حوالي ستة آلاف كم2 من فلسطين التاريخية، البالغة 27 ألف كم2، وإسرائيل لا تقبل حتى بذلك من الحد الأدنى الذي يمكن قبوله3.

ربط الفلسطينيون بين الماضي والحاضر، فمنذ قرار التقسيم الذي صدر عام 1947م، وحتى "كامب ديفيد" 2000م، فوجدوا أنه باتفاقات أو بدون اتفاقات، لم يمنحوا أي سيادة، وبالتالي فقد شكل ذلك عاملاً رئيسياً في اندلا ع الانتفاضة4، الأمر الذي زاد من الإحباط لدى الفلسطينيين، إضافة إلى اصطفاف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، بغض النظر عن المعطيات والمتغيرات، وبالتالي تبخرت الآمال الفلسطينية في تسوية عادلة لقضيتهم، بعدما تبنت الإدارة الأمريكية المقترحات الإسرائيلية في مؤتمر "كامب ديفيد"5.

وبعد اندلا ع الانتفاضة واتساع مجالها، لتمتد في كل الأراضي الفلسطينية وقوة الرد الإسرائيلي عليها، واستخدامه للسلاح الأمريكي المتطور، وقيام المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل، كرد على الاعتداءات الإسرائيلية، حاولت الولايات المتحدة التدخل، وأعلن الرئيس "كلينتون" عن رؤية خاصة به، أُطلق عليها فيما بعد (أفكار كلينتون)، وتم تقديمها في نهاية فترته الرئاسية6، تلك الأفكار التي تضمنت الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، حيث أنه بمقتضاها سيتم إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة، معترف بسيادتها النسبية على الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء نسبة محدودة تظل

---

[1] كلايتون سويشر: **حقيقة كامب ديفيد الوقائع الخفية لاخيار عملية السلام في الشرق الأوسط** ، ط1، ترجمة رضوان زيادة وآخرون ، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، 2006، ص 346.

[2] نفس المرجع ، ص 269.

[3] أحمد نافع: **أوراق عربية: فلسطين وهموم أخرى**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002م، ص 84.

[4] محمد سعد أبو عامود: **الانتفاضة الفلسطينية 87–1990م، وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة السياسة الدولية**، العدد 143، يناير 2001م، ص 103.

[5] عماد جاد: **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة، وأزمة الإدارة**، مرجع سابق، ص 91.

[6] انتصار خليل الشنطي: **الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة عملية السلام والدولة الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصادي**، العددان 129-130، السنة 24، تموز/كانون أول 2002م، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 2003م، ص 52.

تحت سيادة إسرائيل1، ولكن أفكار "كلينتون" تضمنت أيضاً أفكاراً لا يقبلها الفلسطينيون، بخصوص حق العودة للاجئين، والدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم المس بالكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى قضية الحدود، والسيادة على المعابر، الأمر الذي يجعل من الدولة الفلسطينية، بناءً على أفكار "كلينتون" دولة كنتونات2.

وفي نهاية هذه الورقة التي ضمنها الرئيس الأمريكي أفكاره، وردت فقرة عبرت عما جاء الوضع عليه لاحقاً من إدارة الرئيس "جورج بن الابن"، فيقول "كلينتون": "هذه هي أفكاري وإذا لم تُقبل، فإنها لن تنزل عن الطاولة فحسب، بل إنها ستذهب معي عندما سأترك منصبي، وأغادر البيت الأبيض"3.

وهذا تهديد واضح وجهه الرئيس الأمريكي إلى القيادة الفلسطينية، وكان الهدف منه إرهاب المفاوض الفلسطيني، وإشعاره بأن مستقبل القضية الفلسطينية مع الإدارة الجديدة سيكون مظلماً4، وأن الحفاوة طيلة الأربعة أعوام الماضية ستزول، ولن يدخل عرفات البيت الأبيض لاحقاً، وبذلك فإن "كلينتون" حاول الضغط على الفلسطينيين، بكل ما أوتي من قوة، لينتزع منهم الانجاز بحل الصراع، وفقاً لوجهة نظره المتقاربة من السياسة الإسرائيلية5.

ثالثا : تسلم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" السلطة

حين تسلم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" الإدارة الأمريكية، في كانون ثانٍ (يناير) 2001م، كانت الانتفاضة في أوج نشاطها، وقد بلغت الذروة بسلسلة من العمليات الفدائية داخل إسرائيل، كرد على الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، التي تصاعدت بعد تولي "شارون" لرئاسة الحكومة، حيث زادت شراستها ووحشيتها، لتطال كل مرافق الحياة الفلسطينية، وفي ضوء ذلك أعلنت

[1] **انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني**، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، العدد 14 و15، عمان، 2001م، ص 158.

[2] الشنطي: مرجع سبق ذكره ، ص 53.

[3] نفس المرجع ، ص 53.

[4] للمزيد من التفاصيل حول أفكار كلينتون: انظر: عاروري: مرجع سابق، ص 251-252.

[5] حسن أبو طالب: **البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 143، يناير 2001، القاهرة، ص 106-107.

إدارة "بوش:، أنها غير ملتزمة باقتراحات "كلينتون" أي أنها اتبعت سياسة (كف يد) تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من سوء هذه الأفكار، وعدم حيادها بالنسبة للفلسطينيين1.

وبهذا قلَّصت الإدارة الأمريكية الجديدة دورها الدبلوماسي في عملية التسوية السلمية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتزامن ذلك مع إعلان الحكومة الإسرائيلية، بأن مفاوضات الوضع النهائي التي تحددت بموجب اتفاق أوسلو، ليست على جدول أعمالها، وأن هذه الحكومة ليست في عجلة لإبرام سلام، بل إن ما تسعى إليه مجرد ترتيبات مرحلية جزئية، للأوضاع في الأراضي الفلسطينية وليس تسوية شاملة2، أي أنها أعلنت، أنه لا سلام ولا مفاوضات ولا تسوية للقضايا التي كان يفترض تسويتها، ولا توجد أي إشارة على قيام دولة فلسطينية، وعلى الفلسطينيين القبول بالعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وترك الأمور على حالها ومناقشتها في المستقبل3.

يتضح من هذا الخطاب الإسرائيلي، أن تطابقاً إسرائيلياً أمريكياً قد تم بخصوص مستقبل الصراع، يقضي بتهميش الفلسطينيين4، بالإضافة إلى ذلك، ضغط أغلب أعضاء الكونغرس باتجاه أن يتخذ الرئيس "بوش" سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين، وحمل الكونغرس الأمريكي السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عرفات مسؤولية (العنف في الشرق الأوسط)، وطالب أعضاء الكونغرس، بإعادة النظر في العلاقة الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ورئيسها، وذلك عقاباً للموقف الذي أبداه الرئيس عرفات في "كامب ديفيد" 2000م، حيث اتهموه بإفشال القمة، وبدأت أصوات أمريكية لها تأثيرها، تروج لعزل الرئيس عرفات، ودعوا إلى عدم دعوته إلى البيت الأبيض5.

---

[1] أحمد بهاء الدين شعبان.. (وآخرون): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة**، ط1، تحرير نادية محمود مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، شباط (فبراير) 2004، ص 298.

[2] مُحَمَّد سيد أحمد: **انحسار عملية السلام، الأهرام**، العدد 41709، القاهرة، 2001/2/15م.

[3] سعيد عكاشة" **مجلة مختارات إسرائيلية**، عدد 75، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، مارس 2001م، ص55.

[4] هنري سيجمان: **السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على إجراءات بناء الثقة، الأهرام** 2001/7/12م، العدد 41856، القاهرة، 2001م.

[5] مُحَمَّد خالد الأزعر: **السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر، شئون عربية**، القاهرة، جامعة الدول العربية، ربيع 2002م، العدد 159، ص 40-42.

واستجاب الرئيس "بوش: لهذا التوجه، ومضى في وصفت الانتفاضة وفعالياتها بالإرهاب1. وفي نفس الوقت، شكل هذا الوصف غطاءً دولياً لآلة الحرب الإسرائيلية، لتفعل ما تشاء تجاه الفلسطينيين، وكان هذا الضوء الأخضر بمثابة الموافقة على استئصال المقاومة الفلسطينية بالكامل والقضاء على إرادة الفلسطينيين، ليس الشعب فقط، وإنما السلطة والقيادة، ليتسنى لهم بسط مفهوم السلام الأمريكي – الإسرائيلي2.

وفي نفس السياق أيدت الإدارة الأمريكية توجه "شارون"، بخصوص أي تسوية سياسية (لا تفاوض في ظل الانتفاضة)، وبذلك فهي أيدت الأساليب العدوانية لشارون، كي يقبل الفلسطينيون بما لم يقبلوه من تسوية في "كامب ديفيد"، وفق الرغبة الأمريكية الإسرائيلية3.

إن الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال البدايات الأولى لانتفاضة الأقصى، عزز سياسة التصعيد الإسرائيلي، وهذا ما شجع "شارون" بالفعل، على تنفيذ خططه العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، ولم يكترث "شارون" لتدمير البنى الأساسية، واغتيال الشخصيات البارزة في المجتمع الفلسطيني، ولم تكتف الإدارة الأمريكية بذلك الدعم لإسرائيل، بل استغلت أيضاً (حق الفيتو)، فمنعت مجلس الأمن من تبني مشروع قرار، لإنشاء آلية ملائمة لحماية المدنيين الفلسطينيين، وقد وصف المندوب الأمريكي بالوكالة، السفير "جيمس كنينغام" المشروع، بأنه يفتقر إلى التوازن، والطابع العملي، وبالتالي يخلو من الحكمة4، وفي نفس الوقت شددت الإدارة الأمريكية، على دعواتها للفلسطينيين، بإدانة العنف الفلسطيني علناً، ووقفه بأي شكل من الأشكال5.

وأهم ما يمكن الوقوف عليه، حيال هذه المنهجية الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية وقت الانتفاضة، أن الإدارة الأمريكية تركت إسرائيل تسوي القضية بنفسها، كما أنها رفعت يدها عن

---

[1] عصام رفعت: **مستقبل عملية السلام بين المفاوضات والانتفاضة**، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، العدد 1669، 2001/1/1م، ص 104.

[2] فواز جرجس: **الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية... بين الوهم والحقيقة**، **صحيفة الحياة، لندن** 2002/2/6م، العدد 13842.

[3] نفس المرجع .

[4] الشنطي: مرجع سبق ذكره ، ص 55.

[5] جاء ذلك في أكثر من مرة على لسان الرئيس جورج بوش الابن ووزير 0خارجيته كولن باول، انظر: **موقع وزارة الخارجية الأمريكية**.

الفلسطينيين، وعلاوة على ذلك قدمت دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واسع النطاق لإسرائيل، وهذا ما أفسح المجال أمام آلة الحرب الإسرائيلية، فتفعل ما تشاء ضد الفلسطينيين (قضيةً وشعباً)1.

وكذلك من العوامل التي سهلت عمليات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، قرار إدارة "بوش" التقليل من الاتصال بالمفاوضين الفلسطيني، وصولاً إلى حد التجميد تقريباً، ورفض "بوش" لقاء الرئيس عرفات2.

وظل الحال على ما هو عليه حتى تاريخ أحداث (11) أيلول (سبتمبر) 2001م، والانتفاضة مازالت مستمرة في ظل عدوان إسرائيلي، وتمسك فلسطيني بالمقاومة، ودعم وتأييد عربي وموقف أوروبي يحاول التدخل لسد الفراغ، الذي أحدثته الإدارة الأمريكية من خلال سياسة (كف اليد) التي اتبعتها حيال الصراع3، غير أن تلك الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة، غيرت الكثير من الأمور، فالولايات المتحدة أخذت تسعى منذ اللحظة الأولى لاستيعاب الضربة، لتكوين الحلف الدولي لمحاربة الإرهاب، وكانت الإدارة الأمريكية تحاول استغلال الوضع لتصل حملتها إلى دول إسلامية وعربية، كان إنهاؤها حلم يراود الإدارة الأمريكية، ولتكوين الحلف القوي الذي تنضم إليه الدول العربية لاستجلاب الرأي العام العربي، كان لابد من التغيير في الخطاب الأمريكي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية، حيث أن الولايات المتحدة متأكدة من صعوبة استجلاب العرب إلى الحلف، دون أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في حل القضية الفلسطينية، الملف الأصعب في الشرق الأوسط4.

وبناء على تلك المعطيات، أعلن الرئيس "بوش" في (2) تشرين أول (أكتوبر) 2001م، عن فكرة الدولة الفلسطينية كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الأمريكية، شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود، وأن هذه الإدارة كانت بصدد إعلان ذلك، أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لولا أنها تأجلت بفعل التطورات5.

---

[1] جاد: مرجع سبق ذكره ، ص 92.

[2] أحمد بهاء الدين شعبان.. (وآخرون): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، مرجع سبق ذكره ، ص296.

[3] الشنطي: مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[4] فؤاد جاد: **بوش والدولة الفلسطينية**، **الأهرام المسائي**، القاهرة، 2001/11/225م، العدد 3861.

[5] الشنطي: مرجع سبق ذكره ، ص 59-60.

وكما سبق الإشارة، فإن التصريحات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة من قبل، لم يكن الهدف منها سوى تعبئة الرأي العام الأمريكي والعربي والإسلامي، وليس التنفيذ، وما يدل على ذلك من التغير السريع في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بعد تحقيق الانتصار الأولى في أفغانستان، فقد حصلت الولايات المتحدة على مآلها من هذه التصريحات، وعادت مرة أخرى إلى سياستها الداعمة وبقوة لإسرائيل1، حيث تجاهل الرئيس "بوش" في أو لخطاب إلى الأمة والكونغرس بعد الانتصار في أفغانستان في (29) كانون ثانٍ (يناير) 2002م، تجاهل رؤيته للسلام في الشرق الأوسط2، كذلك فإنه صنف حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح ضمن محور الشر، في إشارة واضحة، إلى أن الولايات المتحدة تتعامل مع المقاومة الفلسطينية على أنها إرهاب، وأن من يدعم هذه المقاومة فهو إرهابي3.

هذا السلوك أكد بلا شك، رؤية الذين لم يصدقوا صدقية التعاطف الأمريكي مع إقامة الدولة الفلسطينية استناداً إلى الخبرة المتراكمة حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عقود، وكذلك فإن هذا السلوك يؤكد استفراد الولايات المتحدة بقضية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعمها لإسرائيل بشكل دائم، لعدم وجود قوى أخرى تعارضها4.

يرى الباحث إن الموقف الأمريكي من إعلان الدولة الفلسطينية بعد (11) أيلول (سبتمبر) 2001م، قدم مثالاً واضحاً على تذبذب السياسة الأمريكية، وميلها إلى ما يمكن تسميته (بميكافيلية) هذه السياسة في العلاقات الدولية إلى حد الانتهازية المفرطة5.

فما أن استشعرت الولايات المتحدة بانتصارها في أفغانستان، حتى أدارت ظهرها للحقوق الفلسطينية، وعلاوة على ذلك شنت هجوماً إعلامياً على الانتفاضة وتنظيمات المقاومة، وعادت "واشنطن" مرة أخرى إلى تبني خطا بحكومة "شارون" بل كانت ناطقاً باسمه الموسوم بجرائم الحرب، والهدف من وراء ذلك، محاولة ابتزاز القيادة الفلسطينية، بعدة مطالب أمريكية صهيونية، كالتقيد بالأمن الإسرائيلي مائة بالمائة، وضبط تنظيم فتح، والقبض على مرتكبي ومخططي العمليات المسلحة ضد إسرائيل، والطلب

[1] عبد الله الأشعل: **مسار القضية الفلسطينية، الأهرام**، القاهرة 2001/12/7م، العدد 42004.

[2] **موقع وزارة الخارجية الأمريكية**.

[3] عماد جاد: مرجع سبق ذكره ، ص 92.

[4] شعبان.. (وآخرون): مرجع سبق ذكره ، ص 299.

[5] مصطفى البرغوثي، وآخرون: **(ندوة) بعنوان وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها، مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، بيروت، صيف 2001م، ص 45.

إلى السلطة الفلسطينية بتفكيك تنظيمات المقاومة، مثل حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، اللتان وضعتهما "واشنطن" ضمن قوائم الحركات الإرهابية1.

وبناء على ما سبق، فإن الإدارة الأمريكية لم تهتم بـ "الإرهاب الإسرائيلي" ضد الفلسطينيين، بل إنها بررت ذلك، بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وفي ها السياق أشارت الولايات المتحدة، إلى أنها ستستخدم حق النقض الفيتو، إذا تم الطلب من الأمم المتحدة التصويت على مشروع قرار بهذا الخصوص2.

وعلى عكس ذلك عندما اقتضت الضرورة، لتمرير سياستها وتحضير الأجواء لضرب العراق من قبل الولايات المتحدة، قدمت مشروع القرار رقم (1397) إلى مجلس الأمن، في (13) آذار (مارس) 2002م، والذي ينص على قيام دولة فلسطين جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في إشارة واضحة، إلى أنها تحاول حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي3، وبإمعان النظر والتحليل في نص هذا القرار، نلاحظ أن كلمة الدولة الفلسطينية ألقيت بسرعة في سطر واحد، دون الإشارة إلى حدود هذه الدولة، وآلية الوصول إلى قيامها، والأمور المتعلقة بها، لكنها أشارت إلى أمور أخرى عقب هذه الفقرة التي نصت على: "إذ يؤكد مجلس الأمن رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة، ومعترف بها دون أي تحديد للأرض التي ستقام عليها هذه الدولة، أو آلية إقامتها، أو أي تكليف للأمين العام بمتابعة القرار واطلاع المجلس على خطوات تنفيذه4.

ولكن الشق الأهم في القرار، والمراد الحقيقي له، يدعو إلى وقف الانتفاضة الفلسطينية، المؤرق الأكبر لإسرائيل وحليفها الولايات المتحدة؛ وبالتالي فإن جوهر القرار يكمن في ذلك التعبير عن بالغ القلق، إزاء استمرار أحداث العنف، والمدنيون التي تخشى عليهم الولايات المتحدة ليسوا الفلسطينيين بطبيعة الحال5.

---

[1] المرجع السابق ، ص 49.

[2] نفس المرجع، ص 47.

[3] الشنطي: مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[4] نفس المرجع، ص 59.

[5] شعبان.. (وآخرون): مرجع سبق ذكره ، ص 299.

إن الضمانات الواردة في هذا القرار، تدعو فقط إلى تهدئة الأوضاع، على أمل الدخول في مفاوضات، وهذه المفاوضات لم تحدد لها مدة تنتهي بها، وتقود إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بالتالي فإن إسرائيل وأمريكا تريدان مفاوضات من أجل المفاوضات وليس الحل1.

المطلب الثالث : بوش و المبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية:

إدارة بوش والقضية الفلسطينية قبل أحداث (11) أيلول (سبتمبر):

منذ أن تسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، مهامه رسمياً في (20) كانون ثان (يناير) 2001م، وحتى أحداث (11) أيلول (سبتمبر)، لم تقدم إدارته أي مبادرة سياسية لمعالجة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وظلت نظرتها إلى الانتفاضة الفلسطينية، على أنها حالة عنف، تُعالج بإجراءات أمنية، كما ورد في ورقة "تينت".

وتبنت إدارة بوش" هذا المنحى، بناء على قراءتها لتجربة إدارة الرئيس بيل كلينتون فكانت من ملامح الإدارة الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، عدم التورط في الملف الفلسطيني الإسرائيلي بتعقيداته وصعوباته2، كي لا يضعف الدور الأمريكي في المنطقة، أو يمس بمقام الرئاسة3، لأن أي رئيس أمريكي يحاول الاتجاه إيجاباً تجاه القضية الفلسطينية، يُجابه بعداء اللوبي الصهيوني النشط في الولايات المتحدة الأمريكية4.

ورأت واشنطن – حسب منظورها – في عنف الانتفاضة وإرهابها، عائقاً أمام العودة إلى طاولة المفاوضات، وأن إنهائها ووقفها شرط لازم وضروري قبل الدعوة لاستئناف عملية التفاوض.

---

[1] انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سبق ذكرة، ص 138-142.

[2] عمرو عبد السميع: **الأحاديث الأمريكية حوارات حول المستقبل**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م، ص 403.

[3] انظر بهذا الخصوص بحث بعنوان: **الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية من 2001/1/20 إلى 2002/6/24**، من كتاب **السور الواقي**، ط1، شركة التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أغسطس 2003م، ص 85 ، 160.

[4] نصير عاروري: **بعدما أحاط بوش إدارته بعناصر يمينية ومتطرفة... لا مؤشرات إلى تغيير جوهري في السياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية**، **صحيفة الحياة اللندنية**، عدد 13896، القاهرة 2001/4/2م.

من هنا، يبدو جلياً السياسة المزدوجة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية، قد شجعت الاحتلال على العمل لتصفية الانتفاضة، وبالاتجاه المقابل مارست ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني لإنهاء الانتفاضة، ومحاربة الإرهاب وصولاً إلى التعاون الأمني بينهم1.

وبالتدقيق في هذه المعطيات، يتبين أن الموقف الأمريكي من الانتفاضة الفلسطينية يقترب بخطوطه العامة من الموقف الإسرائيلي، باعتبار الانتفاضة حالة أمنية، وأن إنهائها ضرورة حتمية لاستئناف التفاوض2، وهذا ما دفع الجانب الأمريكي قبل أحداث (11) أيلول (سبتمبر)، ليتبنى فكرة وجود أفق سياسي، من خلال الكلمة التي ألقاها "كولن باول" وزير الخارجية الأمريكي أمام الأمم المتحدة، والتي يشير فيها إلى وجود أفق سياسي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، يأخذ شكل تسوية دائمة، ويقود إلى دولة فلسطينية، وهذا الموقف يُعد أدنى من المبادرة السياسية المتكاملة التي قدمها الرئيس بيل كلينتون في (23) كانون أول (ديسمبر) 2000م3.

إن الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 20 كانون ثان (يناير) 2001م، وحتى (10) أيلول (سبتمبر) 2001م، بقى ثابتاً على حاله، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إدارة بوش اتبعت سياسة العصا مع الفلسطينيين4، لاعتقادها بأن سياسة الجزرة لم تنجح مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، وبالتالي يجب احتواء وإنهاء القضية الفلسطينية بالرؤية التي تراها مناسبة، والتي تتقاطع مع السياسة الإسرائيلية، إلا أن الأمور قد تغيرت بعد (11) أيلول (سبتمبر)5.

---

[1] المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: **خارطة الطريق... إلى أين**، ط1، شركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، إبريل 2004م، ص 17.

[2] أبو بكر الدسوقي: أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، عدد 146، القاهرة، أكتوبر 2001م، ص 93.

[3] وليام ب. كوانت: **كلينتون والصراع العربي الإسرائيلي، حدود السياسة التدريجية، مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 30، العدد 2، شتاء 2001م، ص 27.

[4] عاطف الغمري: **لو أن عملية السلام انهارت؟ صحيفة الأهرام**، العدد 41757، القاهرة 2001/4/4م.

[5] للمزيد من المعلومات عن مؤتمر كامب ديفيد 2000م، انظر: سويشر، كلايتنون: **حقيقة كامب ديفيد الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: رضوان زيارة، وصفوان عكاش، ومُحَمَّد شحادة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2006م.

يمكن القول أن بداية المبادرات الأمريكية قد وردت في خطاب الرئيس الأمريكي بوش في (2) تشرين أول (أكتوبر) 2001م، والذي أعلن فيه أن قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزء من الرؤية الأمريكية ما دام حق إسرائيل محترماً في الوجود1.

ودعا بوش في نفس الخطاب، إلى اعتماد تقرير "ميتشل" كأساس لبداية التحرك نحو مفاوضات جادة، كما أكد على نفس الموقف في المؤتمر الصحفي الذي عقده في (11) تشرين أول (أكتوبر) 2001م،2 وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 كانون ثان (نوفمبر) 2001م، تحدث عن دولتين تعيشان بسلام هما إسرائيل وفلسطين3.

وفي (19) كانون ثان (نوفمبر) 2001م، أعلن "كولن باول" في خطابه في جامعة لوي فيل بولاية كنتكي، عن الرؤية الأمريكية التي تحدث بها الرئيس "بوش" ، عن حل سياسي يتقاطع مع قرارات الشرعية الدولية دون الحديث عن خطوط حزيران (يونيه) 1967م، ودعت هذه المبادرة إلى وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية، إلا أنها في الجانب الآخر، اتهمت الانتفاضة بالإرهاب، ودعت إلى وقفها، كما دعت إلى وقف التحريض ضد الاحتلال، والعودة إلى ورقة "تينيت"، كمدخل للحل السياسي4.

لكل كل الوقائع السابقة لتلك المبادرات، أكدت افتقاد الرؤية الأمريكية إلى الإرادة السياسية الصادقة، التي تحول هذه المبادرات إلى مسار سياسي يمكن التعامل معه، والحديث بشأنه.

وبدلاً من احتواء الأزمة، والتعامل معها من منظور سياسي وليس أمني في المناطق الفلسطينية، وفرت الولايات المتحدة غطاء للتصعيد العسكري الإسرائيلي، وقامت بإرسال الجنرال "أنتوني زيني"

---

[1] موقع وزارة الخارجية الأمريكية (http://www.state.gov)، كذلك انظر: زكريا، نبيل: **بسبب عقدة الذنب اعترف الرئيس بوش ..... ورئيس وزراء بريطانيا بالدولة الفلسطينية، صحيفة الأهرام**، عدد 41942، القاهرة، 2001/10/6م.

[2] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع .

[4] نفس المرجع.

للأراضي الفلسطينية، في إشارة واضحة، إلى أن الولايات المتحدة تتعامل مع الانتفاضة بمنظور أمني، وليس سياسي1.

لقد بنى "أنتوني زيني" خطته الأمنية معتمداً على ورقة "تينت"، لكنه جردها من بعدها السياسي، ونصت على تحويل مسؤولية الأمن في مناطق السلطة إلى الإسرائيليين، وبالتالي يصبح الدور الفلسطيني تسهيل أعمال إسرائيل الأمنية والتعاون معها، وهذا ما كان عليه الحال.

وبالتالي بدلاً من أن يعود "شارون" من "واشنطن"، بعد لقائه مع الرئيس بوش في (1) كانون أول (ديسمبر) 2001م، مستجيباً للطلب الأمريكي بوقف إطلاق النار، عاد وفي جعبته تفويض بالعمل لمدة شهرين، لقمع الانتفاضة والمقاومة، وهذا ما أعاد السياسة الخارجية الأمريكية للتأكيد على مسار الحل الأمني لتتقارب وتتقاطع مع السياسة الإسرائيلية2.

ويمكن القول، أن مهمة "زيني" وخطته، شكلت غطاء، ومهدت الطريق أمام شارون، لتنفيذ حملة السور الواقي3، التي أسقطت ثلاثة خطوط حمراء مغطاة دولياً وهي:

1-عدم التعرض لرئيس السلطة ياسر عرفات.

2-عدم المساس ببنى السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

3-عدم العودة لاحتلال المناطق (أ)، وهي الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية.

وقد أكد الرئيس بوش في سياق خطابه في (5) نيسان (إبريل) 2002م، أي بعد مرور أسبوعين على عملية السور الواقي: أن الرؤية الأمريكية تتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية، في ضرورة القضاء على الإرهاب الفلسطيني4، وبالتالي، فهو قدم تغطية سياسية كاملة للعدوان، وتراجع في هذا الخطاب عن خطابه الذي دعا فيه إلى حل الدولتين، وعاد إلى التوافق مع الرؤية الإسرائيلية في تعريف النضال الفلسطيني ووصفه بالإرهاب.

---

[1] عبد الكريم سليم: **مستقبل السلام والموقف الهش للإدارة الأمريكية**، **صحيفة الجمهورية**،÷ العدد 17425، القاهرة، 2001/9/12م.

[2] المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: **خارطة الطريق إلى أين**.... مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[3] لمزيد من التفاصيل حول عملية السور الواقي، انظر: **السور الواقي**، ط1، شركة دار التقدم العربي (بيروت)، والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، إصدارات المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2003م، ص18.

[4] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

لقد اتضحت الرؤية الأمريكية بعدم رغبتها في حل القضية الفلسطينية، واستدارت عن معالجة الموضوع بما هو احتلال إلى معالجة أخرى إصلاح الوضع الفلسطيني، حيث دعا كل من :"كوندليزا رايس" مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي، و"كولن باول" وزير الخارجية، إلى قيادة فلسطينية جديدة1، تكون أكثر جدية في محاربة الإرهاب، ولديها من الليونة ما يكفي للمضي قُدماً في تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، على حد زعمهما.

[1] المرجع السابق .

الفصل الثالث

مساعي الدبلوماسية الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (2001 -2005م)

تمهيد :

شهدت فترة إدارة الرئيس بوش الابن (2000 – 2008) وبتأثير أفكار المحافظين الجدد تحولا مهماً في المفاهيم والأفكار والاستراتيجيات المتعلقة بمضامين وتوجهات السياسية الخارجية الأمريكية وتمثل ذلك من خلال إعلاء قيمة القوة العسكرية (القوة الصلبة) في تعامل هذه الإدارة مع الشؤون الدولية وذلك في الفترة الرئاسية الأول (2000 – 2004) وقد تجلى ذلك من خلال اعتمادها مبدأ العمل الإستباقي الذي سمي بـ "مبدأ بوش" والذي وضحته وثيقة الأمن القومي الأمريكي للعام 2002 وتجسد في مقولة "التحالف الراغبين" كذلك تبنى هذه الإدارة مواقف مشددة إزاء الالتزامات الدولية بعامة وكذلك الأطر الدولية متعددة الأطراف وفي مقدمتها الأمم المتحدة. بناءا على ما سبق تم تقسيم الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : تأرجح الدبلوماسية الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية.

المبحث الثاني: فشل مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى.

المبحث الثالث : قمة شرم الشيخ شباط (فبراير) 2005م.

المبحث الأول : تأرجح الدبلوماسية الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية

بعد اندلاع الانتفاضة واتساع مجالها، لتمتد في كل الأراضي الفلسطينية وقوة الرد الإسرائيلي عليها، واستخدامه للسلاح الأمريكي المتطور وقيام المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل، كرد على الاعتداءات الإسرائيلية، حاولت الولايات المتحدة التدخل، وأعلن الرئيس "كلينتون" عن رؤية خاصة به، أطلق عليها فيما بعد (أفكار كلينتون)، وتم تقديمها في نهاية فترته الرئاسية. في محاولة أخيرة لإنقاذ الدبلوماسية الأمريكية من الضياع، وقبل الدخول في مقترحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بخصوص الحل الدائم من حق الباحث أن يطرح تساؤلاً حول ما هي الدوافع الكامنة التي حملت الإدارة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون على تقديم مقترحات من شأنها أن تنتهي بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء الصراع. وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الاول : عام الحزن في السياسة الفلسطينية

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من قمة شرم الشيخ.

المطلب الثالث : الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط.

المطلب الأول : الدور الدبلوماسي للإدارة الأمريكية بعد قيام انتفاضة الأقصى:

إن مقترحات الرئيس الأمريكي إلى الأرضية التفاوضية التي سارت عليها العملية السلمية في كامب ديفيد، فبوصول مفاوضات كامب ديفيد إلى طريق مسدود لم يكن أمام الإدارة الأمريكية إلا تقديم خطة شاملة للحل محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكي تمنع من سير الصراع الى الطريق التي سارت عليها لاحقاً هذا من ناحية أما من ناحية أخرى، فإن مقترحات الرئيس بيل كلينتون لم تكتن لتشير إلى أن الرئيس كان على قناعة بأن الجانبين في كامب ديفيد واندفاع انتفاضة الأقصى، ولكن من الملاحظ أن الرئيس الأمريكي كان يريد أن يترك بصماته على منطقة الشرق الأوسط، وعلى الخارطة المستقبلية للعملية السياسية والقضاء السياسي والجغرافي للدولة الفلسطينية1.

[1] كما وأن هذه المقترحات بدت وكأنها خطة عمل للإدارة المقبلة، وذلك لاشتراط الرئيس الأمريكي بيل كلينتون موافقة الطرفان على هذه المقترحات قبل الخوض في التفاصيل. ولكن تبقى الحقيقة الراسخة التي لا يمكن الحياد عنها ممثلة بإعلان الرئيس الأمريكي عن قيام دولة

تلك الأفكار التي تضمنت الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني، حيث أنه بمقتضاها سيتم إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة، معترف بسيادتها النسبية على الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء نسبة محدودة تظل تحت سيادة إسرائيل1، ولكن بالنسبة لموضوع الأرض وسيادة الدولة الفلسطينية بناءً على تلك الأفكار يمكن وضع بعض الملاحظات وهي:

1- ثبتت المقترحات أن أراضي عام 1967م هي أراضي متنازع عليها وليست أراضي محتلة طبقاً لما ورد عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وهو النهج الذي حاولت إدارة بيل كلينتون تكريسه منذ اليوم الأول لتوليها السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- عند حساب النسب التي ستبقى الفلسطينيين من الأراضي لن تتجاوز 85.5% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة2.

3- أما بخصوص السيادة فلا يمكن الحديث عن أي نوع من السيادة سيمتلكه الفلسطينيون في ظل تقطع جغرافي، وإعادة انتشار في حالة الطوارئ ووجود المستوطنات التي شرعت أفكار كلينتون الوجود الاستيطاني رسمياً عبر إعلانها ضم الكتل الاستيطانية الكبرى، والتي من شأنها أن تلغي التواصل السياسي والاجتماعي والديمغرافي للسكان.

ولكن أفكار كلينتون تضمنت أيضاً أفكاراً لا يقبلها الفلسطينيون، بخصوص حق العودة للاجئين، وهو إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق العودة، وذلك ليعود والي الدولة الفلسطينية، أو إنهم قد يرغبون في البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى بلدان أخرى وفقاً للقرارات السيادية لهذه البلدان3، وتضمنت أيضاً الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم المس بالكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى قضايا الحدود، والسيادة على المعابر، ولابد لأي اتفاقية من أن تتخذ قراراً بإنهاء الصراع فلا اتفاقات مرحلية ولا مواعيد نهائية، ولا

فلسطينية مستقلة والتي تعتبر سابقة في السياسة الأمريكية، بغض النظر بأن هذه الأفكار قد أعلنت قبل نهاية رئاسته بأسبوعين فقط حيث أن الرؤساء الأمريكيين منذ كارتر ولغاية ريغان كانوا دائماً وأضحوا الطرح في رفض قيام دولة فلسطينية، على اعتبار أن قيام دولة كهذه سيؤدي إلى تدمير إسرائيل أولا يحقق أمنها المنشود كما ورد على لسان ريغان.

[1] **انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 14 و15، عمان 2001م، ص158.

[2] حيث أن الخطة لم تطرح حدود الضفة الغربية والتي من المعلوم أنها 5844 كم تشمل الجزء الشمالي من البحر الميت، ومنطقة النطرون، وهي حدود الرابع من يونيو 1967م، إلا أن إسرائيل لا تعترف بأن هذه المناطق تابعة للضفة الغربية وبالتالي فإن نسبة ما سيظل تحت السيادة الإسرائيلية ستصل إلى 844 م2، وهي تعادل 14.5% من مساحة الضفة الغربية، للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: جمال البابا، **الأرض والمستوطنات في | أفكار بيل كلينتون**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الأول، يناير/مارس، فلسطين، 2001م.

[3] وسيلقي عبء التعويض على المجتمع الدولي مع العلم أن الولايات المتحدة ستكون في مركز صدارة هذه الدول ولكن ليس هناك أي ذكر للمسئولية القانونية والأخلاقية لإسرائيل.

حديث عن إنهاء الاحتلال1، الأمر الذي يجعل من الدولة الفلسطينية بناءً على أفكار كلينتون دولة كنتونات2.

وفي نهاية هذه الورقة التي ضمنها الرئيس الأمريكي أفكاره، وردت فقرة عبرت عما جاء الوضع عليه لاحقاً من إدارة الرئيس "جورج بوش الابن"، فيقول "كلينتون": هذه هي أفكاري وإذا لم تُقبل ، فإنها لن تنزل عن الطاولة فحسب بل إنها ستذهب معي عندما سأترك منصبي، وأغادر البيت الأبيض3.

وهذا تهديد واضح وجهه الرئيس الأمريكي إلى القيادة الفلسطينية، وكان الهدف منه إرهاب المفاوض الفلسطيني، وإشعاره بأن مستقبل القضية الفلسطينية مع الإدارة الجديدة سيكون مظلماً4، وأن الحفاوة طيلة الأربعة أعوام الماضية ستزول، ولن يدخل عرفات البيت الأبيض لاحقاً، وبذلك فإن "كلينتون" حاول الضغط على الفلسطينيين بكل ما أوتي من قوة، لينتزع منهم الإنجاز بحل الصراع، وفقاً لوجهة نظره المتقاربة من السياسة الإسرائيلية5.

وحين تسلم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" الإدارة الأمريكية، في كانون ثان (يناير) 2001م، كانت الانتفاضة في أوج نشاطها، وقد بلغت الذروة بسلسلة من العمليات الفدائية داخل إسرائيل، كرد على الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، التي تصاعدت بعد تولي "شارون" لرئاسة الحكومة، حيث زادت شراستها ووحشيتها، لتطال كل مرافق الحياة الفلسطينية، وفي ضوء ذلك أعلنت إدارة "بوش"، أنها غير ملتزمة باقتراحات كلينتون، أي أنها اتبعت سياسة (كف يد) تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من سوء هذه الأفكار، وعدم حيادها بالنسبة للفلسطينيين6.

---

[1] عاروري: مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2] الشنطي: مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] نفس المرجع ، ص 53.

[4] للمزيد من التفاصيل حول أفكار كلينتون: انظر: عاروري، مرجع سبق ذكره ، ص ص 251-252.

[5] حسن أبو طالب: **البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001م، القاهرة، ص 106-107.

[6] أحمد بهاء الدين شعبان (وآخرون): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، ط1، تحرير نادية محمود مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، شباط (فبراير) 2004م، ص 298.

المطلب الثاني : تطابق إسرائيلي أمريكي بتهميش حل الصراع في ظل الانتفاضة

مع تقليص الإدارة الأمريكية دورها الدبلوماسي في عملية التسوية السلمية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتزامن ذلك مع إعلان الحكومة الإسرائيلية، بأن مفاوضات الوضع النهائي التي تحددت بموجب اتفاق أوسلو، ليست على جدول أعمالها، وأن هذه الحكومة ليست في عجلة لإبرام سلام، بل إن ما تسعى إليه مجرد ترتيبات مرحلية جزئية، للأوضاع في الأراضي الفلسطينية وليس تسوية شاملة1، أي أنها أعلنت، أنه لا سلام ولا مفاوضات ولا تسوية للقضايا التي كان يفترض تسويتها، ولا توجد أي إشارة إلى قيام دولة فلسطينية، وعلى الفلسطينيين القبول بالعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وترك الأمور على حالها ومناقشتها في المستقبل2.

يتضح من هذا الخطاب الإسرائيلي، أن تطابقاً إسرائيلياً أمريكياً قد تم بخصوص مستقبل الصراع، يقضي بتهميش الفلسطينيين، بالإضافة إلى ذلك، ضغط أغلب أعضاء الكونغرس باتجاه أن يتخذ الرئيس "بوش" سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين، وحمل الكونغرس الأمريكي السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عرفات مسؤولية (العنف في الشرق الأوسط)، وطالب أعضاء الكونغرس، بإعادة النظر في العلاقة الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ورئيسها، وذلك عقاباً للموقف الذي أبداه الرئيس عرفات في كامب ديفيد 2000م، حيث اتهموه بإفشال القمة، وبدأت أصوات أمريكية لها تأثيرها، تروج لعزل الرئيس عرفات، ودعوا إلى عدم دعوته إلى البت الأبيض.

واستجاب الرئيس "بوش" لهذا التوجه، ومضى في وصف الانتفاضة وفعالياتها بالإرهاب، وفي نفس الوقت، شكل هذا الوصف غطاء دولياً لآلة الحرب الإسرائيلية، فتعل ما تشاء تجاه الفلسطينيين، وكان هذا لضوء الأخضر بمثابة الموافقة على استئصال المقاومة الفلسطينية بالكامل، والقضاء على إرادة الفلسطينيين، ليس الشعب فقط، وإنما السلطة والقيادة، ليتسنى لهم بسط مفهوم السلام الأمريكي – الإسرائيلي .

---

[1] محمد سيد أحمد: **انحسار عملية السلام**، الأهرام، العدد 41709، القاهرة، 2001/2/15م.

[2] سعيد عكاشة: **حسابات معقدة** ، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 75، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، مارس 2001م، ص55.

وفي نفس السياق أيدت الإدارة الأمريكية توجه "شارون" بخصوص أي تسوية سياسية (لا تفاوض في ظل الانتفاضة)، وبذلك فهي أيدت الأساليب العدوانية لشارون، كي يقبل الفلسطينيون بما لم يقبلوه من تسوية في كامب ديفيد وفق الرغبة الأمريكية الإسرائيلية1.

إن الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال البدايات الأولى لانتفاضة الأقصى، عزز سياسة التصعيد الإسرائيلي، وهذا ما شجع شارون بالفعل، على تنفيذ خططه العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، ولم يكترث "شارون" لتدمير البنى الأساسية، واغتيال الشخصيات البارزة في المجتمع الفلسطيني، ولم تكتف الإدارة الأمريكية بذلك الدعم لإسرائيل، بل استغلت أيضاً (حق الفيتو)، فمنعت مجلس الأمن من تبني مشروع قرار، لإنشاء آلية ملائمة لحماية المدنيين الفلسطينيين، وقد وصف المندوب الأمريكي بالوكالة، السفير "جيمس كنينغام" المشروع بأنه يفتقر إلى التوازن، والطابع العملي، وبالتالي يخلو من الحكمة2، وفي نفس الوقت شددت الإدارة الأمريكية على دعواتها للفلسطينيين، بإدانة العنف الفلسطيني علناً، ووقفه بأي شكل من الأشكال3.

وأهم ما يمكن الوقوف عليه، حيال هذه المنهجية الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية وقت الانتفاضة، أن الإدارة الأمريكية تركت إسرائيل تسوي القضية بنفسها، كما أنها رفعت يدها عن الفلسطينيين، وعلاوة على ذلك قدمت دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واسع النطاق لإسرائيل، وهذا ما أفسح المجال أمام آلة الحرب الإسرائيلية، لتفعل ما تشاء ضد الفلسطينيين (قضيةً وشعباً)4.

وكذلك من العوامل التي سهلت عمليات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، قرار إدارة "بوش" التقليل من الاتصال بالمفاوضين الفلسطينيين، وصولاً إلى حد التجميد تقريباً، ورفض "بوش" لقاء الرئيس عرفات5.

---

[1] المرجع السابق ذكره، ص 55.

[2] الشنطي: مرجع سبق ذكره، ص 55.

[3] جاء ذلك في أكثر من مرة على لسان الرئيس جورج بوش الابن ووزير خارجيته كولن باول، انظر: **موقع وزارة الخارجية الأمريكية**.

[4] جاد: مرجع سبق ذكره، ص 92.

[5] أحمد بهاء الدين شعبان ..(وآخرون): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية**، ، مرجع سبق ذكره ، ص 296.

وظل الحال على ما هو عليه حتى تاريخ أحداث (11) أيلول (سبتمبر) 2001م، والانتفاضة ما زالت مستمرة ف يظل عدوان إسرائيلي، وتمسك فلسطيني بالمقاومة، ودعم وتأييد عربي وموقف أوروبي يحاول التدخل لسد الفراغ، الذي أحدثته الإدارة الأمريكية من خلال سياسة (كف اليد) التي اتبعتها حيال الصراع1، غير أن تلك الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة، غيرت الكثير من الأمور، فالولايات المتحدة أخذت تسعى منذ اللحظة الأولى لاستيعاب الضربة، فتكوين الحلف الدولي لمحاربة الإرهاب، وكانت الإدارة الأمريكية تحاول استغلال الوضع لتصل حملتها إلى دول إسلامية وعربية، كان إنهاؤها حلم يراود الإدارة الأمريكية، ولتكوين الحلف القوي الذي تنضم إليه الدول العربية لاستجلاب الرأي العام العربي، كان لابد من التغيير في الخطاب الأمريكي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية، حيث أن الولايات المتحدة متأكدة من صعوبة استجلاب العرب إلى الحلف، دون أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في حل القضية الفلسطينية، الملف الأصعب في الشرق الأوسط2.

وبناء على تلك المعطيات، أعلن الرئيس "بوش" في (2) تشرين أول (أكتوبر) 2001م، عن أن فكرة الدولة الفلسطينية كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الأمريكية، شريطة احترام حل إسرائيل في الوجود، وأن هذه الإدارة كانت بصدد إعلان ذلك، أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لولا أنها تأجلت بفعل التطورات3.

وكما سبق الإشارة، فإن التسريحات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة من قبل، لم يكن الهدف منها سوى تعبئة الرأي العام الأمريكي والعربي والإسلامي، وليس التنفيذ، وما يدل على ذلك من التغير السريع في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بعد تحقيق الانتصار الأولى في أفغانستان، فقد حصلت الولايات المتحدة على مآلها من هذه التصريحات، وعادت مر أخرى إلى سياستها الداعمة وبقوة لإسرائيل4، وتجاهل رؤيته للسلام في الشرق الأوسط5.

---

[1] الشنطي: مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] فؤاد جاد: **بوش والدولة الفلسطينية**، الأهرام المسائي، القاهرة 2001/11/22م، العدد 3861.

[3] الشنطي: مرجع سبق ذكره، ص 59-60.

[4] عبد الله الأشعل: **مسار القضية الفلسطينية**، الأهرام، القاهرة 2001/12/7م، العدد 42004.

[5] **موقع وزارة الخارجية الأمريكية**.

هذا السلوك أكد بلا شك، رؤية الذين لم يصدقوا صدقية التعاطف الأمريكي مع إقامة الدولة الفلسطينية استناداً إلى الخبرة المتراكمة حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عقود، وكذلك فإن هذا السلوك يؤكد استفراد الولايات المتحدة بقضية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعمها لإسرائيل بشكل دائم، لعدم وجود قوى أخرى تعارضها1.

المطلب الثالث الانتفاضة وتأرجح السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية:

إن الموقف الأمريكي من إعلان الدولة الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى، قدم مثالاً واضحاً على تذبذب السياسة الأمريكية، وميلها إلى ما يمكن تسميته (بميكافيلية) هذه السياسة في العلاقات الدولية إلى حد الانتهازية المفرط2.

فما أن استشعرت الولايات المتحدة بانتصارها في أفغانستان، حتى أدارت ظهرها للحقوق الفلسطينية، وعلاوة على ذلك شنت هجوماً إعلامياً على الانتفاضة وتنظيمات المقاومة، وعادت "واشنطن" مرة أخرى إلى تبني خطاب حكومة "شارون" بل كانت ناطقاً باسمه الموسوم بجرائم الحرب، والهدف من وراء ذلك، محاولة ابتزاز القيادة الفلسطينية، بعدة مطالب أمريكية صهيونية، كالتقيد بالأمن الإسرائيلي مائة بالمائة، وضبط تنظيم فتح، والقبض على مرتكبي ومخططي العمليات المسلحة ضد إسرائيل، والطلب إلى السلطة الفلسطينية بتفكيك تنظيمات المقاومة، مثل حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، اللتان وضعتهما "واشنطن" ضمن قوائم الحركات الإرهابية3.

وبناء على ما سبق، فإن الإدارة الأمريكية لم تهتم بـ "الإرهاب الإسرائيلي" ضد الفلسطينيين، بل إنها بررت ذلك، بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وفي هذا السياق أشارت الولايات المتحدة، إلى أنها ستستخدم حق النقض الفيتو، إذا تم الطلب من الأمم المتحدة التصويت على مشروع قرار بهذا الخصوص4.

---

[1] شعبان.. (وآخرون): مرجع سبق ذكره، ص 299.

[2] مصطفى البرغوثي، وآخرون: (ندوة) بعنوان **وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها**، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، بيروت، صيف 2001م، ص 45.

[3] نفس المرجع، ص 49.

[4] نفس المرجع ، ص 47.

لقد جاءت المبادرات الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين أيلول (سبتمبر) 2001م وحتى 2004، ومنها القرار السابق، وعودة الجنرال "أنتوني زيني" إلى المنطقة، لتحضير المنطقة للحرب الأمريكية المتوقعة ضد العراق، ولهذا الهدف استنفرت إدارة بوش كل أدواتها لخوض معركة ناجحة، وكان هدفها من وراء ذلك، تهيئة المنطقة العربية ونشر مناخ (الغموض البناء)، حول الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية[1].

وتزامنت هذه التحضيرات مع انعقاد القمة العربية في آذار (مارس) 2002م، التي أعلنت خلالها المملكة العربية السعودية عن مبادرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتبنتها القمة العربية بالإجماع وقدمتها لإسرائيل[2]، إلا أنه في المقابل قامت قوات إسرائيلية باجتياح مدن الضفة الغربية وأعلن "شارون" عزل الرئيس ياسر عرفات عن العالم، سعياً من إسرائيل لتحطيم ركائز ومقومات الدولة الفلسطينية، وتحطيم طموح الشعب الفلسطيني، ليقبل بما هو معروض وبشروط إسرائيل[3].

إن هذه الاعتداءات تمت تحت مسمع ومرأى الإدارة الأمريكية، التي لم تفعل سوى دعم موقف إسرائيل بقولها: إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها[4]، وهنا يمكن القول، أن من المفارقات التي أتبعتها الإدارة الأمريكية أنها تتحدث عن تفهمها وإدراكها لآمال وطموحات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته، بينما تمارس أعنف الضغوط السلطة الفلسطينية، التي هي: على قمة هذه الدولة[5].

وبهذا لم تُدرك الولايات المتحدة التناقض المذهل، بين مطالبتها للرئيس عرفات وسلكته بضبط الأمن وإثبات السيطرة في المحيط السياسي الفلسطيني، وفي نفس الوقت الرئيس الفلسطيني معزول عن العالم، وممنوع من الحركة، وسلطته تتعرض للتقويض والتدمير، بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية[6].

---

[1] إحسان بكر: **وقفة مع القضية الفلسطينية**، صحيفة الأهرام 2003/3/2م، العدد 42454.

[2] للمزيد حول التحليلات للمبادرة العربية، انظر: نبيل عمرو، وآخرون: (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 50، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2002، ص 8-30.

[3] عماد جاد: مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

[4] والت، ميرشايمر: مرجع سبق ذكره، ص 156.

[5] **أعنف خطاب للفلسطينيين**، صحيفة الجمهورية المصرية 2002/6/26م العدد 17712.

[6] مجدي صيدم : **التفويض الأمريكي الأعمى لإسرائيل بتدمير السلام متى ينتهي؟** صحيفة الأخبار المصرية 2002/1/31م، العدد 15528.

هذه المواقف للإدارة الأمريكية، بينت بأن سقف الدور الأمريكي ف يدفع عملية التسوية، لن يتجاوز ما لا تقبل به إسرائيل ، وأن سقف دورها يتحدد بالتنسيق مع إسرائيل، وأن تعليماتها وخطوطها العريضة وشروطها، لا توضع أو تطلب، إلا بما يحقق مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل1.

لقد تم فضح سر التسوية العقيم، حيث أنها لم تنجب سوى دورات شكلية من التفاوض على جزئيات لا علاقة لها بملف القضية لأن السبب في ذلك يقول المفكر المغربي (عبد الإله بلقزيز) إن تلك التسوية ما كان يمكنها إلا أن تصل إلى هذا المنتهى، لأن العدو دخل في معركتها بنية كبحها منذ البداية، ويدلل على ذلك بقوله: ألم يقل إسحاق شامير، خلال مؤتمر مدريد أن إسرائيل تستطيع أن تستمر في المفاوضات لعشر سنوات، دون أن تقدم أي تنازل عن أرض (إسرائيل) وذلك بالضبط هو ما يحصل اليوم، بل ذلك ما حصل مع حكومات رابين، وبيرس، ونتنياهو، وباراك، وشارون، والتي لا تختلف عن أي حكومة كانت من هذه الحكومات إلا أنها تختلف من حيث منهج واحد وهو، كيفية الإخراج السياسي للاءات الصهيونية.

ويتضح من ذلك، أن المعايير الأمريكية متحركة ومتلونة، وفقاً للحركة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وفي هذا السياق، تتذرع الولايات المتحدة بدعمها لإسرائيل بحجة محاربة الإرهاب، وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وبهذا فهي: تتعارض مع مبادئها التي تدعو لها وهي: الديمقراطية، وحرية الشعوب بالعيش محررة في أوطانها2، وحقها في خوض نضالها المشروع، من أجل إنهاء الاحتلال عن أراضيها3.

وهذا يبدو جلياً من خلال الرؤية التي قدمها الرئيس "بوش" في السنوات الأولى للانتفاضة، حيث قدم رؤية منحازة لسياسة "شارون"، وهذا ما يتعارض مع مبادئ الحرية والديمقراطية التي ترفع الثقافة السياسية الأمريكية لواءها، وفي مقدمتها حق الشعوب في اختيار قادتها وممثليها في المؤسسات السياسية

---

[1] أحمد بهاء الدين شعبان..(وآخرون): مرجع سبق ذكره، ص 296-297.

[2] كان "توماس جيفرسون" أحد العقول السياسية الكبيرة المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية، وأهم واضعي دستورها، قد حذر في وقت مبكر من هيمنة القوة على الحكمة في السياسة الأمريكية، ولذلك كان يردد قائلا: آمل أن تكبر حكمتنا على قوتنا، لتعملنا أنه كلما استخدمنا قوتنا أقل، كلما كانت هذه القوة أعظم.

[3] نعوم تشومسكي: **الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وعبثية عملية السلام**، ترجمة: حمزة المزيني، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24 تموز/كانون أول 2002م، ص ص287-288.

والاجتماعية، عن طريق الانتخابات الحرة والديمقراطية، دون إكراه أو تدخل، أو اشتراطات خارجية مسبقة، كما حصل مع السلطة الفلسطينية، عندما طلبت الولايات المتحدة منها تغير قيادتها1.

إن الولايات المتحدة بهذا السلوك، تكافئ المعتدي على عدوانه، وتشد على يد الاحتلال تشجيعاً لاحتلاله، كذلك فهي بهذا المعنى لا ترى الخلل في الاحتلال، وإنما في الشعب الفلسطيني الذي يحاول الدفاع عن نفسه، ويحاول أن يفعل ما شُرع له من مقاومة للاحتلال، وهذا ما أعلنته الولايات المتحدة منذ قرن من الزمان على لسان رئيسها "ويلسون" "ويلسون" عقب الحرب العالمية الأولى في حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبناء على ذلك، أخفقت الرؤية الأمريكية في أن تشكل دعماً للسلام، أو مشروعاً يسعى إلى وقف العدوان والتدهور الحاصل في المنطقة، لأنها لا ترى العنف الممارس ضد شعب فلسطين2، وفي توحدها مع الخطاب الإسرائيلي، عجزت عن أن تمهد الطريق لعودة مسيرة السلام إلى مجراها، والعودة إل المفاوضات من أجل إنهاء الصراع3.

[1] أحمد بهاء الدين شعبان .. (وآخرون(: مرجع سبق ذكره، ص ص 296-297.

[2] تشومسكي، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[3] المرجع السابق ذكره، ص 288.

المبحث الثاني : فشل مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى

كان من بين أهم الأسباب المباشرة في نشوب انتفاضة الأقصى وصول المسار الفلسطيني الإسرائيلي بشأن قضايا الوضع النهائي إلى طريق مسدود في المفاوضات التي ادرجها الطرفان في كامب ديفيد في شهر يوليو 2000م، وقد تمكنت الانتفاضة أن ترفع سقف المطالب الفلسطينية في جولة المفاوضات التي تمت في أواخر عهد إيهود باراك[1].

أما من ناحية تأثير الانتفاضة على الصعيد الداخلي الإسرائيلي، فقد نجح الفلسطينيون في زعزعة أمن إسرائيل وخلخلة استقرارها السياسي، وجعل المستوطنات عبئاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً عليها، وانسحاب حزب العمل من حكومة شارون في أكتوبر 2002م، أما على الصعيد الدولي، فضحت الانتفاضة مجدداً الطابع الاستعماري والعنصري والإرهابي لدولة إسرائيل، وبينت صعوبة السيطرة على شعب آخر وباتت قضية الاستقلال والدولة الفلسطينية على رأس الأجندة الدولية برغم كل التعقيدات المحيطة بها[2].

وبناءا على ما سبق سوف نقوم بشرح المبحث من خلال المطالب الآتية :

المطلب الاول :الانتفاضة الفلسطينية والتفاوض

المطلب الثاني : مفاوضات طابا 2001.

المطلب الثالث : خطة خارطة الطريق.

المطلب الرابع : مشروع الشرق الأوسط الكبير .

[1] إبراهيم البحراوي: **مستقبل التسوية في ظل أحداث سبتمبر والمحددات الإسرائيلية**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، القاهرة، 2002م، ص 41.

[2] ماجد كيالي: **الانتفاضة الفلسطينية، محصلة عامين التأثيرات والإشكاليات السياسية والاستراتيجية**، مجلة شؤون عربية، العدد 112، القاهرة، 2002م، ص 171-172.

المطلب الاول : الانتفاضة الفلسطينية والتفاوض:

من الجدير بالذكر أن وسائل الإعلام الغربية انتهجت سياسة مناصرة لإسرائيل حتى أنها اتهمت الفلسطينيين بمعاداة السلام، لمطالبتهم بحقوقهم المشروعة، وكانت وسائل الإعلام هذه تنشر تقييمات ووجهات نظر عن أن إسرائيل أعطت فلسطين فرصة الحصول على دولة وأن الفلسطينيين يرفضون هذه الفرصة دون اكتراث، ولكن الحقائق لم تكن مثلما عكستها وسائل الإعلام الغربية[1].

من الناحية السياسية قد تمسك الفلسطينيون بالانتفاضة باعتبارها وسيلة للضغط على إسرائيل، لإجبارها على وقف الاستيطان وتنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها في عملية التسوية، وتمسكت السلطة الفلسطينية بهدف دحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية معبرة عن استعدادها للعودة لطاولة المفاوضات في حال تخلي إسرائيل عن سياسة فرض الأمر الواقع، أما إسرائيل فقد حملت القيادة الفلسطينية مسؤولية الانتفاضة، متهمة إياها بأنها خرقت الاتفاقات التي وقعتها، والتي تفترض حل أي خلاف بوسائل المفاوضات، كما اتهمتها بأنها أضاعت فرصة السلام برفضها عروض باراك السخية، في كامب ديفيد 2، وأنها كشفت عن نيتها في تدمير إسرائيل بتمسكها بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وجاء صعود شارون إلى السلطة متزامناً مع عودة حركتي حماس والجهاد الإسلامي على خط العمليات الاستشهادية، التي سهلت على شارون ترويج رؤيته للصراع مع الفلسطينيين باعتباره حرباً على الوجود، كما بررت له تنفيذ خططه المبيته لاحتلال الأراضي الفلسطينية وتفويض عملية التسوية، وإضعاف السلطة، وقد نجحت إسرائيل في توظيف هذه العمليات دولياً، لتظهر صورتها بوصفها ضحية لإرهاب الفلسطينيين[2].

أما حول أثر الانتفاضة الفلسطينية في إسرائيل كدولة وكمجتمع، فإنها كبيرة للغاية، فاقتصاديا توقف النمو الاقتصادي وركدت السياحة الإسرائيلية، وأصبح الاقتصاد الإسرائيلي بالفعل في موقف صعب، ثم ولدت الانتفاضة حالة من الخوف في نفسية المجتمع الإسرائيلي، وأصيب بحالة عامة من الاكتئاب، ثم انخفضت معدلات الهجرة إلى إسرائيل، وذلك للخوف الذي تولد لدى يهود العالم من أن إسرائيل لم تعد مكاناً آمناً في مقابل زيادة الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى خارجها، كما أظهرت الانتفاضة بأن المشكلة لا يمكن حلها عسكرياً، بل إن الوصول إلى حل لا يأتي إلا عن طريق المفاوضات والسلام،

[1] هارون يحي: **فلسطين حقائق وصور**، دار القبس، دمشق، 2009م، ص 214.

[2] ماجد كيال: مرجع سبق ذكره ، ص 175-176.

لأن شارون كان يتصور أنه باستخدام القوة المسلحة يمكن أن يحقق الأمن الشخصي للإسرائيليين، وثبت عكس ذلك1.

أولا :مثلت أبرز مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى في قمة كامب ديفيد 2

فقد وافق الرئيس عرفات من حيث المبدأ على مقترحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كإطار للتسوية، لكنه أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي رفض الإعلان بوضوح عن موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى أراضيهم لعام 1948م، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية، وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات إسرائيلية بثوب أمريكي، ورغم أن الإسرائيليين وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية إلا أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات، ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى، وفشلت محادثات كامب ديفيد 2 وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق2.

وبعد إخفاق مفاوضات كامب ديفيد في يوليو عام 2000م، وبعد حملة القمع الدموية التي شنها الجيش الإسرائيلي على التظاهرات السلمية اللاعنفية التي أعقبت زيارة شارون للحرم القدسي الشريف في سبتمبر 2000م، وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في وضع محفوف بالتناقضات الملازمة لهويتها المزدوجة باعتبارها بنية لدولة وحركة تحرير وطنية في ذات الوقت3.

وحاولت إدارة بيل كلينتون بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد كسر الجمود الذي وصلت إليه عملية التسوية، حيث تقدم كلينتون شخصياً بمقترحات جديدة، بأمل أن تتمكن إدارته من تحقيق رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، وفي حقيقة الأمر فإن كلينتون يتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية ما حدث، من تصاعد العنف المتبادل في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد، فقد افتقرت خطوات السلام الأمريكية

---

[1] نادية محمود مصطفى وآخرون: **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م، ص ص 446-447.

[2] محسن محمد صالح: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003م، ص 491.

[3] كميل منصور: **أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م، والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49، بيروت، 2002م، ص 20.

إلى الالتزام بالقرارات الدولية، وحاولت وضع مرجعية خاصة بعملية التسوية، بدلاً من قرارات الأمم المتحدة، وتنصلت من المواقف التقليدية المعلنة حول القدس والمستوطنات واللاجئين1.

المطلب الثاني: مفاوضات طابا 2001:

لقد تكثفت المساعي الأمريكية للتسوية في ظل انتفاضة الأقصى، في جملة من المساعي ومنها:

أ – لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق (تقرير ميتشل):

تشكلت لجنة تقصي الحقائق برئاسة جورج ميتشل في أواخر عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نوفمبر 2000م، وذلك على أثر قمة شرم الشيخ والتي عُقدت في 16 أكتوبر 2000م، بحضور كلاً من الرئيس كلينتون والرئيس حسني مبارك، على أن تقدم تقريرها النهائي في أبريل 2001م، وهو التقرير الذي دفع الرئيس جورج بوش الابن الذي حل محل الرئيس كليتنون، لتقديم تصور لكيفية الخروج من الأزمة، عبر وقف فوري لإطلاق النار، والدعوة إلى نبذ العنف والإرهاب، والتزام إسرائيل بتجميد كل النشاطات الاستيطانية بما فيها الاستيطان المخصص لما سمي بالنمو الطبيعي للمستوطنات2، وبالتالي تحدث تقرير ميتشل عن ثلاثة مراحل هي: وقف العنف، وإعادة بناء الثقة، واستئناف المفاوضات، التي تقع مسؤوليتها على كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، ولكنه لم ينجح في تحقيق الاختراق السياسي المطلوب.

ب– مفاوضات طابا 2001

على أمل استعادة ثقة بعض العرب وأنصار السلام من الإسرائيليين، وافق باراك، على مضض، على استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين في ظل الانتفاضة "استمرار العنف الفلسطيني". وتكرست قاعدة جديدة للمفاوضات، تم المزج فيها بين إجراء المفاوضات داخل الغرف واستمرار المواجهات في الشوارع "الانتفاضة" في آن واحد. وكان واضحا للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي انهما سيتوجهان إلى طابا لاستكمال مفاوضات كامب ديفيد، وان "أفكار" الرئيس كلينتون ستكون نقطة الانطلاق. في حينه، أدلى رئيس الأركان الإسرائيلي "شاؤول موفاز" برأيه في أفكار الرئيس كلينتون، وانتقدها يوم

[1] يوسف العاصي الطويل: مرجع سبق ذكره ، ص ص 158-159.

[2] أحمد قريع: مرجع سبق ذكره ، ص 75-76.

2001/1/10.1أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. واعتبرها حسب أقواله ''تلحق الضرر بالقدرة على توفير الأمن والدفاع عن الجبهة الداخلية الاستراتيجية لإسرائيل''. وطالب موفاز بإجراء تغييرات في أفكار كلينتون، تضمن؛ تغيير نطاق المنطقة التي ستنقل للفلسطينيين، وإيجاد مناطق عازلة يمنع فيها تحرك جنود فلسطينيين مسلحين. وتأمين سيطرة كاملة لإسرائيل على المعابر الخارجية بهدف المراقبة ومنع إدخال وسائل قتالية إلى داخل الدولة الفلسطينية.2

أما شارون زعيم تكتل اليمين فقد أدلى، في تلك الفترة، بحديث بصحفي اعتبر عدم احتلال مدينتي نابلس وأريحا مجددا تنازلا مؤلما. وقال ؛ ''اتفاق أوسلو لم يعد قائما. كانت القاعدة هي أنه منذ توقيع هذا الاتفاق ستحل كل الخلافات حول مائدة المفاوضات لا بواسطة العنف. ومنذ بداية العنف يدير باراك مفاوضات تحت النيران''. وأضاف: '' وبصورة هي الأوضح إن اتفاق أوسلو مات ولم يعد قائما''. وبشان التنازلات الإسرائيلية قال؛ ''عندما أتحدث عن تنازلات مؤلمة فإنني أقصد بذلك عدم احتلال نابلس وأريحا وسواهما من جديد. هذا في نظري تنازل مؤلم جد، لأن كل هذه الأماكن هي مهد ميلاد الشعب اليهودي، وأنا لا أعرف شعبا في العالم تنازل عن كنوزه التاريخية إلا إذا هزم في الحرب ونحن لم نهزم بل انتصرنا3.

وأصدرت حركة الجهاد الإسلامي بيانا يوم 2001/1/7، انتقدت فيه اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية وركزت نقدها على اللقاءات الأمنية. وقال البيان؛ '' إننا نطالب الاخوة في السلطة بوقف هذه الاجتماعات ووقف كل أشكال المفاوضات مع العدو وعدم الاستجابة للتهديدات والضغوط الأمريكية الصهيونية''. وبرغم هذه المواقف مضى أبو عمار نحو عقد الاجتماعات في طابا4.

بعد التشاور استقر الرأي على أن يترأس أبومازن وبيريز الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، ونشأ إشكال داخل حزب العمل حول الموضوع، واعتبره شلومو بن عامي مساسا بقدراته وتعديا على صلاحياته

---

[1] أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**، القاهرة، دار المستقبل العربي، د.ت، ص306.

[2] ممدوح نوفل: **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م)، ص273.

[3] حقي توفيق سعد : **مبادئ العلاقات الدولية** .عمان، دار وائل للنشر، 2006 ، ط3 ص 56 .

[4] جواد الحمد: **الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية، في المدخل إلى القضية الفلسطينية**، تحرير جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997.ص176 .

كوزير للخارجية. إلا أن اعتذار ابو مازن عن ترأس الوفد الفلسطيني، بسبب اعتبارات خاصة، حل هذا الإشكال.

واحتفظت القيادة المصرية بدور المسهل للمفاوضات، ولم ترسل وفدا على مستوى عال. وخلقت تركيبة الوفد الإسرائيلي أجواء تفاؤلية في صفوف الوفد الفلسطيني، إذ لم يجتمع يوما في جولات المفاوضات السابقة، في إطار وفد واحد، مثل هذا العدد القيادي النوعي من رموز السلام في إسرائيل.

وفي يوم سفر الوفد الإسرائيلي إلى طابا، تعمد باراك إطلاق تصريحات متشددة كرر فيها لاءاته الشهيرة، التي أطلقها قبل قمة كامب ديفيد، وفهمها الجانب الفلسطيني إنها موجه بالأساس للناخب الإسرائيلي، ولا علاقة لها بتوجيهاته للوفد المفاوض1.

إلى ذلك، شنت المعارضة الإسرائيلية اليمينية، في تلك الفترة، حملة قوية ضد باراك، وضد التنازلات التي ينوي تقديمها للفلسطينيين. واتهمه بخرق الأعراف والتقاليد البرلمانية في إسرائيل، وشككت في شرعية مفاوضات طابا، باعتبار حكومة باراك لا تملك تفويضا من الكنيست، وتقوم بمهمة تصريف الأعمال وليس اكثر بعد تحديد موعد الانتخابات. وتدخل رجال القضاء والقانون الإسرائيليون لحل هذا الإشكال، واصدروا فتاوى خلاصتها؛ التمييز بين صلاحيات الحكومة بإجراء المفاوضات وبين التوصل إلى الاتفاق وتوقيعه. وأكد القانونيون إن أي اتفاق توقعه حكومة باراك ليس ملزما للحكومة الجديدة التي تفرزها الانتخابات القادمة، إلا إذا طرح الاتفاق على الكنيست الحالية أو على الجمهور ونال موافقة أغلبية أحدهما2.

في منتجع طابا عقد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي جولة ماراثونية من المفاوضات استمرت أسبوعا كاملا، عقدوا خلاله سلسلة طويلة من المباحثات الثنائية. ومنذ البداية، وقبل دخول الطرفين صلب المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، تعمد الوفد الإسرائيلي، وبخاصة رئيسه شلومو بن عامي، إشاعة أجواء متفائلة جدا. في حينه، تعامل بعض أعضاء الوفد الفلسطيني مع تصريحات بن عامي، المتفائلة، على

[1] للاستزادة انظر : احمد مهدي الدجاني: **خريطة الطريق: تأملت فقي التكييف القانوني ودلالات المنهاج والنصوص**، السياسة الدولية، العدد ،153يوليو ،2003ص.(173-17).

[2] ماهر الشريف: **البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993**. نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995، ص424.

أنها تعبير رغبة في التوصل الى اتفاق، آخرون قدروا إنها استمرار في الدعاية الإعلامية، لكنها موجه، هذه المرة، بالأساس إلى الناخب الإسرائيلي المحبذ الوصول إلى السلام مع الفلسطينيين بأسرع وقت ممكن.

وأظهرت مناقشات الجولة الأولى في طابا، ومفاوضات أخرى سرية جرت في قناة موازية، أن ما طرحه الرئيس كلينتون في قمة كامب ديفيد بشان الدولة والأرض واللاجئين والاستيطان والحدود كان موافق عليه إسرائيليا.1

ووافق الجانب الإسرائيلي في طابا، حسب رواية أعضاء الوفد الفلسطيني، على الانطلاق في بحث موضوع الأرض من حدود 1967. وأبدى استعداده للانسحاب من نسبة تصل إلى اكثر من 97% من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام 1967، وضمنها منطقة الغور بالكامل وضمنها شريط البحر الميت. وان يتم تعويض الجانب الفلسطيني بأراضي، من أرض إسرائيل بحدودها في العام 1967، تعادل من حيث المساحة والقيمة ال 3% التي ترغب إسرائيل بتجميع المستوطنين فيها وضمها إليها. وفهم الجانب الفلسطيني، حسب رواية "د نبيل شعث" أن مساحة الدولة الفلسطينية سوف تكون، بعد التبادل، أكبر من مساحة الضفة وقطاع غزة في العام 1967، باعتبار قيمة الأرضي الفلسطينية "في الضفة" المقترح ضمها لإسرائيل تفوق قيمة الأرض الإسرائيلية المقترحة كتعويض، خصوصا الواقعة شرق "حالوتسا" وشمال قطاع غزة. ووافق الجانب الإسرائيلي في طابا، أيضا، على أن تقام على الأرض التي سيتم الانسحاب منها دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ولها حدود رسمية وواضحة تماما مع دولة إسرائيل، وان تضم المساحة المعوضة للدولة الفلسطينية. وان يكون لهذه الدولة، بحدودها ومساحتها الجديدتين، سيطرة كاملة على معابرها الدولية مع كل من الأردن ومصر2.

ووافق الوفد الإسرائيلي من حيث المبدأ، حسب رواية أعضاء في الوفد الفلسطيني، على إخلاء قرابة120. 125 مستوطنة تشمل؛ جميع مستوطنات قطاع غزة دون استثناء، وجميع مستوطنات الأغوار الفلسطينية، وجميع المستوطنات المحيطة بمدينة نابلس، والواقعة بينها وبين مدينة رام الله، وضمنها

---

[1] قصي أحمد حامد : **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2002، ص 34.

[2] محمد خالد الازعر: **مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي** ، دمشق ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، 1996 ص46.

مستوطنات كبيرة مثل مستوطنة "بيت ايل" الكبيرة التي تتواجد فيها مؤسسات الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وإخلاء أيضا مستوطنة "كريات أربع" المجاورة لمدينة الخليل والبؤرة الاستيطانية القائمة داخلها، وكذلك مستوطنة "قدوميم" القائمة بين نابلس وقلقيلية، مقر قيادة الإدارة المدنية لشمال الضفة الغربية. إضافة إلى عدد آخر من المستوطنات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وأصر الوفد الإسرائيلي في طابا على تجميع المستوطنين في ثلاث تجمعات استيطانية رئيسية هي: تجمع غوش عتصيون بين مدينتي بيت لحم والخليل ويفصلهما عن بعضهما البعض. وتجمع مستوطنات أرائيل القائم جنوب غرب مدينة نابلس وبين مدينتي قلقيلية وسلفيت. ومستوطنة أرائيل ذاتها وهي مدينة كبيرة يزيد عدد سكانها عن 20 ألف، تفصل منطقة رام الله عن منطقة نابلس، وتعزل تماما منطقتي قلقيلية وسلفيت بعضها عن بعض، وتفصلهما عن باقي المحافظات الفلسطينية الأخرى. وتمسك الجانب الإسرائيلي أيضا بالاحتفاظ بمجموع المستوطنات المحيطة بمدينة القدس الشرقية وداخلها. وأصر على الاحتفاظ بمستوطنة "مدينة" معاليه أدوميم التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة وتشرف على البحر الميت. وضم هذه المستوطنة الكبيرة لإسرائيل وربطها بمدينة القدس يعني فصل جنوب الضفة الغربية، "محافظتي بيت لحم والخليل" عن وسطها "رام الله والبيرة وقراهما"، وعن شمالها " نابلس جنين طولكرم قلقيلية سلفيت طوباس". وأصر الوفد الإسرائيلي أيضا على ضم مستوطنة "جبعات زئيف" التي تفصل مدينة القدس وضواحيها عن مدينتي رام الله والبيرة من جهة الغرب، وتفصل هاتين المدينتين عن عدد كبير من القرى الواقعة غربهما، وتفصلهما أيضا عن منطقة النطرون كاملة[1].

وأبدى الجانب الإسرائيلي استعدادا أوليا لتعويض الفلسطينيين ومبادلتهم مساحة أرض تقارب مساحة التجمعات الاستيطانية الثلاث، وان تنطلق العملية الحسابية من احتساب مساحة الضفة وقطاع غزة بحدودهما قبل احتلالهما في حرب حزيران من العام 1967. وتمسك الجانب الإسرائيلي بمحطات الإنذار المبكر التي وردت في "أفكار كلينتون2."

وبشأن وضع مدينة القدس اقترح الجانب الإسرائيلي ان تبقى المدينة بشقيها الشرقي والغربي مدينة مفتوحة، وأن لا تقام أسوار وحواجز بين القسمين. ووافق على أن تكون "القدس الشرقية" عاصمة للدولة

[1] فادية قطيش: **دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق انتفاضة ثالثة**، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 38، شتاء 2007.

[2] سميح فرسون: **فلسطين والفلسطينيون**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص483.

الفلسطينية، وان تخضع جميع الأحياء العربية داخل وخارج أسوار البلدة القديمة وضمنها منطقة الحرم القدسي الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة. وأصر على ترتيبات تحفظ لإسرائيل سيادة على الأحياء الاستيطانية المبعثرة داخل أحياء القدس العربية، داخل السور وخارجه. وان يمنح حق الإشراف بصيغة ما على ما تحت الحرم بما لا يمس السيادة الفلسطينية على الحرم وساحات، ويضمن عدم القيام بحفريات تحته. وتمسك الوفد الإسرائيلي بسيادة إسرائيلية على الحوض المقدس وضمنه المقبرة اليهودية الواقعة خارج أسوار المدينة القديمة وعلى أجزاء صغيرة من حي الأرمن داخلها، بدعوى ملكيتها وتداخلها مع الحي اليهود1.

بعد عودة الوفد الفلسطيني من طابا إلى غزة قدم ابو علاء تقريرا إجماليا إلى أبوعمار، وقدم باقي أعضاء الوفد الأساسيين تقاريرهم المتعلقة بمجالات التفاوض التي تخصصوا بها. إلى ذلك دعا ابو عمار القيادة الفلسطينية إلى اجتماع عاجل للاستماع للوفد. وفيه تصرف كل عضو في الوفد كوفد شبه مستقل عن الآخر، واتسمت تقاريرهم بالتفاؤل والإيجابية. ووافق أبوعمار على عودة الوفد بذات التركيبة إلى طابا لاستكمال المفاوضات.2 وشدد على بذل محاولة للتوصل إلى اتفاق نهائي كامل وشامل، وإذا تعذر ذلك لسبب وآخر، أن يتم صياغة محضر رسمي ''ملخص موسع'' يوقعه الطرفان، يتضمن تلخيص ما تم التوصل إليه في وثيقة رسمية واعتمادها بمثابة اتفاق رسمي. وبالرغم من أجواء التفاؤل التي أشاعها الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني بعد الجولة الأولى من مفاوضاتهم، ظل ابو عمار يشكك في إمكانية التوصل إلى اتفاق، مستندا إلى مجريات القناة السرية الموازية. لاسيما انه كان يعتبر مجريات المفاوضات في هذه القناة أدق في تحديد الموقف الإسرائيلي، وتحديد موقف باراك النهائي، خاصة وأنها تجري برعاية شخصية من باراك أبوعمار3.

وكما استمع أبوعمار إلى وفده استمع باراك إلى تقارير وفده، وكرر باراك، بعد ذلك، علنا تمسكه بوحدة مدينة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل وبالسيادة على منطقة الحرم ''جبل الهيكل''. ورفض باراك عودة اللاجئين إلى إسرائيل بأية صيغة كانت، وعاد وتحدث عن القدس بشقيها مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل كخط احمر. وكان مفهوم أعضاء الوفد الفلسطيني تصريحات باراك العلنية بأنه يخاطب بالأساس للجمهور الإسرائيلي المتطرف والمتدين قبل التوجه إلى صناديق الانتخابات أقل من عشرة أيام.

---

[1] تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط،انظر المواقع الالكتروني :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

[2] أحمد نافع: **أوراق عربية، فلسطين وهموم أخرى**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002م، ص 84.

[3] نفس المرجع ، ص 203.

وبعد أقل من 36 ساعة عاد الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي بذات التركيبة لاستكمال مفاوضاتهما. وتبين للوفد الفلسطيني في أول جلسة أن الوفد الإسرائيلي لا يحمل إجابات على الأسئلة الفلسطينية التي طرحت في الجولة الأولى. وفي المقابلات الصحفية تغيرت لهجة رئيس الوفد الإسرائيلي "بن عامي" المتفائلة وبدا أكثر تحفظا من قبل، وأشار في أحاديثه العلنية إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق حول كافة القضايا خلال أقل من أسبوع. وتحدث عن ضرورة استكمال ما تم إنجازه بعد الانتخابات. وكان حديثه موجه أيضا للناخب الإسرائيلي بأمل إعادة انتخاب باراك رئيسا للوزراء ومنحه فرصة استكمال حل القضايا القليلة التي لم ينجز حلها. وأسر يوسي سريد، واكثر من عضو في الوفد الإسرائيلي، لعدد من أعضاء الوفد الفلسطيني، ان تعليمات باراك للوفد تتمثل في استكمال المباحثات مدة أقل من أسبوع وتأجيل صياغة الاتفاق إلى ما بعد ظهور نتائجها1.

حاول الجانب الفلسطيني توثيق مواقف الطرفين في وثيقة رسمية، وصياغة نصوص نهائية أو شبة نهائية للقضايا التي تم الاتفاق عليها في كل المجالات، وتجميع القضايا المختلف حولها وتوقيعها من قبل الجانبين. لكن الجانب الإسرائيلي رفض الاقتراح الفلسطيني بناء على توجيهات باراك، وأصر على الخروج من محادثات طابا من دون اتفاق ومن دون ملخص معتمد. ولم يتم من ناحية رسمية وملزمة تحديد النقطة التي توقفت عندها هذه المفاوضات، في كل قضية من قضايا الحل النهائي، باستثناء ما سجله كل طرف في ملفاته الخاصة، خصوصا وان الجانب الإسرائيلي لم يقدم للجانب الفلسطيني وثائق رسمية2.

واتفق الطرفان، بناء على طلب الوفد الإسرائيلي، على إنهاء المفاوضات بمؤتمر صحفي مشترك، وان يعودا، بعد الانتخابات مباشرة، لاستكمال ما لم ينجز، إذا فاز باراك في الانتخابات. وقبيل المؤتمر الصحفي بساعات أشاع بعض أعضاء الوفد الفلسطيني أجواء متفائلة، بلغت حد قول ياسر عبد ربه، أحد أعضائه الأساسيين، للصحفيين انتظروا مفاجئة كبيرة سارة. وانشغلت أوساط سياسية فلسطينية رسمية

[1] تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

[2] تاريخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط، على الموقع الإلكتروني :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7114000/7114840.stm

وصحفية كثيرة في ذلك التصريح وحاول الجميع معرفة طبيعة المفاجئة، وانتظر جميع المراقبون المفاجئة لكنها لم تقع1.

في يوم 2001/1/28 عقد رئيسا الوفدين ابوعلاء وشلومو بن عامي مؤتمرا صحفيا بحضور كامل أعضاء الوفدين(22)، وحرصا على إظهار تفاؤلا كبيرا دون الدخول في التفاصيل. وتلا كلا منهما تصريحا مقتض لم يتضمن مواقف محددة. وأجابا على أسئلة الصحفيين، وتعمدا تكرار الحديث عن الشوط الذي قطع في طريق التوصل إلى اتفاق. وصدر بيان مشترك عن المفاوضات سلم لوسائل الإعلام، لم يتضمن مواقف ملموسة حول مجريات المفاوضات ونتائجها المحددة، جاء فيه؛ " أجرى الوفدان خلال الأيام الستة الماضية مفاوضات عميقة وجادة.. وكانت المفاوضات لا سابق لها لجهة الأجواء الإيجابية والإعراب عن الرغبة المشتركة لتلبية الحاجات الوطنية والأمنية. ونظرا إلى الظروف وضغط الوقت تبين أن من المستحيل التوصل إلى تفاهم بصدد جميع القضايا بالرغم من التقدم الجوهري الذي تم تحقيقه في كل المسائل التي نوقشت". وحدد البيان القضايا التي تم تناولها في المحادثات، لكنه لم يحدد طبيعة التقدم في أي منها، ولم تتم الإشارة أين توقفت، ولم يعرضا أي خريطة على الصحفيين توضح ما تقدم. وقال البيان: " إن الطرفين يعلنان انهما لم يكونا في أي وقت مضى اقرب إلى التوصل إلى اتفاق". وتعهد الطرفان "بإعادة الأمور إلى طبيعتها والعودة إلى وضع أمني مستقر على الأرض2.

وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي دفعت باراك إلى إنهاء مفاوضات طابا دون وثيقة رسمية تبين حدود مواقف الطرفين بصورة رسمية، فإني اعتقد أن الطرفين تعرفا في طابا على الحد الأدنى والأعلى لمواقف الطرف الآخر في قضايا الحل النهائي وخصوصا: القدس الأرض، اللاجئين، المستوطنات، والحدود. وأظن أن الجنرال أمنون شاحاك اقترب من الحقيقة وكان صادقا حين قال لأعضاء في الوفد الفلسطيني قبل مغادرة طابا "إن ما طرح عليكم في طابا لن يستطيع زعيم إسرائيلي تجاوزه3 .

[1] أكرم زعيتر: **القضية الفلسطينية**، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1996.ص26.

[2] محادثات طابا : **يوميات ووثائق الوحدة العربية 2001** ،ص89 .

[3] سميح فرسون: **فلسطين والفلسطينيون**، ص483.

ج – وثيقة تينت:

في محاولة لوقف إطلاق النار وتهدئة الأوضاع أرسلت الإدارة الأمريكية **جورج تينت رئيس وكالة المخابرات الأمريكية** في يونيو 2001م، وعقب محادثات مكثفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تم اتفاق غير رسمي سُمي بوثيقة تينت، أو تطبيق خطة عمل أمنية فلسطينية إسرائيلية بوقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتدعو هذه الوثيقة إلى عقد اجتماع للجنة الأمنية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة بمشاركة مسئولين أمنيين أمريكيين خلال أسبوع، من أجل وضع جدول زمني لرفع الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة عام 2000م، وسحب القوات الإسرائيلية من المواقع التي سيطرت عليها بعد الانتفاضة، والامتناع عن مهاجمة إسرائيل لأهداف تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وامتناع إسرائيل عن القيام بإجراءات استفزازية ضد المدنيين، وذلك بهدف الإبقاء على إعلان وقف إطلاق النار قائماً، كما تُلزم الوثيقة إسرائيل بالإفراج عن كافة الفلسطينيين الذين اعتقلتهم أثناء مهاجمتها لمواقع فلسطينية، وأعلن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قبولهما لخطة وقف إطلاق النار، وعلى الرغم من ذلك لم تطبق هذه الخطة نتيجة سياسة الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون[1] .

د – محاولات المبعوث الأمريكي أنتوني زيني:

أكد الجنرال أنتوني زيني الذي انتدبته الإدارة الأمريكية إلى المنطقة في نوفمبر 2001م، في محاولة لاستعادة الهدوء بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، أن مهمته لا تقتصر على الناحية الأمنية فقط، بل هي في الأساس سياسية، تتعلق بوقف إطلاق النار وتنفيذ خطة تينت وتوصيات ميتشل، للتوصل إلى مفاوضات تؤدي في النهاية إلى إقامة الدولة الفلسطينية، ونتيجة لتردي الأوضاع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على الرغم من تعدد اللقاءات والاجتماعات، وبسبب التعنت الإسرائيلي الدائم، طلبت الإدارة الأمريكية في ديسمبر 2001م من مبعوثها أنتوني زيني العودة على واشنطن مؤقتاً وعلى الرغم من ذلك عاد زيني للمنطقة مرة ثانية، وفشلت مهمة الجنرال زيني الثانية نتيجة استمرار الممارسات العنيفة التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وفي ظل التصعيد الإسرائيلي وقصف مقر الرئيس ياسر عرفات ومحاصرته، وتمهيداً لقدوم زيني إلى المنطقة للمرة الثالثة وسعياً لإنجاح مهمته، دعا وزير الخارجية

[1] أشرف عبد الله ياسين: مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

الأمريكية كولن باول إسرائيل إلى عدم عرقلة الجهود الأمريكية الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وفي لقاء الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مارس 2002م، قدم البعوث الأمريكي أنتوني زيني، ورقة رسمية تتضمن الرؤية التفصيلية للولايات المتحدة الأمريكية لتفاهمات تينت، وإزاء تعقد الأمور ورفض إسرائيل الاستجابة للمطالبة الفلسطينية، وقيامها بتطبيق خطة السور الواقي، غادر زيني المنطقة في أبريل 2002م، دون التوصل وللمرة الثالثة لوقف إطلاق النار، وتحركت إدارة الرئيس بوش الابن وقررت إرسال وزير الخارجية كولن باول إلى منطقة الشرق الأوسط، في محاولة للتوصل إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين وتنفيذ قراري مجلس الأمن 1397 و 1402 الداعيين إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن لم يستطع كولن باول إحراز تقدم يذكر نحو تحقيق الأهداف التي حددها مسبقاً لجولته في الشرق الأوسط[1].

المطلب الثالث : خطة خارطة الطريق:

للتأكيد على أن الإصلاح داخل السلطة الفلسطينية، أصبح أولوية أمريكية، دعا الرئيس "بوش" في (7) آيار (مايو) 2002م، إلى إصلاح المؤسسات الفلسطينية، وهو الموضوع نفسه الذي طرحه "تنيت" للنقاش في جولته إلى المنطقة في (2) حزيران (يونيه) 2002م، كما أكد الرئيس الأمريكي "بوش" أمام الرئيس مبارك، أن الخطوة المباشرة المطلوب البدء بها فوراً، هي إصلاح المؤسسات الفلسطينية[2].

وفي الأول من حزيران (يونيه) 2002م، تراجع "بوش" عن دعوة اللجنة الرباعية لعقد مؤتمر وزاري حول الصراع في الشرق الأوسط، داعياً إلى بناء سلطة فلسطينية موثوقة أمريكياً، أي أن الولايات المتحدة قد وصلت على قناعة، أن السلطة الفلسطينية لا يمكن الوصول معها إلى حل، وأنه يجب التخلص منها بأن شكل من الأشكال، وهو ما فتح الطريق "لشارون" على مصراعيه، لتنفيذ مخططاته وسياساته تجاه الفلسطينيون[3].

[1] أشرف عبد الله ياسين: مرجع سبق ذكره ، ص ص 43-44.

[2] **خارطة الطرق إلى أين** ....، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[3] نفس المرجع، ص 15.

أولا : تلاعب الادوار

يتضح أن السياسة الأمريكية، تعكس طبيعة فن تلاعب الأدوار، وهذا ليس عيباً في ذاته، بل أحد أساليب إدارة العلاقات الدولية، ولكن ذلك انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، حيث إنه بعد إعلان "بوش" الدعوة إلى بناء سلطة فلسطينية موثوقة أمريكياً، أي بمعنى آخر: إنهاء حكم عرفات بشكل غير مباشر، جاء الحديث في (12) حزيران (يونيه) 2002م، "لكولن باول" وزير الخارجية الأمريكي، الذي تحدث فيه عن دولة فلسطينية انتقالية أو مؤقتة1، وهذا الحديث مهد لخطاب "بوش" في (24) من الشهر نفسه، الذي تضمن نقطتين رئيسيتين: الأولى: القبول بالحكم الانتقالي وتأجيل الحل الدائم، والثانية: القبول بفكرة الدولة الفلسطينية دون الخوض في التفاصيل، باعتبارها الحل القانوني الذي يُغلف الحل الانتقالي2.

ولقد قدم هذا الخطاب الأفكار الأمريكية التي سبق، وأن تم طرحها من قبل المسئولين الأمريكيين، واستند الحل من وجهة نظرهم، إلى ركنين أساسيين هما الدولة المؤقتة، والإصلاح.

ولقد قدمت الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر، العديد مون المشاريع والمبادرات لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، سواء كانت مباشرة كخارطة الطريق نيسان (إبريل) 2003م، التي تعالج القضايا الأساسية، أو مبادرات غير مباشرة، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يحاول حل الصراع بطريق الالتفاف، حيث إنه لم يتم التطرق إلى القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، بشكل مباشر من خلال الحديث عن الإصلاح في أنظمة الحكم القائمة، وتطبيق الديمقراطية في البلدان المقصودة من المشروع.

كما قدمت الولايات المتحدة مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية (30) نيسان (إبريل) 2003م، التي تريد من خلالها الولايات المتحدة التغلغل إلى أدق التفاصيل تجاه الدول المعنية "الشرق أوسطية ما عدا إسرائيل"، ومن أهمها السلطة الفلسطينية التي كانت تُعامل من قبل الإدارة الأمريكية ضمن

[1] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

[2] نصير عاروري: مرجع سبق ذكره ، ص 291.

القائمة الإرهابية – إن لم يكن علناً – فهذا ما كان يُستدل عليه، من خلال التصريحات والمؤتمرات التي كانت تعقدها الإدارة الأمريكية1.

كذلك فإن الإدارة الأمريكية، قدمت ما عُرف بـ "رسالة الضمانات الأمريكية" من الرئيس "بوش" إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" أثناء زيارة الأخير للبيت الأبيض في نيسان (إبريل) 2004م، وفيها قدم الرئيس الأمريكي عدة ضمانات "لشارون" بخصوص تأييده لوجهة النظر الإسرائيلية بخصوص الحدود، وحق العودة، والمستوطنات، وتأييده لخطة الفصل من جانب واحد، وتعهد أيضاً بحماية أمن إسرائيل، وحقها في الحفاظ على الطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل، ويهودية الدولة، الأمر الذي يعني، أنه لا فرق بين إسرائيل والولايات المتحدة في سياستها إزاء الفلسطينيين، وإن تطابقاً تاماً في وجهات النظر، بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد حدث فعلياً2.

ثانيا :خطة خارطة الطريق:

عقب خطاب "بوش" في (24) حزيران (يونيه) 2002م، تبين أن الاستراتيجية الأمريكية تتعامل مع الملف الفلسطيني، من منظور إقليمي وليس محلي، وأكدت أنه لا يمكن التعامل معه في الوقت الحالي، لصعوبته وتعقيداته3، وبالتالي فالأولوية كما ترى الاستراتيجية الأمريكية في هذه الظروف، لاحتواء المشكلة حتى لا تخل بالاستقرار الإقليمي، وبالتالي يُصبح الحل لاحقاً منسجماً مع التوجهات الإسرائيلية، إلا أن العديد من لعوامل لم تسمح بنجاح ذلك، أهمها: أن العالم بدأ يعرف الهدف من الحرب الأمريكية على ما أسمته الإرهاب ، كما أن ممارساتها في أفغانستان، كشفت أن الهدف من الحرب أكبر من محاربة الإرهاب، كما أن العالم لا يعيش معزولاً4، بل إن الوسائل الحديثة تجعل من السهل التميز ولو بجزء يسير، بين أقوال وأفعال الإدارة الأمريكية الداعمة لإسرائيل بشكل لا يمكن تجاهله، كما أن التحرك الأوروبي لحل القضية الفلسطينية تزامن مع العوامل السابقة، فولدت خارطة الطريق.

---

[1] انظر: نص المبادرة في: محسن صالح: دراسة **بعنوان المبادرات السياسية والتسويات المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة 2000–2005م**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت 2005م، ص 20–22.

[2] انظر: نص الرسالة في: محسن صالح: مرجع سبق مرجع سبق ذكره ، ص 53.

[3] عمرو الشوبكي: **خريطة الطريق في الاستراتيجية الأمريكية** ، **صحيفة الأهرام**، العدد 42553 ، 2003/6/9م.

[4] جاد فؤاد: **أمريكان وتطبيق خارطة الطريق**، **صحيفة الأهرام المسائي**، العدد 4445، 2003/6/29م.

خارطة الطريق خطة صادرة عن أربعة أطراف دولية هي الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والهدف منها إنجاز تسوية نهائية وشاملة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس دولتين بنهاية العم الثالث من توزيعها على الفرقاء المهتمين، وتم تسليمها للأطراف المعنية بتاريخ (30) نيسان (إبريل) 2003م، وهو التاريخ الرسمي لإعلانها1.

وبالتالي، فإن الخارطة ليست اتفاقاً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالرعاية الأمريكية عملياً، مقارنة بما كان الحال بالنسبة لاتفاقات "أسلو"، وإنما هي خطة دولية تعكس محصلة ما توافقت عليه اللجنة الرباعية الدولية، حتى يعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الالتزام بها وتطبيقها برعاية الرباعية، ومساعدتها ودعمها، وليس لإعادة النظر فيها أو إعادة التفاوض عليها2.

لذا فإن اللجنة الرباعية قدمت خارطة الطريق على هذا الأساس، وكانت الخارطة ترتكز على مبدأ توجيهي، وإطار وآلية ومراحل والتزامات متبادلة، ولولا التطورات التي تلت إعلان الخطة التي حولتها إلى نص في سياق سياسي واحد، مما أخرجها عن مضمونها، لسارت الأمور بشكل أفضل نحو الحل، بالرغم من تحفظ الطرف الفلسطيني على بعض الأمور في الخطة منها:

1- أن إسرائيل قدمت أربعة عشر تعديلاً3، على الخطة تمس جوهرها، والأصح تُلغيها، وبهذا الصدد قال وزير الدفاع الإسرائيلي "موفاز" في (15) آيار (مايو) 2003م، أن الخطة بصفتها الحالية سيئة لإسرائيل، ولا تنسجم مع المصالح الأمنية والوطنية.... ويتعين عليهم أي: الرباعية، أن يُدخلوا تعديلات عليها، وفي رد آخر على ما جاء في الخارطة، قال "سلفان شالوم" وزير الخارجية الإسرائيلي أثناء مؤتمر صحفي مع كولن باول وزير الخارجية الأمريكي ، خلال زيارته الأولى لإسرائيل في (10) آيار (مايو) 2003م، ومن الأفضل الآن وهي التي تعني إقامة دولة مؤقتة دون تنازل عن حق العودة، هو عمل عديم الأمل، ومن الأفضل البدء بتنفيذ المرحلة الأولى أي: الجانب الأمني المطلوب من الفلسطينيين والتقدم إلى الأمام بعد ذلك4.

---

[1] انظر: **افتتاحية خارطة الطريق في خارطة الطريق إلى أين**: مرجع سبق ذكره ، ص 153.

[2] محسن صالح: مرجع سبق ذكره ، ص 28.

[3] للمزيد حول التعديلات الإسرائيلية، انظر: نفس المرجع، ص ص 32-35.

[4] **خارطة الطريق إلى أين** ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

2- استجابة الولايات المتحدة لوجهة نظر إسرائيل، عندما أشارت إلى حق الفرقاء المعنيين، لمناقشة الخارطة لجهة تعديلها، وأكد "كولن باول" على ذلك في (9) آيار (مايو) من العام نفسه، في مؤتمر صحفي بقوله: أن الخارطة أداة للحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وليس كما ورد بأنها نصاً متكاملاً1.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل ازداد الضغط السياسي على الإدارة الأمريكية، للانسجام أكثر مع حكومة شارون في كل ما يتعلق بخارطة الطريق2، ووجه مجلس الشيوخ الأمريكي رسالة بهذا المعنى في (15) نيسان (إبريل) 2003م، وقع عليها (70) من أصل (100) من الأعضاء، ورسالة أخرى من مجلس النواب الأمريكي وقع عليها (235) من أصل (435) عضواً ، كما أن خطاب الرئيس "بوش" في (9) آيار (مايو) 2003م، في جامعة ساوث كارولينا بمدينة كولومبيا، لم يتطرق إلى ذكر الخارطة، رغم إنه تطرق إلى الموضوع الفلسطيني3، وبالتالي تراجع الموقف الأمريكي كما كل المبادرات السابقة، ليعلن صراحة بضرورة اتخاذ خطوات صغيرة، لبناء ثقة بين الجانبين قبل البدء بتنفيذ خارطة الطريق، وفي هذا السياق قال "كولن باول" في (10) آيار (مايو): ينبغي الآن التركيز على الإجراءات على الأرض وليس على صيغ الخارطة، وفي (20) من الشهر نفسه قال أيضاً إثر عمليات المقاومة الفلسطينية في إسرائيل: إن على الولايات المتحدة أن ترى سريعاً عملاً حاسماً من الفلسطينيين بنزع السلاح وتفكيك البنى التحتية للإرهاب4.

وهذا ما يتطابق مع ما ذكره "وليام بيرنز" مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى أمام محمود عباس رئيس الحكومة الفلسطينية ف يتلك الفترة حيث قال: أبلغنا الإسرائيليين أثناء زيارة "فايسغلاس" مدير مكتب "شارون"، أن الخارطة لن تُعدل، ولكن خذوا الخارطة كإطار أساسي وكمرجع، وبالتالي فهو: أفرغها من مضمونها الذي هو عبارة عن آليات ومراحل وتنفيذ، وليس إطار سيتم التفاوض عليه5.

---

[1] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

[2] حنان البدري: **الحسابات الداخلية لواشنطن في تطبيق خريطة الطريق**، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 101، 2003/5/1م.

[3] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره.

[4] نفس المرجع.

[5] **إسرائيل تتحفظ على خارطة الطريق**، صحيفة الجمهورية المصرية، العدد 17992، 2003/4/2م

وقال "كولن باول" لمحمود عباس في (11) من الشهر نفسه: أنتم قبلتم خارطة الطريق، ولكن الجانب الإسرائيلي لديه تحفظات، هناك نقاط عديدة في المرحلة الأولى (أي في مجالي الأمن والإصلاح)، متفق عليها وتحظى بقبول الطرفين فلنبدأ بتنفيذ هذه النقاط1.

وفي (23) آيار (مايو) صدر بيان عن البيت الأبيض، عن وزير الخارجية "كولن باول" ومستشارة الأمن القومي "كونداليزا رايس" جاء فيه: قدمت خارطة الطريق إلى إسرائيل بطلب من الرئيس، أن يستجيب بمساهمات لهذه الوثيقة من شأنها، أن تدفع عجلة السلام الحقيقي إلى الأمام، وقد تلقت حكومة الولايات المتحدة رداً من حكومة إسرائيل، يوضح مخاوفها الجوهرية بشأن خارطة الطريق، وتشاطر الولايات المتحدة حكومة إسرائيل رأيها، بأن هذه اهتمامات حقيقية وسوف نعالجها كلياً وجذرياً في تنفيذ خارطة الطريق، لتحقيق رؤية الرئيس المعلنة في (24) حزيران (يونيه) 2002م2.

وبهذا أعلن عن موافقة الإدارة الأمريكية على (12) من أصل (14) ملاحظة، طرحتها إسرائيل على خارطة الطريق باستثناء ملاحظتين:

التزام فلسطيني مسبق بالتنازل عن حق العودة، مقابل موافقة إسرائيل على الدولة الفلسطينية.

عدم ذكر المبادرة العربية(3)، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت في 27-28 آذار (مارس) 2002م، كإحدى المرجعيات المركزية لخارطة الطريق، التي وردت في ديباجتها4، كون المبادرة تدعو إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967م، بما فيها الأراضي الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها ذات سيادة وعاصمتها القدس، مقابل اتفاقية السلام مع إسرائيل، وإنشاء علاقات طبيعية معها في إطار السلام الشامل.

---

[1] موقع وزارة الخارجية الأمريكية ، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

[3] للمزيد من التفاصيل حول المبادرة العربية 2003م، انظر: محسن صالح: مرجع سبق ذكره ،ص ص19-20.

[4] للاطلاع على نص خارطة الطريق باللغة العربي والإنجليزية والفرنسية انظر: خارطة الطريق إلى أين... مرجع سبق ذكره، ص ص 152-172.

3- أن الحكومة الإسرائيلية التفت على الخارطة بغطاء أمريكي، وما أكد ذلك البيان الصادر عن رئيس الحكومة الإسرائيلية، الذي استخدم صيغة سمحت له بإبلاغ حكومته، بأنه لم يوافق بالفعل على الخارطة بأكملها1.

ويبدو أن "واشنطن" من خلال ما سبق، قد تكيفت مع الرؤية الإسرائيلية في تفكيك الخارطة، وتجزئتها إلى إجراءات قائمة بذاتها، والضغط على الفلسطينيين من أجل تلبية خطوات خاصة في مجال الأمن مفروضة عليهم ومن جانب واحد.

ويؤخذ على خارطة الطريق أمور عدة منها:

أن خارطة الطريق تنتمي إلى نسق الاتفاقيات الانتقالية، التي قدمت "أوسلو" نموذجاً كلاسيكياً عنها، من حيث مقاربة الهدف (غير محدد بدقة)، بسلسلة من الاتفاقيات الجزئية (المسماة انتقالية أو مؤقتة للتخفيف من وطأتها)، يتم التفاوض على كل منها على حدة وبالتوالي، وهذا ما بينت "أسلو" فشله وعدم جدواه2.

خارطة الطريق خطة تقوم على مراحل، تقوم بالأصل على الأداء، وفيها لا تضبط الجداول الزمنية المراحل بالتزاماتها المتبادلة والمتوازنة، بل الوفاء بهذه الالتزامات هو الذي يقرب الجداول الزمنية، وبالتالي يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى. وهذا يعني أن التطبيق سيكون أمراً شبه مستحيل، لأن الحل يقتضي أن يتم كرزمة واحدة، للخبرات السابقة مع الإسرائيليين، كما أن الإشارة إلى مراقبة دولية يعني، أن الرباعية نفسها غير مقتنعة بالتوصل إلى اتفاق خلال ثلاث سنوات، يتم من خلالها تسوية شاملة ونهائية،/ وكذلك، فإن الآليات تشير إلى مدى عدم إمكانية تطبيق الخارطة3.

---

[1] نقلت "النيويورك تايمز" عن مسئولين أمريكيين قولهم، أنهم توصلوا إلى اتفاق مبدئي حول الصيغة الكلامية التي استخدمها "شارون" لمنح موافقته المشروطة، نقلاً عن خارطة الطريق إلى أين ... مرجع سابق، ص 22. وقالت الصحيفة إنه تمت الموافقة على ما وصفته بـ "صيغة كلامية فنية، تمكن "شارون" من الموافقة على الخطة، ولكن بشكل مبهم نوعاً ما: إن صيغة الموافقة ستمكن "شارون" من إبلاغ حكومته المنقسمة، بأنه لم يوافق بالفعل على خارطة الطريق بأكملها".

[2] نبيل بش: **خارطة الطريق رؤية قانونية**، **الأهرام المسائي**، العدد 4378، 2003/2/3م.

[3] انظر: خارطة الطريق إلى أين... مرجع سبق ذكره ، ص ص 153-163.

المطلب الرابع : مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بالرغم من أن مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا يُعد من المبادرات الأمريكية المباشرة لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، إلا أنه لا يمكن إغفاله، لأنه يتضمن في ثناياه حلاً ضمنياً يتبنى وجهة النظر الأمريكية، وفي هذه المرة جاء الحل بالالتفاف، وليس الحل بمفهومه، فقد وزعت الإدارة الأمريكية في (13) شباط (فبراير) 2004م، نصاً أسمته "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وهو ما تم الإعلان عنه لاحقاً خلال قمة دول الثماني الصناعية التي عقدت في ولاية جورجيا الأمريكية مطلع حزيران (يونيه) 2004م، بعد التشاور مع الاتحاد الأوروبي والدول الصناعية وحلف شمال الأطلسي، ويُعتبر المشروع خطوة على الطريق، بهدف تغيير واقع المنطقة "أي الشرق الأوسط" وإعادة رسم خريطتها السياسية طبقاً لتصورها، ولما تراه مناسباً لمصالحها1.

وكان الهدف المعلن من هذا المشروع، هو دعم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الكبير، الذي يشمل (العالم العربي وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل)، وتنطلق تلك المبادرة من رصد المظاهر السلبية في المنطقة، على حد زعم الولايات المتحدة الأمريكية، التي بينتها تقارير أعدها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في (2) شباط (فبراير) حول مستوى الفقرة والأمية والبطالة في البلدان العربية2.

ويحدد مشروع الشرق الأوسط الكبير عدداً من الأمور، التي نبغي تحقيقها حتى تتأكد الولايات المتحدة، بأن الشعوب العربية بلغت المستوى الذي ترتضيه وترضاه عليها الولايات المتحدة ، وأهم تلك الأمور هي الديمقراطية والحكم الصالح، واعتبرتهما الولايات المتحدة الإطار الذي تحقق داخله التنمية، بالإضافة إلى تطور التعليم وتحسينه، لأن الأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة، في مجال تدريس إدارة الأعمال باعتبارها آلية للتنمية، وتخلص المبادرة إلى أن الديمقراطية والحرية يمكن الوصول

[1] مُحَمَّد أبو مصطفى: **جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 12006م، ص 176.

[2] **الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية برنامج الأمم المتحدة للتنمية**، تقرير حول التنمية البشرية 2002، 2003، الإصداران متوفران على الموقع : www.undp.org.

إليهما من خلال آليات الانتخابات الحرة وأن وسائل الإعلام المستقلة وتنمية المجتمع المدني وتمكين المرأة، هم ضروريات لازدهار المبادرة الفردية1.

إن الديمقراطية والحكم الصالح غطاء اتخذته الولايات المتحدة، لتنفيذ سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط الكبير بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، فقد صرح الرئيس "بوش" في غير مرة، أن على السلطة الفلسطينية محاربة الفساد وانتخاب قيادة فلسطينية قادرة على محاربة الإرهاب، وتحقيق السلام، في إشارة واضحة إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، فبعد فشل مؤتمر كامب ديفيد 2000م، كانت الولايات المتحدة قد اتخذت من الضغط على الفلسطينيين سياسة لها، وحاولت بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001م، تغيير هذه السياسة، إلا أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل جاهداً على إبطال ذلك، ونجح في ذلك فعلياً، وعليه تماشت السياسة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وأقنعت إسرائيل الولايات المتحدة، بأنه لا فرق بين أسامة بن لادن وياسر عرفات، لأن كليهما يدعم ويساند الإرهاب.

وجاءت هذه المبادرة للتخلص من الأنظمة المعارضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وكانت السلطة الفلسطينية في حينها برئاسة ياسر عرفات، أحد تلك الأنظمة التي يُراد التخلص منها، والهدف من ذلك الوصول إلى شرق أوسط ينفذ حرفياً ما تطلبه الولايات المتحدة، ولا يعترض على سياستها.

أولا :دلالات مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يُعد آخر المبادرات الأمريكية التي انهالت على المنطقة، في أعقاب أحداث (11) أيلول (سبتمبر)، وربما كانت النتائج النهائية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، ترتبط نسبياً بتوجهات تلك الأحداث2، فتلك المبادرة في شكلها، تبدو أكثر إحكاماً وتفصيلاً من سابقاتها، فهي تناقش أموراً اجتماعية وليست سياسية فقط، ويبدو أن الولايات المتحدة أكثر جدية وإصراراً لإنجاز الإصلاح ومتطلباته.

---

[1] منتصر صلاح: **الشرق الأوسط الكبير، مجلة أكتوبر**، 2004/2/29م، ص 13.

[2] حنان البدري: **كيف تمت خاتمة مشروع الشرق الأوسط الكبير، ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة العاشرة، العدد 11، مارس 2004م، ص 31.

فالمبادرة جاءت متزامنة مع الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية 2004م، وأراد من خلالها الرئيس "بوش" التأثير على الرأي العام الأمريكي، خاصة وأن سياسته كانت تواجه معارضة جماهيرية، سواء حيال القضية الفلسطينية والدعم الكبير لإسرائيل، وانسجام السياسة الأمريكية مع السياسة الإسرائيلية، أو بسبب الحرب على العراق حيث تأكد لدى كثير من الأمريكيين، أنه لا يوجد أي سبب وجيه، لإرسال آلاف الجنود الأمريكيين إلى العراق، وأنه لا حاجة من الأصل لشن هجوماً ضدها، فجاءت المبادرة لتعلن للشارع الأمريكي، أن الرئيس "بوش" مهتم جداً بقضية الديمقراطية في العالم، وأنه يسعى إلى تطبيق الديمقراطية بشكل سلس متجاهلاً أنه لم يستشر من يريد إسقاط هذا المشروع عليهم. بالإدارة الأمريكية فعلاً ، لم تستشر أقرب المقربين لها في الشرق الأوسط كما يسمونهم "بالمعتدلين" بهذا المشروع، ولم تطلعهم عليه حتى لأخذ وجهات نظرهم مما يخدم المشروع1.

ثانيا : الابعاد الرئيسية لمشروع الشرق الاوسط

لقد حددت مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير ثلاثة أبعاد رئيسية، كمدخل لعملية الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط الكبير وهي2:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- بناء مجتمع معرفي.
- توسيع الفرص الاقتصادية.

ولتحقيق كل هذه الأبعاد، تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل كل بعد على حدة، وكيف يمكن تحقيقه، فضلاً عن فرص التعاون التي تبذلها دول مجموعة الثماني، للمساهمة في إنجاز تلك الأبعاد، كما أن المبادرة تؤكد أن إصلاح الأوضاع العربية، هو خيار لا رجعة فيه بالنسبة للولايات المتحدة ومجموعة الثماني والدول الأوروبية، وعلى الدول العربية، أن تبادر وتعجل خطوات الإصلاح3.

---

[1] خليل العناني: **الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 156، إبريل 2004م، ص99.

[2] وسيم حروب: **الوثائق التي تضمنت مبادرات الإصلاح في الدول العربية، ورقة قُدمت إلى ورشة عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا "الاسكوا"**، بيروت 2004م، ص14.

[3] خليل العناني: مرجع سبق ذكره، ص 98.

إن أحد أهم أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقيقية، هو دمج إسرائيل في المنطقة، لتصبح أحد مكوناتها التي لا تستغني عنها المنطقة، وأرادت الولايات المتحدة لإسرائيل دمجاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، لأن إسرائيل تعتبر جسماً غريباً عن المنطقة.

وقد حددت الولايات المتحدة وسائل لتنفيذ المبادرة، وتلك الوسائل تفترض وجود إسرائيل لتنفيذها، فإسرائيل من الدول المتقدمة اقتصادياً في المنطقة، وبالتالي يجب أن تلعب دوراً رائداً في مجال الإصلاح، كما أنها اعتبرت إسرائيل من الدول ذات الحكم الصالح ولا يوجد في المبادرة ما يشير سلباً إلى إسرائيل، في حين أنه لا يوجد ما يشير إيجاباً لأي من الدول العربية.

ولقد أغفلت المبادرة تماماً دور العوامل الخارجية، في وصول الأوضاع العربية غل ما وصلت غليه، وهذا ما وصفته المبادرة ونقدته فالولايات المتحدة هي التي سهلت مهمات الإدارة الإسرائيلية في تكريس احتلال للأراضي الفلسطينية، أو الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد أشار التقريران اللذان استندت إليهما المبادرة، إلى الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي في العراق، حيث أن التقرير الأول 2002م أشار إلى الاحتلال الإسرائيلي، وكيف أنه شكل عقبة ف يوجه التنمية الإنسانية وهو ما ترتب عليه، هدر خطير لفرص التنمية الإنسانية في البلدان العربية وليس في فلسطين فقط، حيث تمتد معاناة الاحتلال إلى عموم الشعب العربي، وإن اقتصرت تأثيراته المباشرة على فلسطين1.

كما شدد التقرير الثاني الصادر في 2003م، على المعنى ذاته، وأشار التقرير إلى العواقب الوخيمة للاحتلال الإسرائيلي وممارسته، على فرص التنمية الإنسانية في فلسطين والوطن العربي، وأضاف نفس الحديث عن تداعيات احتلال العراق على التنمية الإنسانية في الوطن العربي، منتهياً إلى أن تبعات غزو العراق واحتلاله لا يتوقف عند حدوده2.

ومن أهداف مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، الالتفاف على القضية الفلسطينية وليس حلها، وهذا أمر مختلف عن المبادرات السابقة الداعية إلى حل القضية الفلسطينية، فقد كان هناك دائماً اتفاق شبه ضمني بين العرب والولايات المتحدة، مفاده أن تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة في تحقيق

[1] محمد علي حوات: **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006م، ص145.

[2] **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م**، ص2.

السلام، كالتزام خاص بها في مقابل قيام العرب بمجموعة من الإصلاحات الداخلية، وبالتالي يكون الاستقرار الإقليمي عبئاً أمريكياً، والاستقرار الداخلي عبئاً عربياً، ولكن المختلف هو تخلي الولايات المتحدة عن الالتزام الخاص بها، واتجاهها إلى تبني الإصلاح الداخلي وتحقيق الديمقراطية، وهو التزام داخلي.

وبالتالي، فإن الولايات المتحدة بإعلانها هذا المشروع، الذي لا يشير إلى أي التزام بحل القضية الفلسطينية، كأنها تُعلن أن همها الأول هو: التحول إلى الديمقراطية والإصلاح، كما يُعلن تخليها عن الالتزام بتحقيق السلام[1].

وذلك على اعتبار أن الديمقراطية هي الطريق للسلام، وأن الدول الديمقراطية لا تحارب، وبما أن ياسر عرفات رجلاً ديكتاتورياً، كما وصفته إسرائيل والولايات المتحدة، فلابد من إزاحته وإخلاء الفرصة أمام قيادة وسلطة ديمقراطية. بمعنى آخر أن ياسر عرفات جزء من المشكلة وليس جزء من الحل حسب وجهة النظر الأمريكية الإسرائيلية.

والواقع فإن هذا الإعلان الضمني، إنما يعني تحويل الأنظار عن عوامل عدم الاستقرار الأساسية في النظام، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب القضية العراقية التي تشكل بؤرة ثانية ملتهبة، من شأنها أن تصعد أعمال العنف وعدم الاستقرار بالمنطقة، وبعراة أخرى، فإن التركز على الديمقراطية دون السلام، إنما يصعب المعادلة الإقليمية للاستقرار.

ومن المفارقات الغريبة في هذا الأمر، أن الرئيس "بوش" نصب نفسه مدافعاً عن الحرية، ومروجاً للديمقراطية، ويحاضر في أهميتها وأخلاقياتها، وفي الوقت الذي يستمر فيه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفي الوقت ذاته يستمر سكوت الإدارة الأمريكية عن كل العذابات والآهات والمذابح التي تعرض لها الفلسطينيون منذ العام 1917م وحتى تاريخ إعلان المبادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وفي النهاية تُعلن الولايات المتحدة الأمريكية، أن على السلطة الفلسطينية أولاً محاربة الفساد والقضاء على الإرهاب، لبدء مفاوضات تؤدي إلى إنجاح رؤية الرئيس "بوش" في حل الدولتين.

[1] مأمون فندي: **ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الأهرام**، 2004/2/27م.

إذا كانت الولايات المتحدة لا ترى تعارضاً بين الاحتلال والديمقراطية، فغنها تغفل حقيقة أن الاحتلال إعمال لتناقص عدائي، بينما تفترض الديمقراطية تحويل التناقضات العدائية في المجتمع إلى تناقضات غير عدائية.. أي أن الولايات المتحدة التي تتشدق بأن الديمقراطية هي مرشدها، إنما تنتهج نهجاً يتعذر معه إعلاء السلوك الديمقراطي ابتداء1.

حيث تعترف المبادرة استناداً إلى تقرير منظمة فريدوم هاوس لعام 2003م، بأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة التي تُنف على أنها حرة في المنطقة، وبالتالي لا تنطبق عليها الإجراءات الخاصة بتشجيع عملية الإصلاح السياسي والتعليمي، وهو ما يتجاهل حقيقة الممارسات الإسرائيلية القمعية، ليس فقط ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي وصفتها تلك المنظمات، بأنها جرائم حرب، حتى ضد المواطنين العرب الذين يحملون جنسيتها2.

[1] أحمد سيد أحمد: **معضلات عصرية ،إشكاليات الإصلاح والديمقراطية**، الأهرام المصرية، 2004/3/4م.

[2] عمر الحسن: **واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، المجلس الاستشاري الخليجي العربي**، قضايا عربية رقم (3)، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004م، ص48.

المبحث الثالث : قمة شرم الشيخ شباط (فبراير) 2005م

شهد العالم 2004م غياب شخصيتين فلسطينيتين، كان لهما أثراً بالغاً في مجريات السياسة الفلسطينية، هما: أحمد ياسين زعيم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومؤسسها، الذي اغتالته إسرائيل بتاريخ 23 آذار/مارس 2004م، وأن الكثيرين في العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط كانوا مقتنعين، بأن الإدارة الأمريكية قد أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لاغتياله1.

بعد عملية الاغتيال كتب "جيم هوغلاند" في "الواشنطن بوست": "لم يعقد أي زعيم أجنبي صديق، فيما عدا الاستثناء المحتمل "لشارل ديغول"، الدبلوماسية الأمريكية الحديثة والاستراتيجية بطريقة أكثر ثباتاً وخطورة من "آرييل شارون"، فهو يتابع مصالح إسرائيل بعزم المحارب، وبتصويب يقطع أنفاس كل من عاداه وخياراته2، في إشارة واضحة إلى أن سياسة "شارون" قد عقدت الأمور على السياسة الأمريكية، ووضعتها في موقع لا تحسد علي3، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فبعد شهر وفي 17 نيسان/أبريل 2004م، تمكنت إسرائيل من اغتيال عبد العزيز الرنتيسي، والذي تولى زعامة حركة حماس بعد اغتيال أحمد ياسين4.

وتلا ذلك كله في تشرين ثاني (نوفمبر) من العام نفسه، حادث جلل أثر على مجريات السياسة الفلسطينية، تمثل بوفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات5.بناءا على ما سبق تم تقسيم المبحث على مدا ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : عام الحزن في السياسة الفلسطينية

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من قمة شرم الشيخ.

المطلب الثالث : الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط.

---

[1] والت: اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، مرجع سابق، ص 322.

[2] نفس المرجع ، ص 323.

[3] نفس المرجع .

[4] Anderson, Johnward: "Top Hamas leader in Gaza City killed" **Washington post**, April 17, 2004.

[5] عبد القادر ياسين: من الزعامة إلى القيادة من يخلف عرفات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2005م،ص ص 74-78.

المطلب الأول : عام الحزن في السياسة الفلسطينية :

إذن العام 2004م كان عام تغيرات جذرية في بنية الحياة السياسية الفلسطينية، بغياب قياديين فلسطينيين كان لهم بصمات واضحة في الحياة السياسية الفلسطينية، وإن كان التركيز بشكل أكبر على الرئيس ياسر عرفات، لما يمثله في الحياة السياسية الفلسطينية منذ نشأة النضال الفلسطيني، المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية1؛ ولأنه عاصر وتعامل مع مراحل الكفاح المسلح منذ العام 1965م وحتى العام 1992م، وهو الذي عاصر مرحلة السلام الفلسطيني الإسرائيلي من خلال توقيعه اتفاق أوسلو عام 1993م، وما دار بعدها من مفاوضات في "القاهرة" و"العقبة" و"شرم الشيخ" و"اواي ريفر" وصولاً إلى "كامب ديفيد"2.

وخلال فترة حكمه اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000م، وبالتالي فإن هذا الرجل، كان الأخير بكيفية التعامل الفلسطيني مع السياسة الأمريكية، بحكم التجربة والخبرة، بغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة قد اتفقت معه في فترات بعينها، وحاربته في فترات أخرى؛ إلا أنه مثّل قمة الهرم السياسي الفلسطيني، في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية3. لذلك كان غيابه عن المشهد الفلسطيني مؤثراً ودراماتيكياً؛ فمن بعده تفرق الفلسطينيون إلى فرق وشيع، وهنا لابد من ذكر أن بعض الساسة الأمريكيين والإسرائيليين، اعتبروا غيابه عن المشهد السياسي أمراً إيجابياً لاعتقادهم أنه شكل عقبة في طريق السلام4؛ ولكن الواقع أثبت أن الرئيس عرفات قدم الكثير من أجل الوصول إلى حل يُفضي إلى حل الدولتين، والتزم بكل الاتفاقيات؛ لكن إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة – الطرف الوسيط – لم تلتزم مطلقاً، إلا بما يتناسب ومصالحها وهذا ما عقّد الأمور وأوصلها إلى طريق مسدود، وليس الرئيس عرفات5.

انتخب محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية من قبل الشعب الفلسطيني، بعد الفراغ الدستوري الذي خلّفه وفاة الرئيس عرفات، وذلك من خلال انتخابات ديمقراطية سليمة، في 9 كانون ثان/يناير 2005، كما أكد المراقبون الدوليون، وساد اعتقاد بأن انتخاب محمود عباس كرئيس للسلطة سيشكل

---

[1] حسن نافعة: **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد رحيل عرفات**، **صحيفة الحياة اللندنية**، 2004/11/3، العدد 15208.

[2] صبحي عسلية: **هل يساعد موت عرفات على قيام الدولة الفلسطينية**:، **صحيفة الأهرام** 2004/11/15، العدد 43078.

[3] مصطفى الفقي: **الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية**، **صحيفة الحياة اللندنية** 2004/11/30م، العدد 15221.

[4] ممدوح نوفل: **هل يخذل الرئيس بوش القيادة الفلسطينية الجديدة**، **صحيفة الحياة اللندنية** 2004/11/22م، العدد 15213.

[5] مروان كنفاني: **سنوات الأمل**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2007م، ص 456.

فرصة تاريخية ومثالية لدفع العملية السلمية قدماً؛ فقد أكد عباس الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العمليات العسكرية ضدها التي تصفها إسرائيل دوماً بالإرهاب1، وكان يسعى بشكل جدي إلى تسوية الصراع عن طريق التفاوض وليس الكفاح المسلح؛ لأنه يعتقد أن الظروف والمتغيرات الدولية المحيطة لا تسمح باستخدام أي وسيلة أخرى في الوقت الحالي2.

وتزامن انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، مع فوز الرئيس "جورج بوش الابن" وانتخابه لولاية ثانية، وأصبح بعد فوزه في موقع يستطيع من خلاله تقديم المساعدة، لدعم عباس المعتدل من وجهة نظرهم إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث3.

ومن الجدير بالذكر؛ أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع محمود عباس بشكل جيد شكلياً، منذ توليه رئاسة الوزراء تنفيذاً للإصلاحات التي نصت عليها خارطة الطريق، وأهمها استحداث مؤسسة رئاسة الوزراء وبناء على ذلك قام الرئيس "بوش" بدعوة عباس عقب تشكيل الوزارة في 29 آذار/مارس 2003م، إلى البيت الأبيض، في الوقت الذي كانت تحاصر فيه إسرائيل رئيس السلطة الفلسطينية عرفات، وتمنعه من مغادرة المقاطعة بموافقة أمريكية4.

لكن الولايات المتحدة، ومنذ تولية محمود عباس رئاسة الوزراء في العام 2003م، لم تقدم أي جديد ملموس سوى الشكليات، حيث لم يحدث أي تقدم على المستوى السياسي (التفاوض)؛ يدلل على أن سياسة الولايات المتحدة كانت صحيحة، وأن عرفات هو بالفعل العقبة في طريق السلام، بل وعلى العكس من ذلك، واصلت دعمها لرؤية إسرائيل سياسياً، وتطابقت معها بشكل كامل ولم تقدم لوزارة محمود عباس سوى الدعم المالي، والدعم في جوانب حياتية وخدماتية5.

ونستنتج مما سبق؛ أن الولايات المتحدة ساندت محمود عباس شكلياً فقط، في محاولة منها لشق الصف الفلسطيني، خاصة في صف قادة السلطة الفلسطينية، كما حدث من نفور سياسي بين الرئيس عرفات ومحمود عباس بعد توليه زمام رئاسة الوزارة الفلسطينية، فكأن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل،

---

[1] والت: مرجع سبق ذكره، ص 323.

[2] كنفاني: مرجع سبق ذكره ، ص ص 496-497.

[3] المرجع نفسة .

[4] بلا الحسن: **هل يرحب بوش حقاً بالتعاون مع "أبو مازن"، صحيفة الشرق الأوسط** 2003/5/4، العدد 8923، لندن.

[5] **مرسي عطا الله: والكره الآن في الملعب الأمريكي، صحيفة الأهرام** 2003/7/24م، العدد 42598

أرادت من خلال تقديم المساندة الشفهية لوزارة عباس؛ أن توهم البعض الفلسطيني بارتباط عباس بها، ولكن الواقع يقول؛ بأنه لم يحدث أي تغير جذري، جزم بأن الإدارة الأمريكية قد ساندته فعلياً على المستوى السياسي1.

كذلك الحال عندما تولى محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، فإن الولايات المتحدة، لم تقدم عملياً أي شيء من شأنه مساعدته في عملية المفاوضات، والوصول إلى دولة، وهذا ما أدى إلى فشل محاولاته لاستئناف المفاوضات التي تُفضي إلى حل2.

وبناءً على ما سبق؛ يمكن القول أن السياسة الأمريكية تعاملت مع القضية الفلسطينية، بعد تولي محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، بنفس الشاكلة التي كان عليها الوضع إبان حكم الرئيس عرفات.

وبذلك؛ يتضح الهدف الحقيقي من الحملة التي قامت بها كل من إسرائيل والولايات المتحدة من أجل تغيير قيادة السلطة بهياكلها، وهو إضاعة الوقت والتبرير؛ بأنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه؛ خاصة وأن الانتفاضة الفلسطينية شكلت ضغطاً عالمياً بضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية3، واستطاعت تلك السياسة بالفعل من تجميد المفاوضات بشكل نهائي، في الفترة الممتدة ما بعد كامب ديفيد 2000م، وحتى تولي محمود عباس رئاسة السلطة4.

ومنذ أن تولى الرئيس محمود عباس مهامه رسمياً، أعلن الخطوط الأساسية لسياسته، من أجل تحقيق هدف إقامة الدولة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين من خلال المفاوضات كاستراتيجية وحيدة5، ووفقاً لهذا المنظور؛ أخذت ملامح السياسة الجديدة للرئيس عباس تتشكل من خلال برنامج

---

[1] والت: مرجع سبق ذكره ، ص ص 327-328.

[2] نفس المرجع ، ص 332.

[3] **فؤاد مغربي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، ط1، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، تنفيذ مؤسسة النشر للدعاية والإعلان، رام الله، فبراير 2002م، ص 44.

[4] جايمس بتراس: **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ط1، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2007م، ص ص 180-181.

[5] عرفان نظام الدين: **قمة شرم الشيخ امتحان آخر للكذب الإسرائيلي فرصة جيدة... وأمل ضعيف، صحيفة الحياة اللندنية**، 2005/2/7، العدد 15287.

عمله، الذي يحاول سحب الذرائع الإسرائيلية، أمام المجتمع الدولي، بعدم وجود شريك، وبتفشي حالة الفوضى في أراضي السلطة الفلسطينية، وما تسميه إسرائيل بالإرهاب1.

وقام الرئيس منذ توليه في الأيام الأولى، وامتداداً لسياسته عندما تولى رئاسة الوزراء، تنفيذ الخطوة الأولى من خريطة الطريق، وفقاً لمطالب المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة صاحبة الخريطة، حيث قطع شوطاً كبيراً في قضايا الإصلاح، خصوصاً الأجهزة الأمنية وتوحيدها، وملفات الفساد والإصلاح المالي، واستطاع الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على وقف إطلاق النار2.

حتى قبل انتخابه؛ استطاع محمود عباس، من خلال اتصالات وحوارات مكثفة مطولة، مع ممثلي الفصائل الفلسطينية المعارضة، خصوصاً حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي، التوصل إلى تفاهم على وقف الأعمال العسكرية داخل إسرائيل3، وتم الاتفاق على هذه التهدئة رسمياً بعد حوار القاهرة 2005م، حيث التزمت كافة الفصائل بوقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك، توجه الرئيس عباس في محاولاته الرامية، إلى الوصول إلى حل يُفضي إلى دولتين، إلى قمة شرم الشيخ، بعد أن هيأ كل ما هو مطلوب لإنجاح هذه القمة، وتثبيت التهدئة المتفق عليها4.

لكن إسرائيل التي كانت تدعي؛ أن المشكلة تكمن في شخص عرفات، ردّت على خطاب الرئيس محمود عباس، الذي أعلن فيه عن برنامج السياسي، والذي يتوافق إلى حد ما، مع المطالب الدولية، من إصلاح ووقف لإطلاق النار، ردت بتوسع استيطاني، وبناء الجدار خصوصاً في منطقة القدس، حيث سنت قوانين تم اتخاذها ضد القدس وأهلها، لاستكمال أهداف الجدار الذي حاصرها بشكل كبير5؛ وبالتالي فإن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة، لم تقدم أمام ما قدمه الرئيس عباس سوى إضاعة الوقت دون الوصول إلى أي نتائج.

---

[1] كنفاني: مرجع سبق ذكره ، ص 496.

[2] المرجع نفسة .

[3] عادل العدوي: **تحرك سريع من أجل الدولة الفلسطينية**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2005/3/26م، العدد 43209.

[4] **قمة شرم الشيخ تنهي أعمال العنف وتفتح أبواب السلام**، **صحيفة السياسية الكويتية** 2005/2/9م، العدد 13014.

[5] نظام الدين: مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : قمة شرم الشيخ شباط (فبراير) 2005م:

مثلت الجولة الرسمية الأولى للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد وفاة الرئيس عرفات، وضمت القمة الرئيس الفلسطيني ورئيس وزراء إسرائيل والرئيس المصري والملك الأردني، وتم الإعلان خلالها عن وقف متبادل للعمليات العسكرية، وهذا ما حصل رسمياً ولأول مرة منذ اندلا ع الانتفاضة1.

والجدير بالذكر؛ أنه تم الإعلان عن وقف العمليات العسكرية، بشكل أحادي وليس ببيان مشترك، وهذا بسبب الرفض الإسرائيلي، الذي لم يرغب في توقيع وثيقة مشتركة أو بيان مشترك عن القمة؛ لأن إسرائيل لن تلتزم لاحقاً بهذا التوقيع، وستحاول افتعال الذرائع لإفشاله ، كما هو معروف عن سياستها2.

أكد الرئيس الأمريكي "بوش" تفاؤله بالمناخ الجديد في الشرق الأوسط وصرح: "ما نراه هو عملية تتشكل وسط أجواء من الثقة المعززة"، وأضاف أيضاً: لقد أعجبت بالتزام رئيس الوزراء (الرئيس "بوش" أعطى محمود عباس هذا اللقب) عباس، لمحاربة الإرهاب، وبما يقوم به وبتصريحاته العلنية3، وعلى الرغم من هذا الإطراء من الرئيس "بوش" تجاه سياسة الرئيس محمود عباس؛ إلا أنه لم يستطع لاحقاً،/ إلزام إسرائيل بالمضي قدماً في عملية تسوية سياسية تمنح الفلسطينيين حقوقهم، والتقى رئيس الوزراء الإسرائيلي "شارون" الرئيس بوش أكثر من مرة، بعد تولي الرئيس عباس الرئاسة، وفي تصريحاتهما المشتركة تعهدا؛ بأن يقوما بخطوات مهمة للوصول إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي4.

إلا أن شيئاً لم يحدث؛ وأثبتت كل الأحداث اللاحقة عدم جدية الإدارة الأمريكية في تحذير إسرائيل، من التوسع الاستيطاني وخطورته على عملية السلام، كذلك جدار الفصل، ولم تقف عند حد

---

[1] محمد صلاح: **قيمة شرم الشيخ تمنح شارون وقفا لإطلاق النار وعودة سفيري مصر والأردن**، **صحيفة الحياة اللندنية** 2005/2/9، العدد 15389.

[2] محمد بسيوني: **ما بعد قمة شرم الشيخ**، **صحيفة الأهرام** 2005/2/12، العدد 43167.

[3] **قمة شرم الشيخ تنهي أعمال العنف وتفتح أبواب السلام**، **صحيفة السياسة الكويتية** 2005/2/9،

[4] "شارون": **علينا أن نتقدم بحذر؛ أن الفرصة قابلة للانكسار**، **صحيفة الحياة اللندنية** 2005/2/9، العدد 13589.

عدم الجدية، بل كانت تساند إسرائيل بشكل خفي في مخططاتها1، وبذلك لم تستطع الإدارة الأمريكية تقديم أي دعم لسياسة الرئيس عباس لعدة أسباب:

أولاً: أن سياسة الإدارة الأمريكية تتفق مع السياسة الإسرائيلية، تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل دائم، والإدارة الأمريكية هي مؤسسة لا يختلف سلوكها بتغير الأسماء فيها، أو تغير الأسماء التي تتعامل معها، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالقضية الفلسطينية، لما لها من أهمية في منطقة الشرق الأوسط2.

ثانياً: الضغط الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي، في الولايات المتحدة على "بوش" ويبقيه دائماً ضمن الخط السياسي الإسرائيلي3.

ثالثاً: من الأسباب التي دفعت "بوش" بعدم تقديم أي مساعدات سياسية للرئيس عباس؛ أنه سبق وألزم نفسه، بمساندة خطة "شارون" للانفصال من طرف واحد عن الفلسطينيين، وقام "بوش" خلافاً لتصريحاته حول خارطة الطريق، بدعم استراتيجية لا تحمل أي وعد للفلسطينيين، بالحصول على دولة خاصة قابلة للحياة، الأمر الذي قضى على الخارطة نهائياً4.

وبالتالي؛ فإن التعامل الأمريكي في بداية حكم عباس – قياساً بالمستوى السياسي – كان أسوأ مما كان عليه الحال في فترة حكم عرفات؛ لأن الفترة التي اعتبرت في حينها الأسوأ في تاريخ العلاقات الفلسطينية الأمريكية منذ توقيع اتفاق أوسلو، وهي فترة حكم الرئيس "بوش" الأولى، شهدت العديد من المبادرات السياسية، والتحرك الأمريكي نحو القضية الفلسطينية، بغض النظر عن النتائج لهذه المبادرات ودوافعها.

---

[1] عبد الله عزباوي: **توسيع المستوطنات بنسف عملية السلام، الأهرام المسائي** 2005/4/23، العدد 5109.

[2] والت: مرجع سبق ذكره ، ص 324.

[3] المرجع نفسة.

[4] المرجع نفسة .

المطلب الثالث : الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط:

إن خطة فك الارتباط التي أعلن عنها رئيس وزراء إسرائيل "شارون" في مؤتمر "هرتسليا" نهاية العام 2003م، قد بدأ هو وعدد من كبار مستشاريه بكشف أسرارها وأهدافها الحقيقية، من خلال عدد من المقابلات والتصريحات الصحفية1.

إن خطة فك الارتباط في صورتها الأولية، تتحدث عن إخلاء إسرائيل جميع المستوطنات في قطاع غزة، وأربع مستوطنات صغيرة ومعزولة في شمال الضفة الغربية، كذلك فهي تتحدث عن إعادة نشر قواتها على الغلاف البري الخارجي للقطاع، مع الاحتفاظ بالسيطرة على محور فيلادلفيا المحاذي للحدود المصرية، واحتمال توسيعه في بعض المناطق، وكذلك المجالين الجوي والبحري للقطاع، وتترك الخطة الاحتمال مفتوحاً لإخلاء محور فيلادلفيا في حال التوصل إلى اتفاق مناسب مع مصر، وتركت إسرائيل الحق لها بالتدخل العسكري في القطاع، بما في ذلك الضربات الوقائية، والرد بالقوة على أية تهديدات؛ يمكن أن تبرز من القطاع2، وتلتزم الخطة بإكمال عملية الإخلاء بحلول نهاية العام 2005م، وتؤكد الخطة ف ينفس الوقت على تعجيل بناء الجدار الأمني، وفقاً لقرار الحكومة الإسرائيلية ذي الصلة3.

إن هذه الخطة لم تأت من فراغ، ومن دون دعم أمريكي، فقد كان هناك بيانات متبادلة ورسالة ضمانات4، أرسلها الرئيس "بوش" إلى "شارون" في نيسان (أبريل) 2004م5.

ويمكن القول أن "بوش" بموافقته على خطة "شارون" الأحادية الجانب، قد جب ما قبلها من مبادرات، لأن الرسالة الموجهة من الرئيس "بوش"؛ تنص على أن الولايات المتحدة ستبذل أقصى جهدها، لمنع كل من تسول له نفسه فرض خطة أخرى6، وبالفعل أقدم شارون في آب (أغسطس) 2005م، على

[1] ماهر الطاهر: **مناورات شارون حول الانسحاب من غزة... أهدافها ودوافعها، صحيفة الحياة اللندنية** 2004/7/7 العدد 15076.

[2] المرجع نفسة، ص ص 5-6 .

[3] المرجع نفسة، ص 13.

[4] للاطلاع على نص ورقة الضمانات، انظر: صالح محسن: مرجع سبق ذكره ، ص 53.

[5] سائد حميدة: **وعد بوش إلغاء حق العودة وتشريع المستوطنات ونسف حدود 1967، صحيفة الحياة اللندنية** 2004/4/15، العدد 14993.

[6] غروري: مرجع سبق ذكره ، ص 347.

على تنفيذ الخطة المتفق عليها أمريكياً، وترك غزة في مقابل دعم الولايات المتحدة، خطة بعيدة المدى تقوم خلالها إسرائيل ببسط سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية1.

إن صفقة الانفصال الأحادي، تحقق "لشارون" مكاسب استراتيجية دون المفاوضات مع الفلسطينيين، لأن هذا التفاوض حتماً سيدفعه إلى بعض التنازلات، الأمر الذي لا يؤمن به2، ويصف "درور أتكس" مدير المركز الإسرائيلي لرصد الاستيطان ذلك، بقوله: "هو الحجر الذي يضرب به "شارون" كل العصافير، غزة لقاء الاحتفاظ بالمجمعات الاستيطانية، وغزة لقاء الأرض الفلسطينية، وغزة لقاء الفرض الأحادي للحدود.... إنهم في سباق مع الزمن، لهذا يبنون كالمجانين)3.

وبالتالي؛ فإن الحوافز التي دفعت "شارون" للانسحاب من غزة كثيرة، وقد وصفها البروفيسور "باروخ كيمرالنع" إنه سيحتفظ بكل المجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، لقاء تفكيك كل المستوطنات اليهودية ف بغزة، والمستوطنات المعزولة الأربع في الضفة الغربية، وتتضمن مستوطنات الضفة (300) ألف مستوطن، و(700) كلم من الطرقات المخصصة للمستوطنين، بل أنه بهذه المقايضة سوف يكتسب ما يمكنه أخلاقياً وسياسياً، من تقديم نفسه باعتباره صانعاً للسلام"4.

وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن خطة الفصل الأحادي الجانب عن غزة، لا تلبي شيئاً من التوقعات التي روجت لها الولايات المتحدة علناً، ويتضح ذلك من خلال ما قاله ناشط السلام الإسرائيلي "مايكل ورشوسكي": "أن الخطة تعمل في الواقع على خلق غزستان، وتحويل الأراضي المحتلة إلى كانتونات"5؛ لذلك فإن وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس"؛ أعلنت أن غزة لا يمكن أن تكون مغلقة أو معزولة بعد أن تنسحب إسرائيل منها؛ وبأن الولايات المتحدة ملتزمة بأن تكون غزة والضفة الغربية، متصلتين وملتزمة بالانفتاح وحرية الحركة للشعب الفلسطيني6.

---

[1] **صراع إسرائيلي داخلي بين الوعود التوراتية والمصالح الديمغرافية، الانسحاب من غزة بداية سلام أم مجرد خدعة؟ صحيفة السياسة الكويتية** 2005/8/15م، العدد 13201.

[2] كريمة كيرلس: **ماذا بعد الانسحاب من غزة رؤية إسرائيلية، صحيفة الأخبار المصرية** 2005/8/16مو، العدد 16635.

[3] Mc Greal (Chris): "Israel Redraws the Road Map "**Guardian**, October, 18, 2005.

[4] عاروري: مرجع سبق ذكره ، ص 352.

[5] المرجع نفسة .

[6] Rice, Condoleezza: "Remarks Following Meeting With President Mahmoud Abbas Jerusalem, July, 23 2005http"//www.state.gov/.

وبتلك الموافقة الأمريكية والإشادة بخطة الانفصال الأحادي الجانب، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل، موافقة صريحة على بسط سيادتها الكاملة على الضفة الغربية، ولم تكتف بمجرد القول؛ أنها تنظر بعين العطف1، كما فعلت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى؛ حيث أن رئيس الولايات المتحدة يعتبر حدود وقف إطلاق النار في عام 1949م باطلة، ولا تتحدث نهائياً عن حدود 1967 إنما تعترف فعلياً بسيادة إسرائيل نهائياً على هذه الـ 22 في المائة المتبقية مما لم تجتاحه في عام 1948م2.

وبالتالي فإن الرئيس "بوش" بهذا التصرف، ينسف ما فعلته الدبلوماسية الأمريكية على مدى (38) عاماً، ويخلق منعطفاً حاداً في سياسة "واشنطن"؛ بالرغم من أن فترة حكم الرئيس "بوش" من أسوأ الفترات في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي3، فمنذ توليه للحكم وهو يتبنى السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، ولم يلحظ الفلسطينيون أي تغير ف يتلك السياسة سوى التكتيكي، والذي يهدف إلى تمرير مصالح آنية، ثم تعود السياسة إلى سابق عهدها4.

وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية منذ ستة عقود، وهي تدعم إسرائيل بكل الوسائل؛ إلا أنها لم تفجر ذلك علناً في وجه الإجماع الدولي، ولم تنكر أن الاحتلال مؤقت وسيزول، وأن احتلال الأرض بالقوة لا يجيزه القانون الدولي5.

في عهد الرئيس "بوش" اختلفت الأمور، فبعد حملته الدولية على الإرهاب، والقضاء على نظامي طالبان في أفغانستان ثم صدام في العراق، واستسلام أنظمة أخرى ودياً، وإطلاق يد الولايات المتحدة في العالم لتفعل ما تشاء، تساند من تشاء، وتدعم من تشاء، وتحارب من تشاء، ووصل الحد إلى أن "بوش" سمح بنما لم يُسمح من قبل، وأصبح ضم إسرائيل معظم أراضي الضفة الغربية تحصيل حاصل؛ وأن

[1] هاتان الكلمتان مقتبستان من وعد بلفور، ويعتبر نصير عاروري التفويض المقدم من الرئيس بوش إلى شارون (على بياض)، بالانسحاب من غزة بمثابة وعد بلفور جديد. انظر: عاروري، نصير: مرجع سبق ذكره ، ص 346.

[2] المرجع نفسة، ص 353.

[3] المرجع نفسة، ص 353.

[4] نبيل فهمي: ندوة بعنوان: **توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة**، تم بثها على **قناة الجزيرة مباشرة** ، بتاريخ 2009/4/12.

[5] عاروري: مرجع سبق ذكره ، ص ص 352-353.

الاحتلال هو جزء مما يصفه "بوش" حقائق على الأرض؛ وهذا يعني أن قرار مجلس الأمر (242) لم يعد له أي وجود1.

ومنذ تولي محمود عباس الرئاسة، رفض "شارون" التفاوض معه حتى فيما يخص الانسحاب، في إشارة واضحة؛ إلى أن إسرائيل وحدها هي التي تملك القرار؛ وأن الانسحاب لم يتم بدافع من المفاوضات؛ لأن ذلك سيضفي على تلك الخطوة شرعية دولية وقانونية، ويدعم عباس بشكل كبير، وهذا الموقف تبنته الولايات المتحدة وتعاملت معه، منذ وصول محمود عباس للرئاسة؛ إلا أنها قدمت بعض التسهيلات المالية والمساعدات الخاصة بموضوع الأمن.

لقد أشاد "بوش" بسياسة الانسحاب الأحادي الجانب، أثناء زيارة "إيهود أولمرت" الأولى إلى الولايات المتحدة، بوصفه الرئيس الجديد للحكومة2، بعد إصابة "شارون" بغيبوبة طويلة، لم يفق منها بعد.

لقد عمدت إسرائيل بعد الانسحاب من قطاع غزة في آب (أغسطس) 2005م إلى تطويق فعلي للقطاع، فأصبح من المستحيل على الفلسطينيين المقيمين فيه؛ أن يعيشوا حياة كريمة3، وحولت إسرائيل غزة إلى سجن كبير فعلياً بعد الانسحاب4، وأخلت أي مسؤولية قانونية لها تجاه غزة وحاجة سكانها، وأصبح لا يضيرها في شيء إغلاق المعابر على الفلسطينيين5.

وبذلك خالفت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، كل التوقعات التي تنبأت بانفراج بعد تولي الرئيس محمود عباس الحكم؛ وأن الولايات المتحدة ستدفع باتجاه تسوية سليمة في عهده من خلال الضغط على إسرائيل، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وهذا ما كان له أثر واضح على مجريات الحياة السياسية الفلسطينية، حيث أثبتت الولايات المتحدة مرة أخرى أن موقفها تجاه القضية الفلسطينية لا

---

[1] عاروري: مرجع سبق ذكره ، ص 353.

[2] (Peter) Baker, and (Glenn) Kessler: "Israel Has Bold Ideas Bush says. "**Washington post**, May 24, 2006.

[3] جميل جورجي: الانسحاب من غزة ...مخاوف وآمال، **صحيفة الأهرام المسائي المصرية** 2005/8/21، العدد 5229.

[4] نبيل شر: **ما بعد الانسحاب من غزة، صحيفة الأهرام المسائي المصرية** 2005/8//31م، العدد 5239.

[5] عبير ياسين: التحديات الكبرى والصغرى لما بعد الانسحاب من غزة، **دورية مختارات إسرائيلية**، العدد 130، 2006/1/1، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2006، ص8.

يتزحزح، وموقفها اتجاه إسرائيل أيضاً ثابت لا يتزحزح، وهذا ما يشبه خطان متوازيان لا يمكن أن يلتقيا إلا بتغيرات دولية كبيرة، تغير من موازين القوى الموجودة حالياً.

وتمكن اللوبي الإسرائيلي من الضغط بشكل كبير على الإدارة الأمريكية، لمنعها منن تقديم أي مساعدة للرئيس عباس، فاللوبي يرى الفلسطينيين من منظور واحد فقط (الفلسطينيون الذين يجب طردهم)، ويأتي ذلك في السياق الذي قال فيه "اسحق رابين"، عندما سئل من هو الفلسطيني الجيد؟، قال: "الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت، الذي لا أثر له، ولا فاعلية له" ويتضح ذلك جليا؛ أنه عندما حاولت الإدارة الأمريكية تقوية الرئيس عباس على حساب حركة حماس في أواخر كانون ثان (يناير) 2007م، بمنحه (86) مليون دولار لتقوية الأجهزة الأمنية، فتصدت لها عضو الكونغرس "نيتا لوي" الديمقراطية من "نيويورك" وهي مدافعة دائمة عن إسرائيل، وترأس لجنة حيازة فرعية مهمة، وأوقفت الطلب1.

إن الوعود الكبيرة التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها؛ بأنها ستقف إلى جانب الرئيس عباس في عملية التسوية مع الإسرائيليين، ذهبت أدراج الرياح تحت وطأة اللوبي الصهيوني، ولم تستطع إدارة "بوش" حتى تقديم المساعدات المالية لسلطة عباس، بالرغم من تنفيذ عباس الالتزامات المطلوبة منه، خصوصاً في مجال الإصلاح الأمني والإداري.

"إن الإدارة الأمريكية، التي لم تقدم شيئاً للرئيس عباس على الصعيد السياسي يكسبه، ويكسب حزبه المعتدل – وفقاً للرؤية الأمريكية – شعبية أكبر والتفاف شعبه حول سياسته، دفع الناخب الفلسطيني للتوجه نحو خيارات أخرى، وهنا تكمن المعادلة المقلوبة في سياسة الإدارة الأمريكية، فهي التي هددت وحاربت وصول حركة حماس إلى السلطة، وفي نفس الوقت أفشلت الرئيس عباس، من خلال ترك إسرائيل دون الضغط عليها، للدخول في علمية تفاوض، تُفضي إلى تسوية سلمية تقود إلى دولة فلسطينية2.

---

[1] (Helen) Cooper: "splits Emerge Between U.S and Europe over did for Palestinians". **New York Times** February 22, 2007, and Eli lake; "N.Y. Lawmaker Freezes $86 Meant for Abbas, **New York Sun**, February, 14, 2007.

[2] والت: مرجع سبق ذكره ، ص 324.

وهنا يتضح أكثر فأكثر، التضارب في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والرئيس عباس بشكل خاص، لأنه يمثل قمة هرم النظام السياسي الفلسطيني، وبالتالي فإن "شارون"، ومن خلفه الإدارة الأمريكية، إذا كنا نتحدث بلغة الحسابات السياسية، ساهمت مباشرة في فوز حركة حماس الانتخابي في كانون ثان (يناير) 2006م، من خلال رفض التفاوض مع عباس، والحيلولة دون تحقيق فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني1.

وفي هذا السياق، كتب محرر العمود الافتتاحي في صحيفة "هآرتس برادلي بورستون"، قبل الانتخابات: "لو بدا لكم أن إسرائيل هي مديرة حملة حماس في انتخابات البرلمان الفلسطيني الأسبوع المقبل، فإن القليلون سيتعرضون وبخاصة حماس، فبوجود حماس في السلطة أصبح لإسرائيل سبب آخر فيعدم التفاوض مع عباس، وصار هناك احتمال أقل؛ في أن تدعمها إدارة بوش إلى التفاوض مع الفلسطينيين2.

مما سبق نستنتج أن الإدارة الأمريكية تتقن فن اللعب على التناقضات، وقد اتخذت هذا الأسلوب أداة مستمرة في تعاملها مع القضية الفلسطينية، فهي تحاول تقوية أشخاص معينين على حساب أشخاص آخرين، ليس حباً فيمن تحاول تقويتهم؛ وإنما لإضعاف الطرفين معاً، وهذا ما حصل بالفعل، فعندما أشادت الإدارة الأمريكية بجهود الرئيس عباس؛ وبأنه الأمل في الوصول إلى السلام، ولم تقدم شيئاً له في هذا الاتجاه؛ فإنها أضعفت من مكانته الداخلية والدولية، وأصبح الكثير من الفلسطينيين ينظرون إلى سياسة محمود عباس، بأنها خاطئة، وفي نفس الوقت، فإن محاربتهم لحماس وفرض الحصار عليها، أكسبها تعاطفاً جماهيرياً شعبياً، باعتبارها عنصر ممانعة للسياسة الأمريكية، الرامية إلى عدم إعطاء الفلسطينيين أي من حقوقهم، الأمر الذي زرع بذور الشرخ في الصف الفلسطيني.

ومن هنا أصبحت الأمور تسير بالشكل الذي تريده إسرائيل، ومعها الإدارة الأمريكية، نحو نقل المعركة إلى الداخل الفلسطيني، تماماً مثلما فعلت عند طرح خريطة الطريق، حيث جعلت من الإصلاح مطلباً أساسياً وتناست دور الاحتلال فيما وصلت إليه السلطة، ومن تردي في أوضاعها، وبالتالي أرادت

[1] (Akiua) Eldar: "Who Needs Abu Mazen" **Ha'aretz**, Noveber, 7, 2005.

[2] (Bradley) Busrston "Hamas R. U s"**Ha'aretz**, January 18,2006.

إسرائيل والولايات المتحدة، جعل المشكلة فلسطينية بحتة، أي أن المشكلة تكمن في الفلسطينيين أنفسهم، بغض النظر عما إذا كانت تقف مع عباس أم مع حماس.

وأرادت أن توصل للعالم؛ أن الفلسطينيين غير قادرين على توحيد وجهة نظرهم السياسية، وبالتالي لا يمكن الخوض في اتفاقيات، طالما هناك اختلاف في وجهات النظر، وعدم اتفاق بين الفلسطينيين أنفسهم.

الفصل الرابع

الدبلوماسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2006- 2008م)

تمهيد:

منذ أن أعلنت حركة حماس عزمها المشاركة في الانتخابات التشريعية، التي تم عقدها ي كانون ثان (يناير) 2006م، أعلنت إسرائيل أنها ستعرقل خوض حماس للانتخابات التشريعية، وحذرت الفلسطينيين من فوزها في تلك الانتخابات؛ وأكدت أن دخولها للحياة السياسية الفلسطينية، سيعرض الفلسطينيون للخطر السياسي، وحذر "شارون" من أن مشاركة حماس في الانتخابات، ستكون تطوراً سبياً وخيراً على مسيرة السلام، وفي سياق متصل قال "شاوول موفاز" أنه لا ينبغي تمكين حركة إرهابية من التنافس في انتخابات السلطة الفلسطينية.

بناءا على ما سبق سنحاول شرح هدا المبحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الاول : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م

المبحث الثاني : مؤتمر أنابوليس (نوفمبر) 2007م

المبحث الثالث : نتائج مؤتمر أنابوليس

المبحث الرابع : دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس

المبحث الأول : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م

استجابت الإدارة الأمريكية، وأعلنت مساعدتها ودعمها لهذه الرؤية الإسرائيلية[1]، ونجح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، باستصدار قرار من مجلس النواب الأمريكي يعرب عن معارضته مشاركة حماس في انتخابات السلطة الفلسطينية، ويتضمن هذا القرار تهديداً بوقف تدفق المنح إلى السلطة الفلسطينية، إذا ما شاركت حماس في الانتخابات2، ولكن بفعل جهود الرئيس عباس، خاصة الزيارة التي قام بها "لواشنطن"، والتي استطاع من خلالها إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة مشاركة حماس في الانتخابات، لإغلاق ملف الانتفاضة، وفتح ملف التسوية السياسية وفق خارطة الطريق، وأوضح للإدارة الأمريكية الإيجابيات المتوقعة، من دخول حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والعمل وفق ضوابطه، وهي مقاعد الأقلية، وبناء على هذا الشرح، بدأ الموقف الأمريكي يلين، في اتجاه دعم إجراء الانتخابات حتى لو شاركت فيها حركة حماس3.

ولقد جاء هذا الموقف دعماً لشعار الإصلاح السياسي، الذي ترفعه واشنطن في المنطقة، والتي أرادت من خلاله إقامة دولاً ديمقراطية غير تسلطية، وهذا ما تم طرحه في مشروع الشرق الأوسط الكبير. وهذا ما سنناقشه في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات التشريعية 2006م.

المطلب الثاني : سياسة الولايات المتحدة تجاه حكومة حماس.

المطلب الثالث : موقف الإدارة الأمريكية من حكومة الوحدة الوطنية 2007م.

---

[1] أحمد إبراهيم محمود (وآخرون): **حال الأمة العربية 2006 – 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج**، تحرير: أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 97.

[2] نفس المرجع، ص 97.

[3] على الجرباوي: **فلسطين والرحلة الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 66، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006م، ص14.

المطلب الأول : الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات التشريعية 2006م:

سرعان ما تبدلت المواقف مع ظهور النتائج، التي أفرزتها الانتخابات التشريعية الفلسطينية في (25) كانون ثان (يناير) 2006م1، بالرغم من الموافقة المبدئية للولايات المتحدة للرئيس عباس على إجراء الانتخابات في موعدها بمشاركة حماس2، وبدأت تتعامل بالتهديدات السباقة قبل وأثناء الانتخابات، وترجمتها واقعياً فإن التصريحات التي أدلت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس" عقب فوز حماس مباشرة، والتي أشرات فيها، بأن الإدارة الأمريكية ستواصل تقديم مساعداتها إلى السلطة الحالية التي يرأسها محمود عباس، وأن الولايات المتحدة غير مستعدة لتمويل منظمة تدعو إلى تدمير إسرائيل، وتدعو إلى العنف وترفض تغير التزاماتها في إطار اتفاق السلام3.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس "بوش" لشبكة (سي، بي، اس، نيوز الأمريكية): أن على حماس أن تتخلص من هذا الجزء في حزبها، هذا الجزء المسلح والعنيف، وثانيا: عليهم أن يتخلصوا من برنامجهم السياسي الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، إذا لم يفعلوا ذلك لن يتعامل معهم، ولن يتم تقديم برامج المساعدات4.

إن هذه المواقف من قبل مسئولي الإدارة الأمريكية، بشأن فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية5؛ تؤكد أن الديمقراطية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيزها، لا تحكمها معايير محددة ومتساوية، وتصطدم مع القيم التي تبشر بها "واشنطن"، وسياسة الانتقائية الشديدة التي تتخذ منها واشنطن، منهجاً لسياستها تجاه الديمقراطية.

---

[1] بلال الحسن: **سياسة التجويع الأمريكية للفلسطينيين وكيفية الرد عليها**، صحيفة الشرق الأوس 2006/5/21، العدد 19936.

[2] عماد جاد: **فلسطين بين حكومة حماس وسلطة فتح الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 146، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2006م، ص 116.

[3] الجرباوي: مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[4] توفيق المديني: ***حركة حماس من المقاومة إلى السلطة***، **مجلة حوار العرب**، العدد 16، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، مارس 2006م، ص18.

[5] نتائج عن الانتخابات فوز كبير لقائمة التغيير والإصلاح (قائمة حماس)، بحصولها على 74 مقعداً (56% من | أصوات الناخبين)، بواقع 29 مقعداً وفق نظام القائمة النسبية، و45 مقعداً وفق نظام الدوائر، وفي المقابل حصلت قائمة حركة فتح على 45 مقعداً (34% من أصوات الناخبين)، بواقع 28 مقعداً وفق نظام القائمة النسبية، 17 مقعداً وفق نظام الدوائر، للمزيد من التفاصيل انظر: **http://www.elections.ps**

إن هذه السياسة تبين خطأ الإدارة الأمريكية في تبريرها، للدعم والامتيازات التي تحظى بها إسرائيل، إلى كونها دولة ديمقراطية صديقة، في محيط الديكتاتوريات، وفي نفس الوقت فإن الديمقراطية والشرعية التي تتمتع بها حركة حماس، من خلال الانتخابات، لا تؤمن لها الحماية، بل رأت الولايات المتحدة ضرورة العمل، على حصار حركة حماس والإطاحة بعها، رغم أن تتمتع بالشرعية القانونية، من خلال حصولها على الكم الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي1. ولقد شكل هذا السلوك الأمريكي، التفافاً وانقلاباً على الديمقراطية التي تدعو لها الولايات المتحدة، وهذا ليس جديداً على السياسة الأمريكية، فهي تمارس ذلك ضد كل الديمقراطيات المناوئة لمصالحها، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية تدعم فقط العملية الديمقراطية، إذا أفرزت نتائج مناسبة لها، وتتعاطى مع سياساتها مهما كان مسمى هذه الحركة2، ولقد رأت الولايات المتحدة، أن فوز حماس في الانتخابات كحركة إسلامية، يضر بتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت فهو يشكل تهديداً لإسرائيل الحليف، ذي الأهمية الخاصة في تحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط3.

كذلك رأت الولايات المتحدة في وصول حركة حماس إلى سدة الحكم، كأول اختراق إسلامي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين للحكم في العالم العربي، ونجاح الحركة في حكمها يعني أن هذه التجربة ستنتقل إلى البلدان العربية الأخرى4.

بناء عليه، سعت الإدارة الأمريكية إلى القيام بكل ما يلزم، للحد من آثار فوز حركة حماس في الانتخابات، والوقوف في وجه الحركة على أكثر من صعيد، مستخدمة كافة الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك، ولعزلها على المستوى الداخلي والخارجي، والسعي لإسقاط حكومتها التي تم تشكيلها من أعضائها فقط5.

فقط5.

[1] جاد: **فلسطين بين حكومة حماس وسلطة فتح "الرؤية الإسرائيلية لفوز حركة حماس**، مرجع سبق ذكره ، ص 116.

[2] الجرباوي: مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[3] عبد الإله بلقزيز: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 110.

[4] عبد الحي علي قاسم: **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس (2000–2006)**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص 126.

[5] نفس المرجع، ص 127.

المطلب الثاني : سياسة الولايات المتحدة تجاه حكومة حماس:

"من الوسائل التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه حماس بعد وصولها للحكم، فرض حصار سياسي داخلي وخارجي عليها، فبمجرد وصول حماس إلى السلطة من خلال الانتخابات في 26 كانون ثان (يناير) 2006م، وقيامها بتشكيل الحكومة، فرضت الولايات المتحدة حصاراً سياسياً شاملاً، هدفت من ورائه إفشال الخط السياسي الذي تنتهجه الحركة، فحذرت الإدارة الأمريكية عقب ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، من مشاركة أعضاء من حماس في أي حكومة"[1].

وبعد تشكيل الحكومة ومنحها الثقة من الرئيس محمود عباس، ومن ثم من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني، عكفت الإدارة الأمريكية على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها، لإفشال برنامج الحكومة التي تقودها حماس، وبالفعل شكل الحصار السياسي الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، أهم وأكبر العقبات التي واجهت حماس؛ لأنه لقى تفاعلاً دولياً كبيراً[2]، وبذلك الحصار السياسي لحكومة منتخبة، وتحظى بشرعية من قبل الشعب الفلسطيني، وضعت الإدارة الأمريكية نفسها في موقف متناقض، ففي الوقت الذي تعترف فيه بشرعية الانتخابات ونتائجها، تنقلب على الديمقراطية الفلسطينية تحت مسوغات واهية[3]؛ كالادعاء بأن الديمقراطية والإرهاب لا ينسجمان مع بعضهما[4] ، ولم تكتف الإدارة الأمريكية بفرض الحصار على حكومة حماس فحسب، بل عملت على المستوى العربي الإقليمي والدولي، لتعزيز هذا الحصار، وإعطاءه شرعية دولية[5].

---

[1] جاد: مرجع سبق ذكره ، ص 116.

[2] تفاعلت كثير من الدول مع هذا الحصار، خصوصاً دول الاتحاد الأوروبي، التي منعت أي: اتصال بالحكومة الجديدة، كذلك استجابت الدعوة الأمريكية بعض الدول العربية مثل: مصر والأردن والسعودية والإمارات، للمزيد من التفاصيل، انظر: قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 128، 129.

[3] قصي حامد: **دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين** (ولاية الرئيس جورج بوش الابن (2001-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2008، ص175.

[4] نهاد الشيخ خليل: **كيف يتحرك الاحتلال لمحاصرة حماس على المستوى الدولي وكيف ترد الحكة**، مجلة فلسطين المسلمة، العدد 4، السنة 24، أبريل 2006، ص 44.

[5] عبد الإله بلقزيز: مرجع سبق ذكره ، ص 110.

أما على المستوى العربي، فقد سعت الإدارة الأمريكية لحصار حركة حماس على المستوى العربي، من خلال ممارسة بعض الضغوط المختلفة، عن طريق تلويحها ببعض الأوراق التي تمتلكها، وتستطيع من خلالها ابتزاز الأنظمة العربية، فمسألة الإصلاحات السياسية، والمساعدات المشروطة، واستخدام نفس الفزاعة (البديل الإسلامي)، جعل بعض الأنظمة العربية تتساوق مع وجهة النظر الأمريكية تجاه حركة حماس1.

وبناء عليه، فالدعوات التي تلقتها حكومة حماس من بعض الدول العربية بعد الانتخابات مباشرة، سرعان ما سحبت عندما أدركت تلك الحكومات مستوى الغضب الأمريكي في حال استقبالها لأي من ممثلي الحكومة، ومن هذه الدعوات التي وجهت لوزير خارجية الحكومية الفلسطينية من عدة دول عربية، ولكن قبل ساعات من الاجتماع المزمع، كان يتم إلغاء هذا الاجتماع، وهذا السلوك الذي ظهر من قبل عدة دول عربية، بدرجات متفاوتة، هو محاولة لإرضاء الولايات المتحدة2.

وبالتالي فإن عدم حصول حماس على قبول عربي واسع ومؤثر، باستثناء سوريا وقطر، يعود إلى الضغط الأمريكي والإسرائيلي على تلك الدول العربية لمقاطعتها، ولم تقف الأمور عند هذا الحد، فتم تشديد الحصار السياسي والدبلوماسي، على قادة حركة حماس ووزراء الحكومة الفلسطينية، وعدم السماح لهم بزيارة بعض العواصم العربية3.

وعلى المستوى الإقليمي، فقد ضغطت الإدارة الأمريكية، لتقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي في اللقاءات التي تعقدها حكومة حماس، ونجد تلك جلياً أثناء زيارة وفد حماس إلى تركيا، حيث اعتذرت الحكومة التركية، عن اللقاء بوفد حركة حماس، والتقى وزير الخارجية التركي عبد الله غُل بوفد حماس بصفته الحزبية، وليس بصفته الحكومية4.

---

[1] أبو بكر الدسوقي: الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2006م، ص 121.

[2] عزمي بشارة: **فلسطين على أين، المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، بيروت، 2006/6/7م، ص 12.

[3] عبد الإله بلقزيز: **حماس وفتح والرئاسة لعبة الأخطاء القاتلة، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 330، بيروت، أغسطس (آب) 2006م، ص 23.

[4] الجرباوي: مرجع سبق ذكره ، ص 21.

كما استطاعت الإدارة الأمريكية، ممارسة ضغوطاً على تركيا، لقطع الطريق على أي عملية اتصال بينها وبين حركة حماس، ومارست ضغطاً شديداً على حكومة العدالة والتنمية في تركيا لتثبيت ذلك، فالتواطؤ الأمريكي عن نشاطات الحزب الوطني الكردستاني ونشاطاته الإرهابية، وقضية الصراع حول "كركوك"، وتدخلات العسكر في الحياة السياسية التركية، إضافة إلى عدم لجم جناح اليمين الفرنسي في معارضة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، كل هذه الضغوط كانت تهدف الإدارة الأمريكية من ورائها للضغط على الحكومة التركية لتتبنى مواقف أكثر تشدداً تجاه حركة حماس1، لكن الموقف التركي لم يلتزم بما طلبته الولايات المتحدة، ولذلك تعرض لانتقادات أمريكية كثيرة2.

أما على المستوى الدولي، فقد اتحدت المواقف الأمريكية والأوروبية، بحجب المساعدات الدولية عن السلطة الفلسطينية، بهدف ابتزاز الحركة سياسياً؛ إن لم تمثل الحركة لمطالبهم المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن خيار المقاومة والعنف، والالتزام بتنفيذ كل الالتزامات والاتفاقيات السابقة دون قيد أو شرط3، وبالتالي فإن موقف الولايات المتحدة وأوروبا، يشترط لرفع الحصار عن الحكومة سواء: أكانت حكومة وحدة وطنية أو حكومة لحماس؛ أن تقبل بالشروط الأمريكية الإسرائيلية، وتوافق عليها الإدارة الأمريكية، عندئذ يمكن للمساعدات الدولية خصوصاً الأوروبية، أن تجد طريقها للفلسطينيين4.

وأعلنت الإدارة الأمريكية؛ أنها لن تتردد في عقد مؤتمرات لدعم أي حكومة تتعاطى مع الشروط الأمريكي، وفي هذا السياق أكدت دول الاتحاد الأوروبي للرئيس محمود عباس مراراً؛ أنها ستدعم أي حكومة وحدة تقبل بشروط الرباعية وتفي بالتزاماتها5.

هذا على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد مارست الإدارة الأمريكية حصاراً مالياً على الحكومة الفلسطينية حكومة حماس، بهدف إسقاطها من خلال تشكيل حلف دولي مقاطع لهذه الحكومة6، ويأتي ذلك ضمن الرؤية الأمريكية التي تدرك تماماً؛ أن الحصار السياسي مهما يكن حجمه

---

[1] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 146.

[2] الدسوقي: مرجع سبق ذكره ، ص 122، وقاسم: مرجع سابق، ص 146.

[3] الدسوقي: مرجع سبق ذكره ، ص ص 120-121.

[4] المرجع نفسة ، ص 120.

[5] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 148.

[6] أبو بكر الدسوقي: **حماس والحصار الدولي.. بين التراجع والصمود**، **مجلة السياسية الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد 165، يوليو 2006م، ص 132.

ومستواه سيظل عديم الفائدة، ما لم يتواز هذا الحصار السياسي مع حصار اقتصادي يعززه، ويؤدي إلى الهدف المطلوب منه؛ من منطلق أن سياسة التجويع كفيلة بتحقيق نتائج سريعة على الواقع الفلسطيني1؛ فإما أن تسقط حكومة حماس تحت ضغط الشارع، الذي يتعرض لحملة تجويع واسعة وبدون أفق للانفراج، أو تطويع موقف الحكومة الفلسطينية لتمرير الاشتراطات الأمريكية الإسرائيلية عليها، وحملها على ضرورة الاستجابة للمطالب الأمريكية2.

إن التصريحات الأمريكية على الدوام قبل الانتخابات وبعدها، وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية مغلفة بلغة التهديد بالمقاطعة والحصار، من خلال حجب المساعدات عن الحكومة3؛ ولأن الإدارة الأمريكية تدرك تماماً ظروف الشعب الفلسطيني؛ الذي لا يستطيع أن يعيش بدون الدعم الخارجي؛ لاعتبارات عدة تفرضها ظروف الاحتلال، وخراب بناه الإنتاجية والاقتصادية، وبالتالي لا يستطيع الاستغناء عن تلك المساعدات المالية الخارجية، من القوى الدولية، وهذا يعني سياسياً؛ أن دول الدعم (أمريكا والاتحاد الأوروبي)، قررت على نحو لا لبس فيه، ممارسة عقوبات جماعية ضد الشعب الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي؛ لأن قرابة نصف ناخبيه صوت لصالح حماس، وهذا هو ثمن موقفهم السياسي4.

أولا : أخذ الحصار الاقتصادي الأمريكي لحكومة حماس :

ثانيا : وقف الدعم المالي عن الحكومة:

إن معرفة الولايات المتحدة وعلمها، بأهمية الورقة المالية وتأثيرها على الساحة الفلسطينية، دفعها كي تعلن قبيل الانتخابات الفلسطينية التشريعية؛ أنها ستوقف الدعم المالي عن السلطة الفلسطينية، إذا شاركت حماس في العملية الانتخابية، خوفاً من تحويل هذه الأموال لقوات حماس العسكرية، أو خشية شراء حماس شعبيتها بأموال أمريكية5، لذلك لجأت الإدارة الأمريكية إلى الكونغرس، لاستصدار قوانين بخصوص بخصوص ذلك، وصوت الكونغرس بغالبية (397) صوتاً ضد (17) لوقف الدعم المباشر للسلطة الفلسطينية، في حالة مشاركة حماس بالانتخابات، وأصدر الكونغرس قانوناً آخر بتاريخ 15 شباط (فبراير)

[1] الحسن: مرجع سبق ذكره، ص 110 .
[2] الدسوقي: مرجع سبق ذكره ، ص 152.
[3] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 133.
[4] بلقزيز: مرجع سبق ذكره ، ص 20.
[5] الدسوقي: مرجع سبق ذكره ، ص 121.

2006م، لوقف الدعم المباشر عن السلطة حتى تعترف حماس بحق إسرائيل في الوجود، وتتخلى عن برنامجها المقاوم، وتباشر المفاوضات مع إسرائيل1.

وبذلك أرادت الإدارة الأمريكية الضغط على حماس، كي تقبل بالاعتراف بإسرائيل، وكافة الالتزامات والاتفاقات السابقة، وتتكيف مع المتغيرات والظروف الدولية الراهنة، وإلا ستواجه عزلة ومقاطعة دولية وإقليمية وعربية شاملة، وهذا ما اختارته حماس، الأمر الذي وضعها في مأزق اقتصادي، جعلها غير قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية لخدمة المواطنين2.

وفي السياق نفسه، أكد "ديفيد وولش" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى؛ أن استمرار تقديم المساعدات لحكومة حماس، يخدم المصالح الأمريكية، ويقطع على إيران وسوريا الطريق نحو دعم حماس، وأردت قائلاً: لم ولن تمد حماس بالمساعدات في إطار الحكومة ولا خارجه، وأن "واشنطن" لن تقدم أية مساعدة مالية لحكومة فلسطينية تقودها حركة حماس؛ وأكد أن الإدارة الأمريكية تسعة إلى عزل حماس مالياً وسياسياً، حتى تواجه صعوبات كبيرة في إدارة الحكم3.

وفي السياق نفسه، قال "هنري هايد" النائب الجمهوري عن ولاية "ألينوي"؛ إن فوز حماس أوقع الولايات المتحدة في معضلة، وأضاف أن قطع المساعدات الإنسانية سيمكن أنظمة إرهابية أخرى مثل: سوريا وإيران من سد الفجوة، التي تنتج عن ذلك، لكن الإدارة الأمريكية، ترى أن مقاطعة الحكومة الفلسطينية هو الحل الناجع في بلد تسلمته هذه الحكومة، وبنيته التحتية مُدمرة، وهي مطالبة بتوفير حلول على الأرض للمواطن البسيط، في مأكله ومشربه وعلاجه وتعليمه، ومشكلاته اليومية المتشابكة، ف يظل وضع حرج واقتصاد منهار وبطالة عالية، وفساد إداري ومحسوبية، وتحت سيطرة وضغوط المحتل الإسرائيلي، ولذلك تصبح الحكومة أمام معضلة لا يمكن أمامها إلا أن تقف عاجزة4.

إن الشرعية السياسية التي اكتسبتها حماس، من خلال فوزها في العملية الانتخابية، لم تسمح لها باعتراف سياسي من قبل الإدارة الأمريكية، التي لا تحبذ مطلقاً أي ديمقراطية تعارض أهدافها، وفي المقابل

---

[1] أسامة عبد الحكيم: **مستقبل العلاقات الأمريكية الفلسطينية في ظل حماس، فلسطين المسلمة**، بيروت، ع3، السنة 24، مارس 2006م، ص 40.

[2] المديني: مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[3] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 157.

[4] عبد الملك محمود: **حماس في قلب اللعبة السياسية**، البيان، المنتدى الإسلامي، العدد 222، مارس 2006م، ص88.

لا مانع لدى الولايات المتحدة الأمريكية من الانقلاب والإطاحة بأي ديمقراطية إذا لم تعجبها، وتؤيد أي ديمقراطية ولو كانت شكلية، إذا أفرزت نتائجها قوى مرغوبة أمريكياً؛ كما هو الحال في العراق وأفغانستان1.

لذلك فرضت الإدارة الأمريكية على حماس، مقاطعة سياسية شملت عدم الاعتراف بها، وقطع التواصل، ورفضت استقبال أي مسئول محسوب عليها؛ في حين أن المسئولين الأمريكيين والأوروبيين كانوا يشيدون بسياسة محمود عباس ومواقفه وحسن نواياه2، واتضح ذلك جلياً من خلال الزيارة التي قامت بها "كونلديزا رايس" إلى المنطقة في تشير ثان (نوفمبر) 2006م، والتي كان ضمن أجندتها الرئيسية على الصعيد الفلسطيني، بث روح الفرقة بين حركتي: فتح وحماس، ومن خلال نسفها لبرامج حكومة الوحدة الوطنية، التي اتفق عليها بين الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ورئيس الوزراء إسماعيل هنيه3، والعمل على فرض الأجندة الأمريكية، بهدف تشكيل حكومة تتفق مع التصورات والضوابط الأمريكية الإسرائيلية، فيما اعتبرت الإدارة الأمريكية تلك الزيارة دعماً كبيراً لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في مواجهة حكومته الشرعية برئاسة إسماعيل هنية، والتي تواجه حصاراً وعزلاً دولياً4.

حاول الساسة الأمريكيون والإسرائيليون من خلال تصريحاتهم، الإشادة بالرئيس عباس، بهدف تعميق وعزيز الخلاف الفلسطيني، وفي الوقت نفسه؛ فإن إسرائيل والولايات المتحدة تعلمان جيداً، أن مثل تلك السياسات تضر بالرئيس عباس بشكل غير مباشر، وتسبب له الإحراج مع شعبه، وبهذا الاتجاه فهي لا تخدمه، بل تحاول تعميق الشرخ في الشارع الفلسطيني، من خلال هذه الاستراتيجية، ولم يكن بوسع الرئيس عباس سوى المضي قدماً في هذا الاتجاه، وتنفيذ سياسته الداعية إلى سحب أي ذرائع إسرائيلية وأمريكية، تهدف إلى تقويض العملية السلمية.

---

[1] عبد الإله بلقزيز: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من "فتح" إلى "حماس"** مرجع سبق ذكره ، ص 110.

[2] فرانسوا بورجا: **محاضرة بعنوان العلاقات الأوروبية العربية،... الصعوبات والتحديات**، أقيمة في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2007/1/29م.

[3] كان الرئيس محمود عباس قد اتفق مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، على العمل بشكل جاد لرفع الحصار عن الفلسطينيين من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية مقبولة دولياً، وجاء ذلك عقب جولات من الحوار لمناقشة مبادرة الأسرى التي تضمنت أفكار وآليات الخروج من مأزق الحصار الدولي، للمزيد من التفاصيل/ انظر: كيالي ماجد: **احتمالات أزمة حكومة الوحدة، صحيفة الحياة اللندنية** 2006/9/28م.

[4] محمود (وآخرون): مرجع سبق ذكره ، ص 112.

إذن في تلك الفترة كان لابد من اتخاذ خطوات جادة، تعيد الأمور إلى نصابها، مع الابتعاد ولو جزئياً عن التجاذبات الدولية، من أجل الوصول إلى صيغ معينة تنهي حالة الحصار التي مارستها الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي تجاه الفلسطينيين، وكانت بدايات ذلك في وثيقة الوفاق التي أطلقها الأسرى الفلسطينيون من داخل السجون الإسرائيلية1؛ وعلى الرغم من طرح الوثيقة للنقاش والحوار، فإنه لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية بهذا الخصوص، وظل الحصار الأمريكي ومن ورائه الدولي مفروضاً على الفلسطينيين، بهدف الضغط عليهم بشكل عام، وليس حماس فقط، للوصول إلى أهداف إسرائيل2.

هذا الضغط الأمريكي على الطرفين، مؤسسة الرئاسة من خلال الدعم المقدم للرئيس عباس، والضغط على مؤسسة رئاسة الوزراء من خلال فرض حصار سياسي ومالي ودبلوماسي خانق تجاهها، وتر الأمور في الشارع الفلسطيني، فعانى الفلسطينيون بشكل كبير من هذا الحصار، لأن الأراضي الفلسطينية لا تعتمد إلا على المساعدات الدولية، ولا تمتلك أي موارد أخرى لتغطية هذا العجز3، مما أدى إلى بروز اختلاف وخلاف علني، حول برنامج كل مؤسسة، لمؤسسة الرئاسة تمثل برنامج حركة فتح السياسي، ومؤسسة رئاسة الوزراء تمثل برنامج حركة حماس، والبرنامجان مختلفان كلياً، وأشبه أن يكونا كخطين متوازيين، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يلتقيا، وساعد الموقف الأمريكي في تعميق الفجوة بين الفريقين، مما قاد إلى استخدام السلاح والاقتتال الداخلي في نهاية المطاف، بين حركتي: فتح وحماس4.

ومهما يكن من أمر، فإن كلا الطرفين يتحملان المسئولية فيما آلت إليه الأمور من تردي اجتماعي وأمني، وفي هذا المقام، فنحن هنا لسنا بصدد تفنيد من هو: صاحب الحق ويزود عنه ومن هو الذي يضطلع بالباطل لاقتناص حق ليس له من الفريقين، إلا أنه بات من المؤكد أن ما حدث ما كان يجب أن يحدث، وأن الطرفين معاً يتحملان وزر المسئولية عما حدث، ولكن بنسب مختلفة.

واستطاعت المملكة العربية السعودية دعوة الطرفين، إلى حوار عاجل يُنهي هذه الفرقة، وهذا ما تمخض عنه اتفاق مكة (8) شباط (فبراير) 2007م، الذي بموجبه تم تشكيل حكومة وحدة وطنية،

---

[1] عوني الحسيني: **هل توقف وثيقة الأسرى الصراع بين فتح وحماس**، **صحيفة الوفد المصرية** 2006/6/10م. العدد 6105.

[2] للاطلاع على بنود الوثيقة، انظر: نفس المرجع.

[3] المرجع نفسة .

[4] محمود (وآخرون)، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

بهدف الخروج من المأزق السياسي السابق، وهذا الأمر يقودنا إلى دراسة الموقف الأمريكي من حكومة الوحدة الوطنية، ومقارنة ذلك الموقف مع حكومة حماس، التي تشكلت عقب فوزها في الانتخابات.

المطلب الثالث : موقف الإدارة الأمريكية من حكومة الوحدة الوطنية 2007م:

لقد تزامنت المبادرة السعودية لرأب الصدع الفلسطيني، مع موقف أمريكي أقل حدة من سابقه؛ رغم أن الولايات المتحدة ما زالت تنظر إلى حماس كخطر في المنطقة، ولم تنتج قلة الحدة تلك عن تغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه حماس ومنهاجها، ومازالت الإدارة الأمريكية ضد وجودها بأي شكل من الأشكال وضد مشاركة أي فريق لحماس في حكومة الوحدة الوطنية، لكن الولايات المتحدة أرادت تهدئة الوضع العربي قليلاً، وترحيل الأزمة الفلسطينية الإسرائيلية ببعض المسكنات الدبلوماسية، بسبب مأزقها في العراق، ومخططها لضرب إيران أو محاصرتها، وبالتالي فهي بحاجة لموقف عربي وسعودي داعم ومؤيد لهذه السياسات1.

ولهذا رأت الإدارة الأمريكية؛ أنه لا بأس بأن تلعب السعودية دوراً، وإن كان محدوداً، أو مرحلياً نسبي يحقق أهدافها المرحلية، وتعيد الوضع في العراق، واحتواء أو ضرب إيران، وفي الوقت نفسه أيدت أوروبا السعودية؛ لأنها أصبحت مُحرجة مما وصل إليه الوضع السياسي والإنساني للشعب الفلسطيني2، وفي الوقت نفسه؛ فإن الولايات المتحدة كانت بصدد تخفيف حدة الاحتقان الشرق أوسطي، على السياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ إعلان الحرب على الإرهاب في أيلول (سبتمبر) 2001م، والمنطقة تعاني من آثار تلك الحملة3.

ويمكن القول، أن سياسة الإدارة الأمريكية الفاشلة في الضغط على إسرائيل، من أجل تقديم أي دعم سياسي للرئيس عباس خلال سنتين من حكمه، هي السبب وراء فشل "رايس" في إقناع الرئيس، بعدم التقارب من حماس، وبالتالي لا مفر سوى باتفاق الطرفين، لذلك لقيت الدعوة السعودية للأطراف الفلسطينية استجابة سريعة للخروج من هذا المأزق، الذي يعاني ويخسر منه الشعب الفلسطيني4، وكذلك

---

[1] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 168.

[2] رعت مكة: **اتفاق مكة كيف جرى وما هي نتائجه**، **فلسطين المسلمة**، العدد الثالث، بيروت، مارس 2007م، ص24.

[3] موسى عطا الله: **من الذي يصنع الفوضى ويشجع الإرهاب**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2006/5/21م، العدد 43655.

[4] محمود (وآخرون): مرجع سبق ذكره ، ص 105.

لما للسعودية من ثقل سياسي واقتصادي وديني على المستوى الإقليمي، وتم التوقيع على اتفاق مكة في (8) شباط (فبراير) 2007م.

وبالرغم من نجاح هذا الاتفاق في إخراج حكومة جديدة، فقد نظرت إليه الإدارة الأمريكية، على أنه نكسة لاتجاهات السلام في الشرق الأوسط، وأنها هي الخاسر الأكبر من اتفاقية مكة وفقاً للمصلحة الإسرائيلية1، ولقد أكد العديد من المحللين والمراقبين، أن هذا الاتفاق شكل نكسة حقيقية لتأثير الولايات المتحدة في المنطقة من خلال إصرارها، بأن تعترف الحكومة الجديدة بإسرائيل، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات السابقة، التي أشار إليها الاتفاق بعبارة أخرى، وهي احترام وليس التزام2.

وعقب اللقاء الذي جمع "أولمرت" وعباس و"رايس"، صرحت الأخيرة لصحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية، أن المناقشات غير الرسمية هي أفضل من المفاوضات، لأن الجلوس في أجواء حميمية يعمل على التقارب بين الطرفين، لتحول إلى أجندة تلقي بظلالها بين حركتي فتح وحماس3.

وعندما تم الإعلان عن حكومة الوحدة الوطنية، استمر الموقف الأمريكي على حاله، ولم يتغير قيد أنملة، متضامناً مع الموقف الإسرائيلي الوحيد، الذي رفض حكومة الوحدة الوطنية، واعتبرها حكومة إرهابية، على الرغم من أن هذه الحكومة قد شملت شخصيات مستقلة، وجاءت بإجماع فلسطيني، وغاب عنها الكثير من الشخصيات غير المرغوبة أمريكياً وإسرائيلياً، ولكن لاشتمالها على بعض الشخصيات من حماس، فقد اعتبرتها الإدارة الأمريكية وإسرائيل، لا تختلف كثيراً عن حكومة حماس، كذلك الموقف الأوروبي لم يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي، فهو متقارب معه إلى حد كبير، وأعلن الاتحاد الأوروبي مخططه لتوسيع المساعدة للفلسطينيين المحتاجين، من خلال آلية مؤقتة، ولكن دون الرجوع للحكومة، ومن خلال تعامل مباشر مع المستفيد، في إشارة لتجاهل حماس4.

وبالتالي يمكن القول، أن الإدارة الأمريكية وبالرغم من سماحها لعقد اتفاق مكة، فإنها لم تقبل بنتائجه، وظلت تمارس نفس الحصار، الذي فُرض على الحكومة التي شكلتها حماس، وعقب فوزها في

---

[1] (Elaine) Shannon: "U.S The Big loser in the Mecca Deal", **Time** February 9, 2007.

[2] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 168.

[3] Suepleming: "low expectations ahead of Rise – Olmert – Abbas, "**Washington post**, February 9, 2007./

[4] Europeans Warn Abbas on mew Government "**Washington post**, February 9, 20.

الانتخابات التشريعية عام 2006م1، فالحصار المالي والسياسي والاقتصادي، ظل مفروضاً على حكومة الوحدة الوطنية، باستثناء بعض الدعم من قبل دول أخرى على استحياء، وبالتالي فإن السياسة الأمريكية كانت واضحة، ولا تقبل بأنصاف الحلول، فإما أن تكون مع الإدارة الأمريكية وتعلن الالتزام بسياستها لكي تتعامل معها؛ وإما أن تقع تحت وطأة حصارها أو ضرباتها2.

وهذا الأمر هو الذي زاد الاحتقان في الشارع الفلسطيني بعد اتفاق مكة، وحاولت الإدارة الأمريكية ومعها إسرائيل إفشال هذا الاتفاق بأي شكل من الأشكال، فالتوافق بين حركتي فتح وحماس لم يكن من مصلحة إسرائيل، فاتبعتا سياسة تفريقيه الهدف منها شرخ وشق الصف الفلسطيني3.

[1] محمود و(آخرون): مرجع سبق ذكره ، ص 105.

[2] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 169.

[3] محمود و(آخرون) : المرجع نفسة، ص 105.

المبحث الثاني : مؤتمر أنابوليس (نوفمبر) 2007م

ظلت الإدارة الأمريكية ثابتة على مواقفها، بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة، وبنت تلك الإدارة سياستها على أساس أن الحكومة الجديدة، مازالت تصطبغ بصبغة حماس، وأن رئيس الحكومة وغالبية أعضائها من حماس، وبالتالي واصلت سياسة الحصار وعدم التعامل الدبلوماسي معها1، وكما بقى موقف الاتحاد الأوروبي ثابتاً على حاله، باستثناء بعض الدول التي سمحت، بنوع من التعامل الدبلوماسي مع حكومة الوحدة الوطنية2.

وبالرغم من أن برنامج الحكومة الجديدة، يتناغم إلى حد ما مع المطالب الدولية، التي وضعت شرطاً لرفع الحصار، حيث أعلن عن برنامج الحكومة متضمناً احترام الاتفاقيات الموقعة من قبل المنظمة والسلطة مع إسرائيل3، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقنع بذلك، وظل حصارها مفروضاً، بل زاد قسوة عن سابقه، الأمر الذي أشعل فتيل الانقسام الداخلي الفلسطيني بشكل علني، فاستطاعت إسرائيل ومعها الإدارة الأمريكية من خلال سياستهما توسيع الفجوة بين فتح وحماس، من خلال الدعم الذي أعلنت عنه للسلطة الفلسطينية فيما يخص الأجهزة الأمنية فقط4، وكذلك فإنها أعلنت عن إرسال الجنرال "دايتون"، لتدريب وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في مواجهة حماس، وأعلنت الإدارة الأمريكية هذا الهدف على الملأ5.

---

[1] قاسم: **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس**، مرجع سبق ذكره ، ص 170.

[2] نفس المرجع، ص 171.

[3] أسعد تلمحي: بعد حصوله على تأكيد من بوش بأن واشنطن ستقاطع الحكومة الفلسطينية إذا لم تلتزم بشروط الرباعية .... شروط أولمرت للاعتراف بحكومة الوحدة تحدد سقف القمة الثلاثية في القدس، **صحيفة الحياة اللندنية** 2007/2/19م/ العدد 16026.

[4] إبراهيم غالي: **الموقف الدولي من حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية**، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، العدد 148 مؤسسة الأهرام ، القاهرة 2007/4/1م، ص 32.

[5] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 170.

إن إرسال الجنرال الأمريكي "دايتون" في هذه الفترة تحديداً، يأتي كمن يصب الزيت على النار، وحقيقة الأمر أن الإدارة الأمريكية لا تسعى إلى تقوية الأجهزة الأمنية التابعة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بقدر سعيها إلى تعميق الخلاف الفلسطيني1.

وهذه السياسات ودلالتها، دفعت حماس للاعتقاد بأن أجهزة السلطة الفلسطينية، ماضية في طريقها نحو إزالة حماس2، الأمر الذي نظرت إليه بخطورة شديدة، وشعرت بأن خطراً يهدد وجودها، وأن الولايات المتحدة وإسرائيل تسعى إلى إزالتها، من خلال أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية، مما دفع حماس على خطوة استباقية من وجهة نظرها، هي: السيطرة على قطاع غزة بأي ثمن3، فاستطاعت حماس في (14) حزيران (يونيه) 2007م، إحكام سيطرتها على قطاع غزة، بعد أن هاجمت مقرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، واعتقلت من فيها وقتلت بعضهم، ولم يعد في قطاع غزة أي وجود، إلا لحركة حماس وأجهزتها العسكرية والمدنية4.

وعليه، فإنه لم يكن ثمة دور كبير للاستقطاب والتجاذب الكبيرين بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة كل طرف منهما كسر الآخر، بقدر ما للعوامل الخارجية من تأثير كبير، في إفشال الاتفاقات السابقة بينهم، خصوصاً اتفاق مكة الذي مهد لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية5.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الأول : موقف الإدارة الأمريكية من سقوط القطاع بيد حماس

المطلب الثاني : مؤتمر أنابوليس (نوفمبر) 2007م

المطلب الثالث : دلالات مؤتمر أنا بوليس

المطلب الرابع : محاولة الرئيس بوش تحسين صورته المهزوزة

---

[1] محمد جمعة: **الأزمة الفلسطينية الداخلية.. إلى أين**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليه 2007م.

[2] عبير ياسين: **إشراك حماس بعد اتفاق مكة، قراءات استراتيجية**، العدد 6، مؤسسة الأهرام، القاهرة2007/6/1م، ص ص 18-19.

[3] المرجع نفسة ، ص 22.

[4] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 170.

[5] المرجع نفسة .

المطلب الأول : موقف الإدارة الأمريكية من سقوط القطاع بيد حماس:

أعلنت الولايات المتحدة رفضها لما قامت به حماس في غزة، وشنت الإدارة الأمريكية هجوماً إعلامياً على حماس، معتبرة ما حصل انقلاب على الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية1، وبناء عليه، زادت الإدارة الأمريكية من حصارها على حماس حكومة وحركة، وهذا الحصار لم يكن فقط اقتصادياً، بل شمل أنواع مختلفة من الحصار السياسي والدبلوماسي2.

وأيدت الإدارة الأمريكية كل الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس، من إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي ترأسها حماس والمشكلة وفقاً لاتفاق مكة، وتشكيل حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض، تحولت بعد شهور قليلة إلى حكومة تسيير أعمال، وفي السياق نفسه، أعلن الرئيس عباس أن حركة حماس خارجة على القانون، ومنقلبة على الشرعية الفلسطينية، وأصدر مجموعة قرارات رئاسية تُجرم قانوناً كل من يتعامل مع حركة حماس في ظل وضعها الجديد، واتخذ مجموعة من إجراءات، التي تهدف إلى تفكيك المؤسسات الاجتماعية والأهلية، التي تشرف عليها حماس، وتشكل أدوات الحركة في الانتشار والحصول على تأييد الفلسطينيين3.

هذا التأييد الأمريكي لسياسات الرئيس محمود عباس، يأتي في سياق تعميق الخلاف بين الطرفين، بحيث يصبح من الصعب عليهما التحاور مرة أخرى، لأن الإدارة الأمريكية سعت منذ وصول حماس على الحكم إلى تعميق الخلاف بينها وبين حركة فتح4، وأيدت الإدارة الأمريكية المرسوم الرئاسي الصادر بتشكيل حكومة طوارئ يرأسها سلام فياض، وعليه أصبح الحديث عن أي تقارب أو حوار غير وارد، لأن الفجوة اتسعت بفضل الجهود الأمريكية5.

---

[1] سليم نصار: **هل تعلن حماس ميني دولة فلسطينية في قطاع غزة**، صحيفة الحياة اللندنية 2007/6/16م، العدد 16143.

[2] طه عبد العليم: **قراءة في معنى انقلاب حماس**، صحيفة الأهرام المصرية 2007/6/17م، العدد 44022.

[3] حسن أبو طالب: **الدور السعودي ... حدود الاشتباك مع شأن معقد، السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 170، أكتوبر 2007م، ص 118.

[4] ياسين: مرجع سبق ذكره ، ص 24.

[5] ياسر الزعاترة: **الوضع الفلسطيني الراهن إلى أين ،مجلة موازين**، مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، لبنان 11 أبريل 2007، ص 12.

أولا : موقف الإدارة الأمريكية من حكومة الطوارئ:

تم تشكيل حكومة الطوارئ في "رام الله" عقب الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة، والتي أسفرت عن سيطرة حركة حماس على القطاع، وحظيت حكومة الطوارئ باعتراف ودعم دولي سخي1، فالإدارة الأمريكية على مختلف المستويات الرسمية والدبلوماسية، من الرئيس "بوش" إلى"كوندليزا رايس" وغيرهم، أكدوا دعمهم الكبير لحكومة الطوارئ ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، باعتباره وحيد الشرعية الفلسطينية من وجهة نظرهم، وأكدوا عزمهم على فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، من خلال حكومة الطوارئ2.

وفي نفس السياق أعلنت إسرائيل عن أملها الكبير، في تحريك عملية السلام مع حكومة الطوارئ ووافقت على الإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية، التي تحتجزها إسرائيل منذ وصول حركة حماس إلى السلطة بطلب أمريكي3، كما أكد الاتحاد الأوروبي دعمه لحكومة الطوارئ، وتأكيده على شرعية الرئاسة، إضافة إلى اعتراف معظم الدول العربية بحكومة الطوارئ وشرعية الرئاسة، وهذا يدل على أن الإدارة الأمريكية هي صاحب القول الفصل في مجريات الأحداث الفلسطينية، وحياة الفلسطينيين السياسية الداخلية، ومن تؤيده الولايات المتحدة يؤيده جمع كبير من العالم، ومن ترفضه الولايات المتحدة ، يُرفض من جمع كبير من العالم4.

إن السياسة الأمريكية تجاه الخلافات الداخلية الفلسطينية، أثبتت أنها لا تريد للفلسطينيين البقاء بل الفناء، ليس بآلة الحرب الإسرائيلية، بل بآلة الحرب الفلسطينية نفسها، والمؤسف أن كل من: فتح وحماس يتحملان مسئولية ما حصل، وكل منهم له دور، سواء بعلمه أو بدون علمه في تراجع القضية الفلسطينية إلى الوراء.

ولتعميق الخلاف ساندت الإدارة الأمريكية مؤتمر انعقد في "شرم الشيخ"، لدعم الرئيس عباس وحكومته، إمعاناً في عزل دبلوماسي لحركة حماس، وضم هذا المؤتمر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس

---

[1] خالد الحروب: **سقوط حل الدولتين في فلسطين وقيام الدول الثلاث**، **صحيفة الحياة اللندنية** 2007/6/20م، العدد 16147.

[2] أحمد العرب: **القضية الفلسطينية في طريق التصفية**، **صحيفة الوفد المصرية**، 2007/6/22م، العدد 6337.

[3] حسين عبد الرازق: **قمة الخائفين في شرم الشيخ**، **صحيفة الوفد المصرية** 2007/6/29م، العدد 6343.

[4] محمد السيد سعيد: **وحدة القيادة أم الاتحاد من أجل البقاء**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2007/6/18م، العدد 44023.

الوزراء الإسرائيلي "أيهود أولمرت" والمضيفين: الرئيس المصري حسني مبارك، وعاهل الأردن عبد الله الثاني، وفي مستهل اللقاء أعلن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، بأن محور القمة يتعلق ببناء جديد للثقة بين الفلسطينيين وإسرائيل1.

ولكن على ما يبدو، فإن الهدف الرئيس من القمة، هو دعم الرئيس محمود عباس وحكومة الطوارئ، تأكيداً للوعود الدولية التي قطعتها الولايات المتحدة وبعض الدول العربية، في إطار خطة عملية للرئاسة الفلسطينية، عقب سيطرة حماس على غزة، من حيث توفير الدعم اللازم سياسياً ومالياً للرئيس عباس، من أجل تمكينه من المضي قدماً في المفاوضات السياسية، حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتهيئة الأمور للرئيس لعقد انتخابات برلمانية مبكرة داخل الأراضي الفلسطينية2، ويأتي هذا الدعم المالي والسياسي للرئيس عباس من قبل الإدارة الأمريكية، لضرب قوة حماس وإسقاط نفوذها في الشارع الفلسطيني3.

قد يعتقد البعض أن عقد هذه القمة، يأتي في سياق الوصول إلى حل يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية، ولكن المتحدث باسم مكتب وزارة الخارجية الإسرائيلية عقب المؤتمر، أعلن بأنه "لا يمكن التفكير بالمفاوضات، طالما أن الفلسطينيين منقسمون بهذا الشكل، وإنه على عباس أولاً كسب دعم هؤلاء الذين انتخبوا حماس، ودعم إسرائيل عباس بأقصى ما تستطيع وتقديم الكثير من التسهيلات لنجاحه وبسط سيطرته، ولكن لا يمكن الحديث عن تنازلات، طالما أن عباس عاجز عن تلبية الضمانات الأمنية لإسرائيل، وطالما لا يوجد ضمان لعدم سعيه إلى المصالحة مع حماس4.

المطلب الثاني : مؤتمر أنابوليس (Annapolis Conference)

انعقد مؤتمر أنابوليس في (27) تشرين ثان (نوفمبر) 2007م، في كلية البحرية للولايات المتحدة الأمريكية في "أنابوليس": بولاية "ماريلاند" وتم التنظيم والتحضير للمؤتمر من قبل الولايات المتحدة،

[1] عبد الرازق: **قمة الخائفين في شرم الشيخ**، مرجع سبق ذكره ، ص 102.
[2] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 173.
[3] مرجع سبق ذكره ، 173.
[4] نفس المرجع، ص 174.

بإشراف وزيرة الخارجية "كوندليزا رايس"، واستمر المؤتمر ليوم واحد1، وسعت الإدارة الأمريكية من خلال هذا المؤتمر، إلى المساعدة في التوصل إلى اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين2، وحاولت إحياء خارطة الطريق، كما سعت الإدارة الأمريكية حسب تصريحاتها، إلى إنجاح رؤية حل الدولتين للرئيس "بوش" ، وقيام دولة فلسطينية مع نهاية فترة رئاسة الرئيس "بوش"3.

وأكدت الولايات المتحدة عن رغبتها في إنجاح المؤتمر، والعمل من أجل بدء مفاوضات مكثفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحشد الدعم الدولي لإقامة دولة فلسطينية، لكن هذا الحدث الأمريكي كان معلناً منذ فترة، وبالتالي لا جديد إن لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على إسرائيل، فلم يتم تحديد جداول زمنية تتناسق وهذا الهدف لتحقيقه، ولم تصدر رؤية حقيقية، وبالتالي لم ينتج ما يسعد الفلسطينيين، لرفض الجانب الإسرائيلي التطرق والالتزام بأي جداول زمنية، لإقامة الدولة الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر، إنه بالرغم من أن المؤتمر يخص الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد تم دعوة أكثر من (40) دولة ومؤسسة دولية، معظمهم غير ذي صلة بالموضوع مباشرة والهدف، من دعوة الدول العربية غير المرتبطة بالصراع، هو التطبيع مع إسرائيل4.

وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك، من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت"، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي5، وصرحت عقب المؤتمر وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس"، بأن الولايات المتحدة ستحاول المساعدة في التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، خلال السنة القادمة 2008، وأضافت "رايس" أن الطرفين وافقا على العمل، على إقامة دولة فلسطينية مستقلة نهاية العام القادم6.

---

[1] http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE5300VX20090401?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true 1/4/2009

[2] ثناء يوسف: **أسرار اجتماع أنابوليس، صحيفة الأخبار المصرية** 2007/11/30م، العدد 17352.

[3] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7112000/7112610.stm.27/11/2007.

[4] عماد جاد: **إسرائيل ولقاء أنابوليس، العودة إلى خريطة الطريق، مجلة السياسة الدولية**، العدد 171، م، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2008م، ص 106.

[5] للاطلاع على نص الوثيقة، انظر: **نص الوثيقة الإسرائيلية المشتركة**، صحية الأخبار المصرية 2007/11/28م، العدد 17350.

[6] http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7112000/7112610.stm.

المطلب الثالث : دلالات مؤتمر أنا بوليس

أولا: تعزيز الانقسام الفلسطيني:

منذ إعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" عن تبنيه عقد مؤتمر في خريف 2007م، للتباحث حول سبل تسوية للقضية وتطبيق رؤيته المحددة للحل، ممثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جوار إسرائيل، دار جدل كبير حول معنى الإعلان عن هذا المؤتمر، بعد سيطرة حماس على غزة، والانقسام الفلسطيني الحاصل1، فقد أرادت الإدارة الأمريكية بهذا المؤتمر والإعلان عنه في ذلك التوقيت، استثمار وتكريس الانقسام الفلسطيني، بحيث يصبح مجرد قبول الرئيس عباس بالمشاركة في هذا المؤتمر تكريساً للانقسام ما بين الضفة وغزة وبين فتح وحماس، لأن الإدارة الأمريكية ترى في هذا الانقسام مبرراً لسياستها التي تدير الصراع، دون الدخول في تفاصيل الحل، التي تتضمن آليات وجداول زمنية وإرادة صادقة2.

لكن الإدارة الأمريكية ومعها إسرائيل، لا يسعيان على الحل بقدر إعطاء مسكنات لاستمرار الحال على ما هو عليه، واعتبر "يراه ميكائيل" الباحث بالمعهد الفرنسي للدراسات الاستراتيجية، أن "بوش" يستهدف الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، من خلال تعميق الشرخ الفلسطيني الداخلي وإحداث انشقاق داخل الساحة الإقليمية، وذلك بموجب نظرية الفوضى البناءة3.

ومهما يكن من أمر، فإن التوقيت الذي أعلن فيه عن المؤتمر، فيه دلالة واضحة على أن الإدارة الأمريكية تستثمر الظروف الفلسطينية الداخلية، لتمرير رؤيتها المتفقة دوماً مع الرؤية الإسرائيلية، فالانقسام الفلسطيني هو الذي مهد لهذا المؤتمر.

فالرئيس "بوش" تولي الرئاسة منذ مطلع العام 2001، ولم يعلن عن مؤتمر السلام إلا في أواخر العام 2007م، مع أن الفترة السابقة كان مناخها أفضل، لعقد مؤتمر دولي للسلام، خصوصاً أنه أعلن عن رؤيته لحل الدولتين، والإعلان عن خارطة الطريق، التي تقضي بإعلان الدولة الفلسطينية بحلول العام 2005م، إلا أنه لم يحصل شيء طوال تلك الفترة، ولكن فور الانقسام الفلسطيني في حزيران (يونيه)

---

[1] محمد السعيد إدريس: **العرب والإسرائيليون واجتماع أنابوليس**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2007/11/19م، العدد 44177.

[2] فهمي هويدي، **توريط العرب وابتزاز الفلسطينيين**، **صحية الأهرام المصرية** 2007/11/20م، العدد 44178.

[3] http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=119503271406 2007/11/27

2007م، تم الإعلان عن هذا المؤتمر في إشارة واضحة، إلى أن الإدارة الأمريكية تدعم سياسة الرئيس محمود عباس وتسانده، بينما لا تعترف بوجود حماس، وهذا وحده يعمق ويزيد الشرخ والانقسام الفلسطيني.

ثانيا : الضغط على حركة حماس:

منذ أن وصلت حماس على الحكم عقب الانتخابات التشريعية في مطلع العام 2006، والإدارة الأمريكية تمارس أقسى أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية عليها، وفرضت عليها حصاراً طال كل مؤسساتها في الداخل والخارج، وضغط على كثير من الدول العربية والغربية لمقاطعة حماس حكومة وحركة1، وبناء عليه واجهت الحركة والحكومة حصاراً خانقاً، تأثرت به حماس وكل الشعب الفلسطيني إلى جانبها، لأن الحصار لم يُفرض على حماس فقط، بل على الشعب الفلسطيني كله، والهدف من هذا الحصار هو حمل حماس على القبول بالشروط الدولية والاعتراف بإسرائيل وبشروط اللجنة الرباعية، لأن حماس أعلنت موقفها بعدم الاعتراف بإسرائيل، وبأن المقاومة هي طريق الوصول إلى الدولة الفلسطينية، إلا إذا انسحبت إسرائيل وحدها إلى حدود الرابع من حزيران (يونيه) 21967.

وبناء على هذا الموقف، تزايدت الضغوط على حركة حماس منذ وصولها إلى الحكم، وحتى بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وزاد الحصار سوءاً بعد سيطرة حماس على غزة بقوة السلاح، حيث اعتبرته الإدارة الأمريكية انقلاباً على السلطة الشرعية، وخطراً يهدد المنطقة3، لذا رأت الإدارة الأمريكية بأنه يجب زيادة الضغوط على حماس، وكان مؤتمر أنابوليس أحد الوسائل السياسية الداعمة للرئيس عباس، وهذا المؤتمر لا يدعم شخص الرئيس، بل برنامج الرئيس الذي يمثل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وفي المقابل فهو يضعف ويضغط على حركة حماس، لأنها من المنظور الأمريكي لا تحمل مشروعاً مقبولاً دولياً، يقود إلى حل يتناسب مع الظروف الدولية الراهنة4.

---

[1] هادي قبيسي: **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظيه الجديدة والواقعية**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومكتبة مدبولي، القاهرة، 2008م، ص ص 54-56.

[2] قدري حفني: **حسابات إعادة ترتيب البيت الفلسطيني بعد فوز حماس**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2006/2/1م، العدد 43521.

[3] قاسم: مرجع سبق ذكره ، ص 171.

[4] محمد بركات: **قراءة في مؤتمر أنابوليس** ، **صحيفة الأخبار المصرية** 2007/11/30م، العدد 17352.

ومما سبق بيانه، يمكن الاستنتاج بأن الإدارة الأمريكية لم تكن ساعية بالفعل لمنح الفلسطينيين حقوقهم، بقدر سعيها إلى إفشال حركة حماس ومشروعها، وحملها على القبول بشروط الرباعية والاعتراف بإسرائيل.

المطلب الرابع : محاولة الرئيس بوش تحسين صورته المهزوزة:

من أسوأ الفترات التي شهدتها العلاقات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط نظرية الثنائية القطبية، وبروز نظرية الأحادية القطبية، هي فترة الرئيس "جورج بوش الابن"، فقد اعتمدت العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة في تلك الفترة، متغير ثابت واحد هو "الإرهاب" دون النظر إلى أي متغيرات أخرى1، وبناء على هذا المتغير الثابت شنت الولايات المتحدة حربين في أقل من عامين، أولهما: الحرب على أفغانستان وإسقاط طالبان، والثانية: الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين، وتبين فيما بعد أن السبب الذي شنت الحرب لأجله لا وجود له، وهو الادعاء بوجود أسلحة دمار شامل2.

كذلك شهدت فترة الرئيس "بوش الابن" انحيازاً واضحاً لإسرائيل، على حساب القضية الفلسطينية، في فترة تدخلت إدارته بشكل مباشر في تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني، وحاربت الانتفاضة الفلسطينية إعلامياً من خلال ربطها بالإرهاب3، وعسكرياً من خلال دعمها لإسرائيل، بالإضافة إلى تفاصيل أخرى قامت بها الإدارة الأمريكية تسيء لها4.

لهذه الأسباب كان عقد مؤتمر أنابوليس، فيه دلالة على أن الولايات المتحدة لم تكن ساعية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بقدر ما يريد بوش من تحسين صورته عربياً، والدليل على ذلك أنها دعت دول غير مرتبطة بالصراع مباشرة لحضور المؤتمر5.

أولا : تحسين صورة الحزب الجمهوري ليبقى داخل البيت الأبيض:

[1] أيمن أبو الطرابيش: **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ف يعهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، 2008، ص51.

[2] المرجع نفسة ، ص 52.

[3] المرجع نفسة، ص 53.

[4] حسن عبد ربه المصري: **سلام إسرائيلي تحميه أمريكا**، ط1، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، 2007، ص 106-109.

[5] http://www.islamonline.net/servler/Satellinte?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1195032721406 مرجع سابق

منذ دخول "بوش" البيت الأبيض وعقب أحداث (11) أيلول (سبتمبر) ،وهو يلجأ للخيار العسكري للتعامل مع قضايا الشرق الأوسط، وكان العراق أكبر تلك القضايا، غير أن إدارتها العسكرية لقضايا المنطقة أثبتت فشلها، وأدت لانخفاض شعبيته1، ومن هنا جاء دور الإدارة الدبلوماسية خاصة مع اقتراب نهاية ولايته الرئاسية، لتثبت للشارع الأمريكي الذي بدأ يثور على حرب العراق، أنه يستخدم أيضاً الطرق السلمية، بل يسعى لإيجاد حالة من السلام الشكلي في الشرق الأوسط2.

وبالتالي يترك نوعاً من الجو الإيجابي لدى شعبه، بأن الحزب الجمهوري قادر على الحفاظ سلميا على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن ما يحدث بالعراق حالة استثنائية، وذلك من خلال فتح الملف الفلسطيني الإسرائيلي وبالتالي يترك إرثاً ضخماً من الشعبية لحزبه، كي يتمكن من البقاء في الرئاسة خلال انتخابات تشرين ثان (نوفمبر)2008 3.

ثانيا : تعزيز السيطرة على منطقة الشرق الأوسط:

إن إدارة الرئيس "بوش الابن"، سعت بشكل دائم إلى توظيف التناقضات في أي مكان من العالم لمصلحتها، ومن خلال دعوتها لمؤتمر أنابوليس، فإنها عززت الانقسام الفلسطيني وقوته، وفي السياق نفسه فهي تحاول تعميق الخلافات الإقليمية، فهناك فريق مؤيد للمؤتمر، وفريق رافض له، وقد اتضح ملامح ذلك الخلاف من الانتقادات، التي وجهتها حركتا حزب الله وأمل، وبقية أطراف المعارضة اللبنانية لإقامة المؤتمر، وهي الرؤية نفسها التي تبنتها حركة حماس الفلسطينية، وكافة التيارات السياسية العربية، التي اعتقدت أن التوظيف الإعلامي هو هدف إدارة "بوش" الوحيد من مؤتمر أنابوليس4.

---

[1] فلينت ليفيريت: **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة الثانية لإدارة بوش**، **مجلة ترجمات**، العدد 14، السنة الثانية، فبراير 2006م، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 2006م، ص ص 5-6.

[2] عيسى الشعيبي: **الموقف العربي إزاء مؤتمر أنابوليس**، **صحيفة الدستور** الأردنية 2007/11/29.
http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5CV2007%5C11&COpinionAndNotes_issue28_day06_id1642.htm

[3] http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=119532721406 .

[4] مُحَمَّد علي إبراهيم: **من القاهرة للعرب في أنابوليس** 2007/11/27م. على الموقع الالكتروني :
http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/InterIssues/annapolis/artical/0410090800000013.htm

وبإذكاء هذه الخلافات تستطيع الإدارة الأمريكية تعزيز سيطرتها على المنطقة، من خلال تقوية الحلفاء وحصار الأعداء، وبالتالي تصبح اللاعب الوحيد الذي يتحكم بإمكانيات المنطقة.

ثانيا : إظهار إسرائيل صورة المعنية بالسلام:

اللوبي الإسرائيلي المتواجد في الولايات المتحدة، فاعل ومؤثر جداً في السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية، وهو يسعى إلى توجيه السياسة الأمريكية تجاه مصالح إسرائيل1، وعندما شعرت إسرائيل بأن مؤتمر أنابوليس لا يلبي مصالحها رفضت الدعوة في بداية الأمر، لكن بعد محاولات وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس" معها، ومنحها ضمانات بأن "واشنطن" لن تجبرها على تقديم أي تنازل للفلسطينيين، ولن تلزمهم بأي تعهد مقابل الحصول على تعهد فلسطيني بالقضاء على المقاومة نهائيا2.

وبهذا فإن إسرائيل تحقق بهذه الصورة مصالحها، وتظهر في صورة الدولة المعنية بالسلام وليس العكس، وهذا ما أشارت إليه "رايس" في حوارها مع الإسرائيليين، لإقناعهم بقبول الدعوة والترحيب بالمؤتمر.

ثالثا : منح إسرائيل تطبيعاً أكثر خصوصاً مع الدول العربية:

الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة، لمعظم البلدان العربية لحضور المؤتمر غير مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي مباشرة، والهدف منه منح إسرائيل فرصة التطبيع مع هذه الدول ح وجهتها الولايات المتحدة، لمعظم البلدان العربية لحضور المؤتمر غير مرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي مباشرة، والهدف منه منح إسرائيل فرصة التطبيع مع هذه الدول3، فقد حاول الوفد الإسرائيلي على مدى يومي القمة (27) – (28) تشرين ثان (نوفمبر) 2007، استثمار اللقاء في تحقيق قدر من التطبيع، مع أعضاء الوفود العربية التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، خصوصاً الوفد السعودي، ولكن لم تفلح في ذلك لأن

---

[1] جمال سلامة علي: **أمريكا من الداخل أمة قلقة أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني والمحافظ**، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2008م، ص 534 كذلك انظر : بتراس، جايس: **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[2] فهمي هويدي: **هزمنا في أنابوليس بوثيقة قاصمة**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2007/12/4م، العدد44192.

[3] هاني المصري، **مؤتمر أنابوليس في ميزان الربح والخسارة** 2007/12/1. على الموقع الالكتروني :
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=50416.

السعودية هي صاحبة المبادرة العربية التي تم إعادة طرحها في القمة العربية 2007م، والتي تشترط الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران (يونيه) 1967، وإنهاء الملفات العالقة كشرط للتطبيع وإقامة علاقات رسمية وغير رسمية مع إسرائيل، وعليه كان الهدف من المؤتمر الالتفاف على أحد بنود المبادرة العربية، والذي يخدم إسرائيل وهو تطبيق دون الإشارة إلى المبادرة العربية في ذلك[1].

[1] جاد: **إسرائيل ولقاء أنابوليس.. العودة إلى خريطة** ، مرجع سبق ذكره، ص 106.

المبحث الثالث : نتائج مؤتمر أنابوليس

إطلاق المفاوضات الثنائية المباشرة الفلسطينية – الإسرائيلية، وحدد المؤتمر موعد الجولة الأولى في (12) كانون أول (ديسمبر) 2007م. على أن يتم التوصل إلى حل مع نهاية العام 2008 1، إلا أن هذا مستحيل بناء على التجارب السابقة، فالحل النهائي كان قادماً في "كامب ديفيد" 1978م بعد خمس سنوات أي: في 1983، وفي "أوسلو" بعد خمس سنوات أيضاً من بدء تطبيقها أي في 1999م، وفي خريطة الطريق بعد سنتين من إعلانها أي في 2005م، لكن شيئاً من هذا كله لم يحدث، لعوامل وتعقيدات معروفة، وبالتالي من الاستخفاف بالعقل أن يضع مؤتمر أنابوليس إطاراً زمنياً أضيق من كل ما سبقه، لا يتجاوز سنة واحدة من أجل حل صراع طال عمره قرناً من الزمان، وتشعبت قضاياه وتشابكت صوره2. بناءا على ما سبق تم تقسيم المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الأول : المفاوضات وفشلها .

المطلب الثاني : الإعلان عن "يهودية الدولة .

المطلب الأول : المفاوضات وفشلها

تمكنت إسرائيل في "أنابوليس"، من جعل خريطة الطريق المرجعية الرئيسية للمفاوضات، التي ستجرى مع الفلسطينيين، وجرى النص صراحة على ذلك، وهو ما يساعد إسرائيل على إنجاز مجموعة مكاسب تتوافق ورؤيتها الذاتية، فمن ناحية أولى تم تجاهل بنود المبادرة العربية، ولم يُشر إليها رغم أن حضور الدول العربية جاء بقرار من الجامعة العربية، في ضوء وعود بأخذ المبادرة العربية في الاعتبار3.

وبعد المؤتمر مباشرة، بدأ رئيس الوزارة الإسرائيلي، في إطلاق تصريحات تتضمن لاءات قديمة مثل لا لإعادة تقسيم القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيه)

[1]Migdalovitz,Carol:Israeli-Palestinian Peace Process: The Annapolis Conference http://fpc.state.gov/documents/organization.98093,pdf.

[2] أحمد إبراهيم محمود وآخرون: **حال الأمة العربية 2007–2008 ثنائية الاختراق والتفتيت**، تحرير: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 2008، ص 120.

[3] جاد : مرجع سبق ذكره، ص 106.

1967م، مشدداً على استحالة التوصل إلى تسوية سياسية ف يغضون عام 2998م، وهو: صدق في ذلك1.

إذن رئيس الوزراء الإسرائيلي أعلن عن فشل المؤتمر وفشل المفاوضات، التي ستلي المؤتمر أو التي أتفق على انطلاقها في (2) كانون أول (ديسمبر)2007م، وعليه يمكن القول أن الهدف المعلن للمؤتمر هو: إعادة الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبدء عملية تفاوض قد قضى عليها رئيس الوزراء الإسرائيلي بتصريحاته الآنفة الذكر.

ولم تستطع الإدارة الأمريكية الرد على ذلك، لأنها متفقة مع السياسة الإسرائيلية، وبناء على ذلك اضطرت الإدارة الأمريكية وبعد يوم واحد من إنهاء المؤتمر، إلى سحب مشروع قرار تقدمت به إلى مجلس الأمن لدعم عملية السلام، عن طريق تبني وثيقة مؤتمر أنابوليس2، لمجرد أن إسرائيل ترى في ذلك تدويلاً للقضية، وبالتالي يجوز التدويل عندما تعطى إسرائيل شرعية التطبيع، ولا يجوز عندما يحمل شبهة الالتزام، وفي السياق نفسه صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد سحب المشروع قائلاً: لسنا متأكدين من أنه كانت هناك حاجة إلى إضافة شيء إلى نتائج أنابوليس"، وكأن العرب هم: الذين قدموا مشروع القرار وليس الولايات المتحدة3.

ومن هنا يمكن القول أن الحكومة الإسرائيلية، التي لم تكن ترغب في الذهاب إلى أنابوليس، قد نجحت في العودة دون خسائر، فقد لبت دعوة الولايات المتحدة، وتمكنت من تحويل الاهتمام إلى خريطة الطريق، وفي نفس الوقت تركت السلطة الفلسطينية تتحدث عن فرصة تاريخية لتحقيق السلام، دون أن يكون هناك فرصة حقيقية4.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي من الخروج من أنابوليس دون أي خسارة تذكر، بل حقق مكاسب شخصية حيث كلف غريمته في الحزب والحكومة، وزيرة الخارجية "تسيبي ليفني" برئاسة وفد التفاوض، واصطحب معه وزير دفاعه زعيم حزب العمل "إيهود باراك"، وعاد دون خسائر تذكر، على

---

[1] المرجع السابق الذكر.

[2] محمود: مرجع سبق ذكره ، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[3] نفس المرجع .

[4] جاد: مرجع سبق ذكره ، ص 107.

عكس ما حصل عندما عاد "بارك" من مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز (يوليو) 2000م، ليواجه انتفاضة الأقصى التي أعادت القضية إلى المربع الأول1، وفي المقابل عاد "أولمرت" تاركاً الوفد الفلسطيني يتحدث عن نتائج إيجابية، ومفاوضات سوف تنجح، الأمر الذي انعكس إيجاباً على شعبيته، التي كانت قد وصلت إلى أدنى معدل لها، لدى أي رئيس للوزراء عقب حرب تموز (يوليه) 2006 2.

ومن المكاسب التي حققتها إسرائيل في هذا المؤتمر، إعلان الرئيس "بوش" في خطابه الافتتاحي عن "يهودية الدولة"3، الأمر الذي يعتبر بالغ الخطورة، والذي يقودنا إلى دراسته ولو بشكل موجز.

المطلب الثاني : الإعلان عن "يهودية الدولة":

حمل المؤتمر للعرب رسائل خطيرة، يُفترض أن يكونوا قد فهموها واطلعوا عليها قبل المؤتمر، حيث استخدم الرئيس الأمريكي في خطابه الافتتاحي للمؤتمر مصطلح "الدولة اليهودية" في وصف إسرائيل، وهو مصطلح لا يقوم على أي أساس، ولم تعترض عليه من الدول العربية إلا القليل4، هذا الإعلان من الرئيس "بوش" عن "يهودية الدولة"، يجافي أبسط مبادئ القانون الدولي والمحلي في عدة جوانب أهمها":

أولاً: الإدارة الأمريكية لا تعترف بمفهوم الشعب اليهودي، ففي 1964م، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى الحاخام "برغر" تقول فيما معناه، أن الولايات المتحدة تعترف بإسرائيل دولة لها مواطنوها من مختلف الأديان والأعراق، وأن الولايات المتحدة لا تقبل التميز على هذا الأساس، ولا تقبل تمييز مواطنيها الأمريكيين إذا كانوا يهوداً أو غير ذلك، ولذلك فلا يوجد في القانون معنى لتعبير "الشعب اليهودي"5.

ثانياً: أن إسرائيل أعلنت منذ إنشاءها في (14) آيار (مايو) 1948م، بناء على القرار الصادر من الأمم المتحدة رقم (181) الصادر بتاريخ (29) تشرين ثان (نوفمبر) 1947م، والذي ينص على تقسيم فلسطين، وهذا القرار لا يعطي تميزاً لليهود، وأيضاً لا يمكن أن يصدر قرار عن الأمم المتحدة يدعو

---

[1] المرجع السابق الذكر.

[2] نفس المرجع .

[3] محمود: مرجع سبق ذكره ، ص 123.

[4] نفس المرجع.

[5] نفس المرجع .

إلى دولة أو نظام مبني على أساس عرقي أو ديني، بل إن الفصلين الثاني والثالث من القرار رقم (181) بينا بوضوح حماية الحقوق السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية لكل فئة من السكان دون تميز1.

ومن تبعات إعلان "يهودية الدولة"، أنها تعطي إسرائيل ترخيصاً وحقاً في طرد الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، أو تعتبرهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، الأمر الذي تسعى إليه إسرائيل منذ زمن، فانسحابها من غزة وبناء الجدار الفاصل، يأتي في سياق الحفاظ على يهودية الدولة2.

إن يهودية الدولة أغلى حقاً غير قابل للتصرف، هو حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل عام 1948م، وهذا أمر غير ممكن في القانون الدولي3، كما أن يهودية الدولة تعني استيلاء إسرائيل قانونياً وبلا مقابل على (19) مليون دونم من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل، كذلك الممتلكات الفلسطينية في (675) مدينة وقرية هجرها أهلها، و(2000) مليون متر مكعب من المياه تسرقها إسرائيل سنوياً من فلسطين، بالإضافة إلى كافة البنى التحتية لفلسطين من طرق ومطارات وموانئ ومناجم وغيرها، أضف إلى ذلك الأماكن المقدسة وأوقافها، هذا عدا عن الخسائر المعنوية مثل: فقدان الهوية والتراث وعدم التعويض عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، عدا عن الخسائر المادية الأخرى مثل السجلات والوثائق والخرائط، التي تشمل تاريخ الشعب الفلسطيني في فلسطين4.

وبناء على ما سبق من نتائج المؤتمر، فإن معظم تلك النتائج، وإن لم تكن كلها تصب في مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة، حيث انتزعت إسرائيل من الرئيس "بوش" تبنيه فكرة "يهودية الدولة"، وفي السياق نفسه فقد حسن "أولمرت" من صورته، وحسنت الولايات المتحدة من سمعتها.

أما النتائج على الصعيد الفلسطيني، فإنه أوهم الجانب الفلسطيني بأن حلاً ما يلوح في الأفق، وأن مفاوضات خلال عام ستقود إلى دولة فلسطينية، وعلى الجانب الآخر، عزز المؤتمر الانقسام الفلسطيني،

---

[1] المرجع السابق الذكر.

[2] محمد عبد الهادي: **من وطن قومي لليهود في فلسطين إلى دولة فلسطينية على أرض إسرائيل، صحيفة الأهرام المصرية**، 2008/1/17م، العدد 44236.

[3] محمود: مرجع سبق ذكره ، ص 123.

[4] نفس المرجع ، ص 124.

وزاد من حدته، وزاد من الحصار على قطاع غزة، في حين أغدقت الأموال والمشاريع على الضفة الغربية، الأمر الذي لا يجعل من الانقسام خلافاً سياسياً، بل خلافاً اجتماعياً واقتصادياً[1].

ويمكن القول أن سبب فشل المؤتمر يعود إلى سببين:

أولاً: التوقيت الخاطئ:

فكل أطراف الصراع الأساسية كانت مأزومه في تلك الفترة على النحو التالي:

1. **الولايات المتحدة الأمريكية:** صاحبة المبادرة، تواجه أزمات صعبة في العراق، وهي غير مهتمة لممارسة أي ضغط على إسرائيل أو الفلسطينيين، من أجل أن يقدم تنازلات لنجاح المبادرة.

إسرائيل: كان رئيس الوزراء في أضعف حالاته، لإدانته بالتقصير في عدوانه على لبنان صيف عام 2006م، فلا يمكن له أن يقدم تنازلات حقيقية في هذه الظروف[2].

الفلسطينيين: انقسام فلسطيني كبير وذو آثار خطيرة، ومن دون دعوة حماس إلى المؤتمر، فبالتالي فإن الفلسطينيين ذهبوا إلى المؤتمر وهم مكتوفو الظهر، وفي حالة انقسام لم يسبق لها مثيل، وغير قادرين على اتخاذ قرارات مصيرية، وإسرائيل تستغل هذا الانقسام للتوضيح بعدم وجود شريك حقيقي ومفوض من الشعب الفلسطيني[3].

العرب: غاب النظام العربي أو غُيب عن معادلة التأثير، فلم يكن له دور ف تلك الفترة، ولم يكن أي دور عربي رسمي في تهيئة مناخ أفضل لإنجاح المؤتمر، أو للتغيير من جدول أعماله، أو لتكون نتائجه على مستوى من المصداقية[4].

ثانياً: غياب مرجعية القانون:

---

[1] جاد: مرجع سبق ذكره ، ص 107.

[2] محمود: مرجع سبق ذكره ، ص 121.

[3] نفس المرجع .

[4] نفس المرجع .

وهو في هذه الحالة القانون الدولي، الذي استبدلت به إملاءات القوى على الضعيف، فالسلطة الفلسطينية ضعيفة داخلياً وخارجياً، وتعاني انقساماً داخلياً وظروفاً دولية صعبة وموقف عربي سيء، الأمر الذي فرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية عليها، وعلى سياستها الداخلية، وغُيب القانون الدولي الذي يعتبر الأساس في عقد أي مؤتمر يتمخض عنه اتفاقية1.

ومما سبق بيانه يتضح لنا، بأن مؤتمر أنابوليس، لم ينجح في وضع الأمور في نصابها الصحيح، خاصة في موضوع المفاوضات التي أعلن عن انطلاقها، حيث أنها لم تستند إلى أسس واضحة لحل قضايا الحل النهائي، أو الاتفاق على التمهيد لهذه المفاوضات بخطوات إسرائيلية تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل انتفاضة الأقصى عام 2000م.

بالإضافة على ذلك أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بأن التواريخ ليست مقدسة في إشارة إلى عدم التزامه بأي مما ذكر في المؤتمر، الأمر الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية بالفعل، وسحبت مشروعاً كان قد قُدم بهذا الخصوص2.

وبناء على ما سبق، فإن مؤتمر أنابوليس أسوأ من المؤتمرات التي عُقدت في الفترات السابقة له، لأنه لم يقدم للفلسطينيين إلا مزيدا من الإحباط والانقسام، وعلى هشاشته فإن الجانب الإسرائيلي رفضه جملة وتفصيلاً، الأمر الذي يدعو الفلسطينيين كافة إلى وقفة حقيقية، وإعادة في قراءة مواقفهم.

---

[1] المرجع السابق الذكر.

[2] ماجد أبو دياك،: **من مظاهرة دولية.. إلى مفاوضات بلا مستقبل أنابوليس، مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية، مجلة العودة**، مجلة فلسطينية شهرية، العدد الرابع، كانون ثان (يناير) 2008.

المبحث الرابع : دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس

استمر تأييد الولايات المتحدة القوى لإسرائيل خلال العام 2007م، وثبت له لا أساس للشائعات التي ترددت، بأن خيبة الأمل تجاه أداء إسرائيل خلال حرب تموز 2006م على لبنان، من الممكن أن تضر بإحساس الولايات المتحدة، بأن إسرائيل حليفها، حيث وافقت الإدارة الأمريكية على طلب إسرائيل، بزيادة المساعدات المالية بنسبة (25%)، لتصل إلى (30) مليار دولار خلال مدة (10) سنوات، وظل التعامل على الصعيد الأمني والاستخباراتي متواصلاً بنفس المستوى السابق، حيث استأنف الأسطول السادس الأمريكي زياراته لميناء حيفا بعد فترة توقف لمدة (7) سنوات ، كما قام رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، بزيارة لإسرائيل لثاني مرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، كما زاد وزير الدفاع الأمريكي إسرائيل للمرة الأولى من ثماني سنوات1.

وعلى الصعيد السياسي، واصلت الولايات المتحدة تأييدها لمواقف إسرائيل تجاه الفلسطينيين، بما في ذلك عزل حماس، ورفض التفاوض مع حكومة الوحدة الوطنية، ومواصلة الحصار عليها2.

وعقب مؤتمر أنابوليس قبلت الولايات المتحدة، بموقف إسرائيل الخاص بأن تعزيز الأفق السياسي، لن يكون بديلاً للحاجة الى تطبيق المرحلة الأولى مون خارطة الطريق، وهو تطبيق يجب على الأقل أن يحدث في وقت متزامن3.

وبناءً عليه، فإن البيان المشترك لمؤتمر أنابوليس لم يتناول العناصر المتعلقة بتسوية دائمة تمشياً مع رغبة إسرائيل4، وبالتالي كان الدور الأمريكي في المفاوضات اللاحقة لمؤتمر أنابوليس غير مؤثر باتجاه الحل النهائي، الذي أعلن عنه الرئيس "بوش" بحلو لنهاية العام 2008م. وبناءا على ما سبق ذكره تم تقسيم المبحث الى المطالب التالية :

---

[1] فاخر أحمد: **تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط 2007–2008م** ، العدد 46، السنة الرابعة، أكتوبر 2008م، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة، 20089م، ص4.

[2] نفس المرجع ، ص 5.

[3] محمود: مرجع سبق ذكره ، ص 124.

[4] عيسى الشعيبي: **الموقف العربي إزاء مؤتمر أنابوليس، صحيفة الدستور الأردنية** 2007/11/29م. على الموقع الالكتروني :
http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2007%5C11%5COpinionAndNotes_issue28_day06_id1642.htm.

المطلب الأول : انطلاق المفاوضات النهائية بعد مؤتمر أنابوليس.

المطلب الثاني : زيارة بوش إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بعد أنابوليس

المطلب الأول : انطلاق المفاوضات النهائية بعد مؤتمر أنابوليس:

عقب مؤتمر أنابوليس، اتفق الجانبان على الشروع في قضايا السلام النهائية العالقة، وهي اللاجئين، الحدود، إقامة الدولة، الأسرى، على أن يبدأ تنفيذ الشق الأول من خارطة الطريق للسلام، والذي يطالب الفلسطينيين بوقف نشاط الجهات المسلحة، في مقابل وقف إسرائيل للاستيطان1، ولكن في الواقع كان هناك تبايناً كبيراً في فهم خارطة الطريق، فيما يتعلق بقضية الاستيطان، إذ تعتبر إسرائيل أن وقف البناء لا يشمل القدس، ولا المستوطنات القائمة، بينما يؤكد الفلسطينيون أن الخطة، تنص على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وهذا يجعل من المفاوضات أمراً معقداً2.

انطلقت المفاوضات النهائية بعد مؤتمر أنابوليس في (12) كانون أول (ديسمبر) 2007م وتم عقد الجلسة الأولى في القدس الغربية، والتقى الوفدان الإسرائيلي بقيادة وزيرة الخارجية "تسيفي ليفني"، والفلسطيني بقيادة "أحمد قريع"، وتم في هذه الجولة الاتفاق على كيفية البدء بالمفاوضات، وشكل اللجان الخاصة بكل ملف، وجاءت هذه الجولة ضمن أجواء فلسطينية سيئة، حيث الوضع المتردي في غزة، بسبب الحصار والانقسام الفلسطيني والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية3.

واعتبرت هذه الجولة هي الأولى عقب مؤتمر أنابوليس، الذي اتفق فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود أولمرت" والرئيس الفلسطيني محمود عباس، على محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن قيام دولة فلسطينية بنهاية العام 2008 4، وفي هذا السياق أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية "أربيه ميكيل"، أن هذه الجولة ستعطي نقطة انطلاق قوية كمحادثات السلام، وأضاف أن الجانبين سيبحثان تشكيل فرق

---

[1] http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE5300VX20090401?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0%sp=truel1/4/2009.

[2] أحمد، فاخر: مرجع سبق ذكره ، ص 5.

[3] http://www.alithad.com/paper,php?name=News&file=article&sid=32437-2007/12/13

[4] عبد العاطي محمد: **مفاوضات ما بعد أنابوليس، إسرائيل تريدها على هواها.. وبحماية دولية!؟** 2007/12/1م. على الموقع الالكتروني : http://arabi.ahram.org.eg/arabi/Aharam/2007/12/true0.htm

مفاوضات فرعية، لاستغلال الوقت وهذا ما تم بالفعل، حيث انتهت الجولة الأولى من المفاوضات بالاتفاق على كل آلية اللجان1.

أولا : الجولة الثانية من المفاوضات:

عاود الوفد الفلسطيني والإسرائيلي، الالتقاء مرة أخرى في (25) كانون أول (ديسمبر) 2007م لمواصلة المفاوضات، إلا أنه وقبل الجولة بيوم أعلنت إسرائيل عن رصد (25) مليون دولار في ميزانية عام 2008م لبناء (740) وحدة استيطانية قرب القدس الشرقية، بواقع (500) وحدة في جبل أبو غنيم، و(240) في مستوطنة "معاليه أدوميم"2، الأمر الذي يعني أن المفاوضات لا جدوى منها، طالما أن الاستيطان مستمر.

ورداً على ذلك، أكد صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين، أن الجولة الثانية ستتضمن الاحتجاج على ممارسات إسرائيل الاستيطانية، وأن الفلسطينيين سيطلبون من الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل، لاحترام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر أنابوليس، وضرورة وقف النشاطات الاستيطانية بما فيها النمو الطبيعي للمستوطنات، وأكد عريقات أن المفاوضات لم تنطلق فعليا، وأن هاتين الجولتين تركزتا على تشكيل اللجان، وبحثتا في وقف الاستيطان فقط دون الخوض في قضايا الحل النهائي الأخرى، وعليه يمكن القول أن إسرائيل غير جادة منذ البداية، في التوصل إلى حل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية3.

المطلب الثاني : زيارة بوش إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بعد أنابوليس:

جاء الإعلان عن زيارة الرئيس "بوش" إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية بعد أسبوع واحد من اجتماع أنابوليس، وذكرت صحيفة "يديعوت أحرنوت في موقعها على الشبكة الإليكترونية، أنه تم الترتيب

[1]http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=32437.

[2]http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1196786580342&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout 2007/12/27.

[3]http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=119678650342&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout .

لهذه الزيارة خلال المحادثات، التي أجراها رئيس الوزراء الإسرائيلي مع الرئيس الأمريكي على هامش مؤتمر أنابوليس1.

وأعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي "بوش" سيتوجه مطلع كانون ثان (يناير) 2008م إلى الشرق الأوسط، مؤكداً بذلك مساهمته الشخصية في الجهود الجديدة بعد أنابوليس، لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وعلق المحلل الإسرائيلي "مئير كوهين" قبل الزيارة بقوله: أن الزيارة ستعطي زخماً كبيراً للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت فعليا2، أما الجانب الفلسطيني فقد أكد أن الزيارة تأتي لمتابعة انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولإرسال إشارات بأن هناك متابعة أمريكية، والتأكيد على أن المفاوضات مرتبطة بزمن محدد، مع الإشارة إلى عدم التفاؤل المفرط بالزيارة 3، وبالتالي فإنه قبيل الزيارة، كانت التوقعات تشير إلى أهمية قصوى لهذه الزيارة، ولكن الواقع أثبت بعد انتهاء الزيارة عكس ذلك.

وصل "بوش" إلى إسرائيل في التاسع من كانون ثان (يناير) 2008م، وهي الزيارة الأولى لإسرائيل بصفته رئيساً، وأجرى الرئيس "بوش": مباحثات جوهرية مع زعماء إسرائيل، تناولت التهديد النووي الإيراني، وأكد أن هذه الزيارة تسعى بجانب ذلك، إلى إعطاء زخم جديد لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي استؤنفت مؤخراً بعد مؤتمر أنابوليس4.

ومن الظاهر أن الإدارة الأمريكية تشارك منذ خمسة سنوات، في دفع رؤية حل الدولتين للشعبين، بموجب خارطة الطريق للسلام، إلا أن رسالة الرئيس "بوش" إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "شارون" في (14) نيسان (أبريل) 2004م، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الرئيس "بوش" يتبنى سياسة إسرائيل، حيث أكد في هذه الرسالة، تفهمه حاجة إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأن أي رسم للحدود

[1]http"//www.palvoice.com/index.php?id=5 – 2007 – 12 - 05

[2]http://www.palvoice.com/index.php?id=5 .

[3]http://www.palvoice.com/index.php?id=5 .

[4] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

http://www.altawasul.com/MFAAR/israel+and+middle+east/peace+process/Behind+the+Headlines+Th+importance+of+President+Bushs+visit+Israel+ 2000htm

في المستقبل يجب أن يأخذ في الحسبان الكتل الاستيطانية، وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين ستحل في إطار الدولة الفلسطينية المستقلة، في إشارة إلى إلغاء القرار (194)1.

وبالتالي فإن هذا يجعل من مؤتمر أنابوليس وزيارة "بوش" أمراً غير جدير بالاهتمام، لأن مواقف مسبقة ومتفقاً عليها، قد اتخذت وهي المعمول بها وليس ما نتج لاحقاً.

وفي خطابه فور وصوله على إسرائيل، أكد "بوش" أن إسرائيل والولايات المتحدة حليفتان وثيقتان، وأن هذه الوثاقة نابعة من الإيمان المشترك بعظمة الحرية الإنسانية، وأضاف: لقد أسس شعبانا دولتين ديمقراطيتين في ظروف صعبة2، في إشارة نمنه على أن إسرائيل والولايات المتحدة لا يمكن أن تختلفا، لأن التحالف ليس سياسياً، بل أن هناك قواسم مشتركة في التاريخ والتأسيس، مما يعني أنه لا يمكن لأحد الضغط باتجاه زعزعة هذا التحالف، وأكد في نفس الخطاب على أن ضمان أمن دولة إسرائيل كدولة يهودية، أمر في غاية الأهمية، مما يعني أنه لا زال مصمماً على وصف إسرائيل بالدولة اليهودية، بالرغم من الانتقادات التي وُجهت له في مؤتمر أنابوليس، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس بوش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، أكد على ضرورة محاربة الإرهاب، وأن الفرصة المهيأة اليوم هي فرصة تاريخية لذلك.

وبخصوص عملية السلام، قال الرئيس بوش: إننا نشهد فرصة تاريخية من أجل السلام، وأود أن أشكرك على مشاركتك في مشروع السلام (يقصد أولمرت)، وأضاف: إنني أؤمن بأن وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب، لهو أمر يخدم أفضل المصالح الأمريكية والعالمية، كما أن هذا الأمر يصب في المصالح الأمنية لدولة إسرائيل أيضاً، بحيث تكونن بمحاذاتها دولة صديقة فلسطينية، مفعمة بالآمال في مستقبل أفضل، وبالتالي كنت قد طرحت هذه الرؤية في مطلع ولايتي الرئاسية، وإنني مسرور للغاية لقيامي بذلك3.

ومن الواضح أن الرئيس "بوش" يؤكد على طرحه لرؤية حل الدولتين، منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة أي منذ سبعة سنوات، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، فقد تدخل الرئيس "بوش" في تغيير النظام

---

[1] نبيل خليفة: **رؤية أمريكا للحدود... واللاجئين من هنري كيسنجر إلى جورج جبليو بوش**، **مجلة الوسط**، العدد 63، 26/4/2004 ، القاهرة ، ص 25، نقلا عن مكتبة الأهرام للبحث العلمي.

[2] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية.

[3] http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/important+events/bush%20visit%20to%20israe 2007/1/9.

السياسي الفلسطيني، وربط بين مقاومة الفلسطينيين المشروعة والإرهاب، وساند إسرائيل بكل قوة، وسخر إمكانيات وقدرات الإدارة الأمريكية في تحقيق رغبات الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين1.

وفي نفس الوقت، لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أي إشارة، توحي بأنها جادة في تحقيق السلام من خلال الضغط على إسرائيل، حتى لتسيير الأمور الحياتية للمواطنين في الضفة الغربية، من خلال رفع الحواجز والعودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل الانتفاضة، وفي سياق تصريحاته خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "أولمرت" قال الرئيس "بوش": إن الطريق الوحيد الكفيل بتحقيق السلام الدائم، والطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاق ذي مغزى بالنسبة لكلا الجانبي، هو: أن يقدم كلاهما بوادر حسن النية مهما كانت صعبة، أما نحن فسندعمهما، نود تقديم هذا الدعم، وإذا ما كانت هناك حاجة لممارسة الضغوط، فإنني على استعداد لتلبيته2.

والفعل، مارس الرئيس "بوش" ضغوطاً، ووعد بممارسة ضغوط أخرى، لكن الواقع يخبر بأن هذه الضغوط لم تمارس إلا على الفلسطينيين، فمنذ توليه الرئاسة وهو: ينتهج ما يمليه عليه اللوبي الإسرائيلي3، ففي خارطة الطريق أعلنت الإدارة الأمريكية، أن الخارطة غير قابلة للنقاش وهي: موضع تنفيذ، إلا أن إسرائيل قدمت اثني عشر تعديلاً على أربعة عشر بنداً، وهو محتوى الخطة، بمعنى تغيير المبادرة كلياً، ووافقت الولايات المتحدة على حاجة إسرائيل دون شرط، بينما قبل الفلسطينيون الخارطة بأكملها وعملوا على تنفيذها، خاصة المرحلة الأولى التي تنص على وقف الإرهاب الفلسطيني، الموجه ضد الإسرائيليين4.

فلو أن الفلسطينيين قدموا اعتراضاً أو اثنين على بنود الخارطة لأصبحوا غير جادين في تحقيق السلام ويساندون الإرهاب، وربما تم تصنيفهم ضمن محور الشر، أو أصبحوا على رأس المحور الشرير ف ي العالم، حسب وصف الولايات المتحدة5.

---

[1] نبيل زكي: **سقوط خرافة عملية السلام**، **صحيفة الوفد المصرية** 2004/4/19م، العدد 5357.

[2] http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20sirae 2007/1/9

[3] والت: مرجع سبق ذكره ، ص ص 311-312.

[4] للمزيد حول خارطة الطريق انظر : **التعديلات الإسرائيلية عليها**، انظر: خارطة الطريق إلى أين، مرجع سبق ذكره .

[5] عقب أحداث 11 أيلول (سبتمبر) صنفت الإدارة الأمريكية إيران والعراق وكوريا الشمالية ضمن الدول الداعمة للإرهاب، وأطلقت عليهم اسم محور الشر، للمزيد من التفاصيل، انظر: والت: المرجع السابق، ص ص 407-440.

هذه الازدواجية في المعايير وسياسة الكيل بمكيالين، هي التي تولد الإحباط لدى الفلسطينيين لدفعهم لمقاومة الاحتلال الذي تسميه الولايات المتحدة إرهاباً، فلو أعطى الفلسطينيون حقوقهم، لن يكون هناك مقاومة أو إرهاباً.

وفي ختام كلمته في المؤتمر الصحفي، قال "بوش" إن هذه هي الفرصة الأولى التي سنحت لي للقيام بزيارة إلى إسرائيل، بصفتي رئيساً للولايات المتحدة، إنني أتفهم إصرارك (أي: أولمرت) على حماية شعبك، وجلب السلام الذي سيطول أمده1.

وهذه العبارة تحمل معاني غير المعنى الظاهري لها، فهي تؤكد على ورقة الضمانات الأمريكية التي أرسلها "بوش" في نيسان (أبريل) 2004، لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرئيل شارون"، وتحمل أيضاً في طياتها تفويضاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي "أولمرت:، بفعل ما يراه مناسباً لجلب الأمن لشعبه، خاصة وأن الحديث كان يدور سابقاً عن الصواريخ المحلية، الي تُطلق من قطاع غزة على المستوطنات الإسرائيلية المتاخمة للقطاع، وبالتالي فإن "بوش" لم يمارس ضغطاً على الإسرائيليين حتى في كلماته، بل أعطاهم الحق في الدفاع عن أنفسهم، وحماية دولتهم التي يهددها الخطر الفلسطيني، وهذا ما كان عليه الحال منذ توليه الرئاسة.

وعليه، فإنه كان على الإدارة الأمريكية، أن تضغط بالفعل على إسرائيل لتحقيق السلام وليس بالقول فقط، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه على الإدارة الأمريكية الجديدة، الضغط باتجاه تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعليها الاستفادة من تجربة الحزب الجمهوري، الذي أمضى ثمانية سنوات عقيمة في البيت الأبيض، لم تزد الصراع إلا سوءاً.

وصل الرئيس بوش إلى مقر الرئاسة الفلسطينية بمقاطعة رام الله في (10) كانون ثان (يناير من العام نفسه، والتقى بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقد تم مناقشة ثماني مسائل رئيسة في ذا اللقاء، منها ما تحقق كإنجازات، ومنها ما وضع قيد النقاش، وأكد الجانب الفلسطيني على أن الأهم في خطاب "بوش"

[1]http://www.altawasul.com/MFAAR/thkis+is+israel/history/important+events/bush%20visit%20to%20israe 2007/1/9.

في المقاطعة، هو استخدام مصطلح (state of Palestine) لأول مرة ف بالحديث عن الدولة الفلسطينية1.

حدد الرئيس بوش أربعة مسارات، الأول: مسار المفاوضات النهائية كالقدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات والعلاقات ولجنة الأسرى، بالاتفاق مع الجانب الإسرائيلي، والمسار الثاني: قضية خارطة الطريق، فالرئيس "بوش" أعلن عن بدء عمل الآلية الثلاثية، التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر أنابوليس، وعين الجنرال "فريزر" المستشار الأمني لوزيرة الخارجية "رايس" رئيساً لهذه للجنة2، والمسار الثالث: يتعلق بالاقتصاد فقد أشار الرئيس الفلسطيني في لقائه مع الرئيس الأمريكي للحواجز الإسرائيلية، وأكد أنه لا يفعل الحديث عن تنمية اقتصادية بمعزل عن رفع الحواجز والإغلاق بشكل عام عن الأراضي الفلسطينية، والمسار الرابع: هو مسار اللجنة الرباعية والخطوات، والتي يقوم بها مبعوث اللجنة الرباعية "توني بلير" لبناء المؤسسات الفلسطينية3.

ومن اللافت للانتباه خلال زيارة الرئيس "بوش" للأراضي الفلسطينية، تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندليزا رايس"، والتي قالت فيها: بأنه لا يوجد فرق بين كافة المستوطنات في القدس أو الضفة الغربية4، وبالتالي تم التأكيد على أن الموقف الأمريكي، الذي يعتبر القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، لم يتغير، بالرغم من أن هذا الموقف لم يتم تأكيده من الإدارة الأمريكية منذ زمن طويل، حيث كانت الإدارة الأمريكية تفصل بين الاستيطان في القدس وبين الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967م مع أن القدس وبقية الأراضي الفلسطينية احتلت في نفس العام.

وفي خطابه في مقر المقاطعة، قال الرئيس "بوش": إن هذه الزيارة لم تكن الأخيرة، وأنه على استعداد لزيارة المنطقة مرة ثانية وثالثة، بهدف دفع عملية السلام، وسأسعى إلى ترجمة رؤيتي للتحول على

---

[1] http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=19213 2009/1/10.

[2] محمد يونس، وأسعد تلحمي: **فريزر يطرح ملاحظات عن الاستيطان والحواجز وإسرائيل تخشى عواقب نشر تقريره الأسبوع المقبل**، **صحيفة الحياة اللندنية** 2008/3/15م، العدد 16416.

[3] http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=192132009/1/10

[4] المرجع السابق http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=19213

مسار سياسي واقعي، وأن تتحول الدولة الفلسطينية من رؤية على واقع1، إلا أن كل الأحداث اللاحقة لهذه الزيارة، أثبتت أن الإدارة الأمريكية ثابتة على مواقفها، وأن تلك التصريحات لم تكن إلا مجرد كلمات رنانة، لم تتبع بأي: فعل يترجمها الواقع.

والجدير بالذكر أن خطاب "بوش" في إسرائيل، لم يختلف عنه كثيراً ف ي الأراضي الفلسطينية، حيث أكد ضرورة استمرار العملية السلمية، وأنه سيضغط باتجاه الحل، وأن على الجانبين تقديم تنازلات، وتأكيد رؤيته بأنه يرى الاتفاق النهائي ينجز خلال نهاية ولايته، وحقيقة الأمر أن العام 2008م، انتهى دون أي تقدم على صعيد المفاوضات، ولم تقدم الإدارة الأمريكية أي فعل، يدل على أن الوعود التي أطلقها الرئيس "بوش" خلال هذه الزيارة دخلت موضع التنفيذ، وأن الأمر لا يعدو أمراً شكلياً.

وأهم ما يمكن قراءته في زيارة بوش:

أولاً: تشديد "بوش" باعتماد خارطة الطريق، دون غيرها من المرجعيات الدولية المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ولقد شدد على أن تطبيق أي اتفاق بين الطرفين هو: خاضع لتطبيق خارطة الطريق.

ثانياً: مطالبة "بوش" الجانب الفلسطيني بأن لا يبقوا عالقين في الماضي، لأن الأمم المتحدة فشلت في العراق، وهذا كلام غير مبطن، ودعوة واضحة للتخلي عن القرارات الدولية ذات الشأن في القضية الفلسطينية2.

ثالثاً: تشديد "بوش" على هوية الدولة الإسرائيلية، باعتبارها "دولة يهودية"، متناسياً أن في إسرائيل الدولة مليون ونصف تقريباً من العرب الفلسطينيين، وأكثر من نصف مليون من المسيحيين غير اليهود،

[1] http://www.palpress.ps/Arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=19213 2009/1/10

[2] نصري قمصية: **قراءة في زيارة الرئيس بوش، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجي، المملكة المتحدة**، لندن 2008/1/27م. على الموقع الالكتروني :
http://www.asharqalarabi.org.uk/mu-sa/b-mushacat-914htm.

الذين جاءوا مع الهجرة اليهودية القادمة من الاتحاد السوفيتي السابق ومتناسياً أيضاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات1.

رابعاً: مطالبة "بوش" بتعديلات على خطوط الهدنة لعام 1948م لتعكس الوقائع الحالية، وهذا يعني التكريس الفعلي للواقع الاستيطاني الصهيوني، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتنكر للموقف الفلسطيني، الرافض بكل قوة لموضوع الاستيطان فكرةً وموضوعاً.

خامساً: مطالبة "بوش" بآليات لتعويض اللاجئين الفلسطينيين هذه المطالبة الصريحة كانت مقتلاً مسبقاً للمفاوضات، التي جرت بين طرفي الصراع، كما هي: مقتل لكل قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة.

سادساً: تشديد "بوش" على الأمن الإسرائيلي، والتزام أمريكا بكل حزم في هذا الموضوع، والذي لا معنى له سوى الانحياز التام لإسرائيل، على حساب الدولة الفلسطينية المرجوة، بل وعلى حساب الدول العربية مجتمعة2.

سابعاً: مطالبة "بوش" الجانب الفلسطيني بالتصدي للإرهاب والمقصود هو المقاومة الفلسطينية المشروعة دولياً ضد الاحتلال، وبالتالي فهو مازال مصراً على الربط بين مقاومة الفلسطينيين للاحتلال بالإرهاب.

ثامناً: مطالبة "بوش" بتنازلات سياسية مؤلمة لا ندري ما هي التنازلات المطلوبة من الجانب الفلسطيني؟ ألا يكفي أن القيادة الفلسطينية تعلن اكتفاءها بالمساحة المحتلة منذ عام 1967؟ أي الاكتفاء بما هو (22%) من مساحة فلسطيني العربية3.

تاسعاً: مرور "بوش" على المبادرة العربية، في سياق مطالبة العالم العربي بالتطبيع مع إسرائيل قبل الوصول إلى الحلول المطلوبة في الموضوع الفلسطيني، مع العلم أن المبادرة العربية لا تُطالب مقابل التطبيع غير الانسحاب الإسرائيلي الكامل، من جميع الأراضي العربية المحتلة.

---

[1] أحمد يوسف القرعي: **الدولة الفلسطينية... والمراوغات الأمريكية**، **صحيفة الأهرام المصرية** 2008/1/17م، العدد 44236.

[2] قمصية: مرجع سبق ذكره.

[3] المرجع نفسة .

تشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة المفاوضات:

اتفق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أنابوليس، على تشكيل آلية للعمل على تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق، ووافقت إسرائيل بعد تردد ومماطلة على ذلك، وأصر الوفد الفلسطيني على مشاركة الولايات المتحدة في هذه الآلية كرئيس ومراقب، وبعد عودة الجانبان من أنابوليس، تم الاتفاق على تشكيل الآلية من وزير الجيش الإسرائيلي "أيهود باراك" ورئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض، والجنرال "وليم فريزر" رئيسا للجنة ومراقبا لتطبيق الجانبين لالتزاماتهما، بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق1.

ولكن اللجنة لم تعقد أي اجتماع بد مؤتمر أنابوليس بسبب تلكؤ الجانب الإسرائيلي، وخلال زيارة "بوش" أعلن عن انطلاق عمل اللجنة رسمياً، الأمر الذي تم بالفعل في (1) آذار (مارس) 2008م بعد ضغط من وزيرة الخارجية الأمريكية "رايس" أثناء زيارتها للمنطقة أواخر فبراير من العام نفسه، وخفضت إسرائيل مستوى تمثيلها من وزير الجيش الإسرائيلي إلى "عاموس جلعاد" رئيس الهيئة الأمنية والسياسية في الوزارة، الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون، تهرباً إسرائيلياً من تطبيق المرحلة الأولى من خارطة الطريق خصوصاً تجميد الاستيطان2.

وأثناء الاجتماع أكد رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض ضرورة تنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر أنابوليس، خصوصاً تجميد الاستيطان، وصرح فياض في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع بضرورة الوقف الشامل للأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبراً أن الاستيطان يقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

وطالب "جلعاد" في الاجتماع، أن تواصل الحكومة الفلسطينية برئاسة فياض محاربة الإرهاب، أما "فريزر" رئيس اللجنة فقد قدم ملاحظات على مواصلة إسرائيل الاستيطان، وعدم إزالة البؤر الاستيطانية، وعدم فتح المؤسسات في القدس، وعدم إزالة حواجز عسكرية، وفي الوقت نفسه، طالب الجانب الإسرائيلي بإنهاء ظاهرة المطلوبين وجمع السلاح3، الأمر الذي تم بالفعل وعلى أكثر من مرحلة، حيث سلم عدد من المطلوبين أنفسهم وأسلحتهم للسلطة الفلسطينية، مع ضمان عدم ملاحقتهم من قبل إسرائيل| ، وعليه فإن

[1] يونس: مرجع سبق ذكره .

[2] المرجع نفسة .

[3] المرجع نفسة .

السلطة الفلسطينية كانت تنفذ كل ما يُطلب منها، بينما إسرائيل تماطل وتواصل توسيع مستوطناتها، واجتياحاتها المتكررة لأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، في ظل صمت أمريكي، وبالتالي فقد كانت هذه اللجنة كغيرها من اللجان، التي شكلت لدفع عملية المفاوضات، ولكنها لم تحرز أي تقدم.

أولا : مواصلة المفاوضات:

التقى الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي برئاسة "تسيفي ليفني" عن الوفد الإسرائيلي، وأحمد قريع عن الوفد الفلسطيني عدة مرات بعد زيارة الرئيس "بوش" إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية، إلا أن أي تقدم لم يحرز1، وزارت وزيرة الخارجية الأمريكية "رايس" المنطقة عدة مرات خلال عام 2008م، إلا أن هذه الزيارات لم تشكل أي ضغط على إسرائيل2، التي استمرت في توسعها الاستيطاني، واجتياحاتها المتكررة لأراضي السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع3.

وكان دور الولايات المتحدة خلال عام 2008م، نشطاً في المفاوضات شكليا، وربما كان يحمل في طياته حملة دعائية للانتخابات الرئاسية الأمريكية 2009م، وليس الحل، فقد كانت الجولات التي تقوم بها "رايس" في المنطقة ذات أهداف تكتيكية، حيث خصصت زيارة (3) آيار (مايو) 2008م لحمل الدولة العربية على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في "باريس" في كانون أول (ديسمبر) 2007م، في المؤتمر الذي أعقب أنابوليس، حيث تعهد خلاله المجموعة الدولية بدفع (7) مليارات دولارات للفلسطينيين، منها (1.5) مليار لدعم الموازنة ودفع رواتب الموظفين، وبالتالي كل ما قامت به الإدارة الأمريكية هو أمور شكلية وتكتيكية، وليست جوهرية4.

ومنذ منتصف العام 2008م، بدت كل الدلائل تشير إلى استحالة أي: تقدم على صعيد المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ففي (31) تموز (يوليه) 2008م، عقدت وزيرة الخارجية الأمريكية اجتماعاً مع أحمد قريع و"تسيفي ليفني" رئيسا وفدا المفاوضات لدفع عملية السلام وإحراز تقدم

---

[1] رضوان السيد: **هل يكون الأمريكيون جادين في حل الدولتين؟ صحيفة الحياة اللندنية** 2008/4/15م، العدد 16447.

[2] **رايس تجتمع مع أبو مازن برام الله اليوم عقب لقائها مع ليفني، افتتاحية صحيفة الأهرام المصرية** 2008/6/15م، العدد 44386.

[3] عزام ماجد: **تمديدي المفاوضات وعملية أنابوليس بدلاً من عملية السلام**. على الموقع الالكتروني :
20/11/2008http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=58577

[4] **رايس تبدأ اليوم زيارة جديد للأراضي المحتلة وإسرائيل لدفع عملية السلام، صحيفة الأهرام المصرية** 2008/5/3، العدد 44343.

في المفاوضات1، في الوقت نفسه كانت إسرائيل قد نشرت خططاً جديدة لبناء مستوطنات جديدة 2، وفي تصريح لمحمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة، في 31 تموز (يوليه) 2008م، أكد أن معدل الاستيطان زاد (12) ضعفاً في الراضي الفلسطينية منذ أنابوليس بالرغم من وجود تفاهمات في المؤتمر نفسه تشير إلى وقف الاستيطان، وأشار إلى أن هناك تسعة مشروعات استيطانية داخل القدس في تلك الفترة وأنه تمت مصادرة (4493) دونما من أجل تنفيذ المشروعات 3.

وبالتالي فإن قضية الاستيطان قضية خطيرة، ولكن الأخطر منها هو صمت الطرف الوسيط الذي نظم مؤتمر أنابوليس وأطلق المفاوضات برعايته، ولم يستطع حتى أن يبقى الأمور كما كانت عليه قبل مؤتمر أنابوليس، بل زادت الأمور تعقيداً، وبناء على ذلك كان لا يمكن التنبؤ ببصيص أمل خلال عام 2008م، وهذا ما كان عليه الحال حيث انتهى هذا العام، بكل جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، دون الوصول إلى أي تقدم، وإنما كانت المفاوضات إضاعة الوقت لصالح إسرائيل.

وزارت وزير الخارجية الأمريكية المنطقة مرة أخرى في (25) آب (أغسطس) 2008م، في محاولة منها لإحراز أي تقدم على صعيد المفاوضات، بالضغط على الفلسطينيين للوصول إلى حل، وهي تسعى بهذه الزيارات المكوكية إل تحقيق انتصار، قد يخدم الجمهوريين في انتخابات الرئاسة 2009م، ويحسن من صورة "بوش" لكنها لم تستطع أن تقدم شيئاً وانتهى عام 2008م، فعليا دون الوصول إلى أي تقدم[4].

[1] **رايس تشدد على ضرورة الإسراع في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، صحيفة الأهرام المصرية** 2008/7/31م، العدد 44432.

[2] http://www.al-araby.com/docs/article2142179030.html 2009/4/6

[3] **رايس تشدد على ضرورة الإسراع في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني والإسرائيلي، صحيفة الأهرام المصرية** 2007/8/27م، العدد 44459.

[4] كوندليزا رايس.. **ودبلوماسية الوقت الضائع، صحيفة الأهرام المصرية** 2008/8/26م، العدد 44458.

الخاتمـــــة

جاءت انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، لكي تقدم دليلا آخر على الفشل الذريع لدبلوماسية كلينتون، والتي راهن منذ البداية على قدرتها لتسويق الاقتراحات الإسرائيلية واستخدام أساليب تتراوح بين الترهيب والترغيب، حيث اعتقد بأنه اذا استمال الرئيس ياسر عرفات واحتفى به في البيت الأبيض، فإنه يستطيع أن يحصل منه على التنازلات الأساسية المطلوبة. وعند فشل مباحثات كامب ديفيد، سارع كلينتون لتقديم الغطاء السياسي اللازم لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ايهود باراك في حينه، عبر الثناء عليه وانتقاد الطرف الفلسطيني، ثم الضغط على الأخير عبر التهديد بتنفيذ نقل السفارة الأمريكية الى القدس، تلك الخطوة التي عطلها كلينتون بنفسه لاعتبارات سياسية عديدة .

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مميزاً في بلورة مشاريع التسوية للحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض نفسها كوسيط استثنائي وحصري في عملية السلام المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي ، مما سهل عليها تمرير خططها فيما يتعلق بالحلول الممكنة لإيجاد اتفاق بين أطراف الصراع، ولعبت مجموعة من العوامل دوراً رئيساً في الرابطة الوثيقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وعملية السلام، أهمها دور اللوبي اليهودي الضاغط في واشنطن، والأهمية الإستراتيجية لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمرير مشاريع أمريكية لحل الصراع تحقيقاً للسلام الدائم والشامل بهدف تحييد الدول العربية للتعايش مع إسرائيل كواقع فرضته الظروف .

إن المدقق في سياسات إدارة جورج بوش الابن منذ توليه السلطة عام 2001م، يجدها متجهة نحو العسكرة، والعودة إلى سياسة القوة، فالخارطة السياسية المحافظة والمتطرفة لإدارة الرئيس بوش الابن، هي التي رسمت فيما بعد ملامح السياسة الخارجية للولايات لمتحدة الأمريكية منذ عام 2001م حتى نهاية عهده 2008م، ولهذا نستطيع القول أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن تجاه العديد من القضايا وخاصة قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، تأثرت وبشكل مباشر بهذه الخارطة، التي كان كل همها، أن تصبح إسرائيل أقوى دولة في منطقة الشرق الأوسط خاصة في المجال العسكري.

ويرى الباحث أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي في عهد الرئيس بوش الابن، لم تختلف كثيراً عن سياسة الإدارات السابقة، في تقديمها للدعم السياسي

للحكومات الإسرائيلية، فالقواعد الإستراتيجية السياسية الأمريكية تجاه هذه القضية واحدة لا تتغير من إدارة إلى أخرى، مهما تغيرت الأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية لها سياسة واضحة وراسخة تجاه هذه القضية، تتمثل في الحفاظ على كيان إسرائيل دون أي مساس، والحفاظ على إسرائيل كأقوى دولة في منطقة الشرق الأوسط سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

أولاً : النتائــج:

- تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بطابع خاص، من حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- لم تسع الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل عادل أو قرارات الشرعية الدولية، لكنها سعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها.
- تعتبر فترة الرئيس "بوش الابن" هي الفترة الأكثر دعماً للموقف الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين وتجاهلاً للشرعية الدولية.
- استخدم الرئيس "بوش الابن" مبادرات حل القضية الفلسطينية لتمرير سياسته العدوانية في منطقة الشرق الأوسط.
- ربط الرئيس "بوش الابن" المقاومة الفلسطينية بالإرهاب في خطابه المفصلي في (24) حزيران (يونيه) 2002م، مما حد من الدعم الرسمي والشعبي للفلسطينيين.
- مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مباشرة على السلطة من خلال الدعم المادي والإصلاحات الإدارية والأمنية التي طالبت بها في تلك الفترة.
- دعمت الولايات المتحدة حرب إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية، واعتبرت السلطة المسئول الأول عن تردي الوضع الأمني في المناطق الفلسطينية، ف يحين أعفت الاحتلال الإسرائيلي من أي مسئولية تجاه الانتفاضة.
- لم تلتزم الإدارة الأمريكية بدعمها للرئيس محمود عباس، في المسار التفاوضي بعد وصوله للرئاسة بخلاف المتوقع والتعهدات التي كانت تقطعها على نفسها، خاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، العقبة في وجه العملية السلمية على حد تعبير الإدارة الأمريكية وإسرائيل.

- وضعت الإدارة الأمريكية العراقيل أمام حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية، ولم تلتزم بالخيار الديمقراطي الذي أفرزته الانتخابات الفلسطينية، حيث فرضت حصاراً شديداً على الأراضي الفلسطينية، استهدفت من خلاله حكومة حركة حماس، ومن ثم فرضت إسرائيل حصاراً خانقاً على قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس على مجريات الأمور فيه.
- دعمت الإدارة الأمريكية مؤسسة الرئاسة الفلسطينية على حساب مؤسسة الحكومة التي شكلتها حركة حماس، بهدف تعزيز الخلاف الفلسطيني – الفلسطيني، حيث عُقد مؤتمر أنابوليس الذي حمل في ظاهره هدف إعادة إطلاق العملية التفاوضية، وفي المقابل كان يهدف في الباطن إلى تكريس الانقسام الفلسطيني وإضعاف حركة حماس.
- لعبت سياسة المحاور والأحلاف دوراً أساسياً في الوصول إلى حالة الانقسام الفلسطيني، حيث تبنت أطراف فلسطينية أجندات خارجية، بهدف السيطرة وفرض النفوذ على الشأن الفلسطيني الداخلي.
- تعتبر زيارة الرئيس "بوش الابن" إلى أراضي السلطة الفلسطينية وإسرائيل، بمثابة خطوة شكلية لجني ثمار مؤتمر أنابوليس، وللضغط على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، في حين أنه لم ينجز أي من كذلك، وتبين أن تلك الزيارة كانت بهدف خدمة الجمهوريين في الانتخابات الأمريكية القادمة.
- لم تقم إدارة "بوش" بأي ضغط على الجانب الإسرائيلي، بهدف الوصول إلى حلول سلمية مع الفلسطينيين، كما لم يطرأ أي تغير على الموقف الإسرائيلي من الصراع، وانتهت ولاية الرئيس "بوش الابن" الثانية دون تحقيق أي إنجاز عملي على هذا الملف، وظلت رؤية الرئيس "بوش الابن" لحل الدولتين حبراً على ورق في أدراج البيت الأبيض، تنتظر الرئيس الأمريكي القادم، وتصوره الخاص لحل القضية المركزية في الشرق الأوسط.

ثانياً: التوصيـات:

1. التوصيات الموجهة للجانب الفلسطيني:

- إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، لأنه يضعف الموقف الفلسطيني دولياً، ويُحرج المفوض الفلسطيني، ويحد من التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية، حيث أن الانقسام يعطي ذريعة للإدارة

الأمريكية للتنصل من وعودها التي قطعتها على نفسها تجاه حل القضية، ويبرر الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك في العملية السلمية.

- المطالبة بالخروج من دائرة ردود الفعل العفوية غير المنظمة وتحويلها من مبادرات فردية أو عمل لجان محلية إلى عمل جماعي منظم.
- توحيد الأطراف المتعددة في كل ساحة في إطار واحد أو إطار تنسيقي موحد يظم كل الهيئات واللجان والفعاليات الناشطة في مجال الدفاع في حق العودة.
- العمل على استغلال أمثل لوسائل الإعلام الدولية والعربية في فضح الممارسات الإسرائيلية، ونقل الحقيقة للعالم بهدف استقطاب الرأي العام الدولي، والحد من تأثير وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تنقل معلومات مشوهة للعالم.
- العمل على إعادة تفعيل وترويج قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعدم القبول بأي: حلول للقضية لا تستند للشرعية الدولية واعتبارها الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية.
- التعامل مع الإدارة الأمريكية على أنها اللاعب الأساسي على مستوى المنطقة، وبالتالي العمل على كسب واستقطاب الإدارة الأمريكية الجديدة لصالح القضية الفلسطينية.
- العمل على كسب الرأي العام الأمريكي من خلال جماعات ضغط تؤثر في تغيير موقف مؤسسات صنع القرار الأمريكي.
- العمل على بناء موقف عربي موحد تجاه الإدارة الأمريكية، بهدف استغلال نقاط القوة العربية واستخدامها في الضغط والتأثير على الموقف الأمريكي، خصوصاً في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ووجود إدارة أمريكية جديدة تحاول إتباع نمط تصالحي تجاه المنطقة العربية والإسلامية.

2. التوصيات الموجهة للجانب الأمريكي:

- نتمنى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمل المسئولية الأخلاقية، تجاه القضايا الخلافية في العالم بشكل عام، وخاصة القضية المحورية في الشرط الأوسط والعمل على حلقها بأسرع وقت ممكن حتى يتم إرساء قواعد السلام العالمي.
- للوصول إلى السلام المنشود نتمنى على الإدارة الأمريكية الجديدة تبني وأخذ قرارات الشرعية الدولية في الاعتبار عن صياغة أي مبادرات أو حلول للقضية الفلسطينية.

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق

1. الأمم المتحدة. (1979) ."**حق الشعب الفلسطيني في العودة** "، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك ، مكتب الأمم المتحدة ، عمان .

2. وثائق اللجنة الإعلامية الأردنية. (1994)." **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل**"، 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.

3. وثائق اتفاقات اوسلو. (1998). "**الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة** " دار الجليل للنشر، عمان.

ثانياً: الكتب

1. **باللغة العربية**

- إبراهيم أبو جابر وآخرون. **الانتفاضة– تغير معادلات الصراع في المنطقة**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2001.
- اتفاق أوسلو: **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989 – 1993**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 1995.
- اتفاقيات أوسلو: **الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط1، عمَّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998.
- أحمد إبراهيم محمود (وآخرون): **حال الأمة العربية 2006 – 2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج**، تحرير: أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- أحمد بهاء الدين شعبان.. (وآخرون): **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان ، شباط (فبراير) 2004.
- أحمد صدقي الدجاني: **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**، القاهرة، دار المستقبل العربي، د.ت، .
- أحمد قريع: **الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.
- أحمد نافع: أوراق عربية: **فلسطين وهموم أخرى**، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002.

- بورستن، دانيال ج : **أصول السياسات الأمريكية، ترجمة أحمد كمال يونس**، (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1984.
- جايمي باركر، أليسون و فيلنر، : **"فوق القانون: السلطة التنفيذية بعد 11 سبتمبر"**، في هام، برند (محرر)، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية، ترجمة الأسعد، نور (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
- حامد عبد الله ربيع: **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** القاهرة: دار الموقف العربي، 1984.
- عادل المعلم : **مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله** (القاهرة: مكتبة الشروق، 2004).
- الكسيس دى توكفيل: **الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسى قنديل** (القاهرة: عالم الكتب، 1991م).
- مُحَمَّد صفي الدين خربوش: **"التحول نحو الديموقراطية وتعزيز الأمن القومي العربي"** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
- عبد المنعم (محرر)، **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993).
- نصير عاروري: **"حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب"** في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- نعوم شومسكي: **"حروب الإرهاب"** في برند هام (محرر)، الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية، ترجمة نور الأسعد 2002.
- إدوارد سعيد: **نهاية عملية السلام**: أوسلو وما بعدها، ط1، بيروت، دار الأدب للنشر والتوزيع، 2002.
- أكرم زعيتر: **القضية الفلسطينية**، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1986.
- أكرم زعيتر: **أوراق خاصة محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجموعة الثالثة، الوثيقة رقم (5).

- أيان رتدليدج: **العطش إلى النفط : ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، ترجمة : مازن الجندلي ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2006 .
- أيهود ليطاني، **ثقافة الكذب، كامب ديفيد وما بعدها: مقايضة الأوهام**، سلسلة أوراق إسرائيلية (10)، رام الله، مؤسسة الأيام، 2002.
- جيمس بيكر: **سياسة الدبلوماسية :مذكرات جيمس بيكر**، القاهرة: مكتبة مدبولي ، الطبعة الاولى، 1999 .
- توفيق المديني: **حركة حماس من المقاومة إلى السلطة**، مجلة حوار العرب، العدد 16، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، مارس 2006.
- جايمس بتراس: **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ط1، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2007.
- جمال عبد الجواد : **المصالح الاشتراكية الأمريكية في الوطن العربي** ، مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام- القاهرة، 2007.
- حسن أبو طالب: **البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001، القاهرة.
- حسن أبو طالب: **البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط**، مدجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001، القاهرة.
- حسن نافعة: **وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 351، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/يوليو 2003.
- حقي توفيق سعد : **مبادئ العلاقات الدولية** . ط3 .عمان: دار وائل للنشر،2006.
- الحمد: **الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية**، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد جواد الحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997.
- دانيال أبراهام، **السلام ممكن، حوارات متصلة مع قادة عرب وإسرائيليين**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، 2007.
- روجيه جارودي: **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**. ترجمة مُحَمَّد هشام، ط2، درا الشروق، القاهرة، 1998.

- سعد شاكر : **الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط** ، دار الحامد للنشر ، عمان 2013.
- سعيد، ادوارد: **نهاية عملية السلام. أوسلو وما بعدها**، دار الآداب، لبان، 2002.
- سميح فرسون: **فلسطين والفلسطينيون، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية**، 2003.
- سويشر، كلايتنون: **حقيقة كامب ديفيد الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: رضوان زيارة، وصفوان عكاش، ومُحَمَّد شحادة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
- صائب عريقات : **اللجنة الرباعية امكانية تفعيل الدور: المتغيرات الدولية ومستقبل القضية الفلسطينية**، تحرير رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات. المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات. فلسطين. نابلس. 2009.
- عبد الإله بلقزيز: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- عبد الحي علي قاسم: **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركة حماس** (2000-2006)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009.
- عبد المنعم سعيد: **أمريكا والعالم ،الحرب الباردة وما بعدها** ، القاهرة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004 .
- عثمان، عثمان. **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي– الإسرائيلي**، مؤسسة مجد، بيروت، 2003.
- عدنان السيد حسن : **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، بيروت، مطبعة سيكو،2001 .
- عماد جاد: **انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة**، وأزمة الإدارة، ط1، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2002.
- عمرو عبد السميع: **الأحاديث الأمريكية حوارات حول المستقبل**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
- **فؤاد مغربي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**، ط1، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، تنفيذ مؤسسة النشر للدعاية والإعلان، رام الله، فبراير 2002.

- قصي أحمد حامد : **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2002.
- قيس عبد الكريم وآخرون، **القبضة المثقوبة: نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999.
- كلايتون سويشر، **حقيقة كامب ديفيد: الوقائع الخفية لانهيار عملية السلام في الشرق الأوسط**، ترجمة: رضوان زيادة، وصفوان عكّاش، ومُحَمَّد شحادة، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.
- كمال إبراهيم علاونة: **فلسطين العربية المسلمة، الماضي– الحاضر– المستقبل**، ط2، مؤسسة الإسراء العربي، نابلس، 2007.
- مالك عوني "**خطاب بوش حول الشرق الأوسط سبيل للتسوية أم أزمة جديدة**، مجلة السياسة الدولية العدد 941، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام تموز/يوليو/2002.
- ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993. نيقوسيا، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة F.K.A المحدودة للنشر، 1995.
- محسن عوض: **العلاقات العربية الأمريكية في السبعينات** ، دار الفكر ، لبنان ، 1996.
- محسن مُحَمَّد صالح: **فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2003م.
- مُحَمَّد السيد إدريس، "**مفاوضات التسوية النهائية والموقفان العربي والإسلامي**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000.
- مُحَمَّد السيد سليم : **المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة. 1996.
- مُحَمَّد خالد الازعر : **مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي**، دمشق : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، 1996 .
- مُحَمَّد علي حوات: **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، مكتبة مدبولي**، القاهرة، 2006م.
- مروان كنفاني: **سنوات الأمل**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2007م.

- ممدوح نوفل، "**عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 43، صيف 2000.
- ممدوح نوفل، **قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"**، ط1، عمَّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1416هـ (1995م).
- نادية محمود مصطفى وآخرون: **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.
- ناعوم تشو مسكى : **أوهام الشرق الاوسط** ، تعريب شيرين فهمى ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 2006.
- نصير عاروري: **أمريكا الخصم والحكم**: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007م
- النعيمي احمد :**السياسة الخارجية** .عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009.
- هادي قبيسي: **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظيه الجديدة والواقعية**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومكتبة مدبولي، القاهرة، 2008م.
- هارون يحي: **فلسطين حقائق وصور**، دار القبس، دمشق، 2009م.
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من 9/17 إلى 1993/9/25**، القاهرة، مطابع الرنيو، 1993.
- وسيم حروب: **الوثائق التي تضمنت مبادرات الإصلاح في الدول العربية**، ورقة قُدمت إلى ورشة عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا "الاسكوا"، بيروت 2004م.
- وليد خدوري : **الولايات المتحدة الأمريكية والنفط العربي** (الواقع والمستقبل- نشرة ميدل إيست إيكونوميك سرفي (المسح الاقتصادي للشرق الأوسط). ١٩٩٦
- نايف حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، ط1، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998
- ويسلي كلارك : **الانتصار في الحروب الحديثة** ، العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت، دار الكتاب العربي، 2004) .

- يزيد صايغ: **الحركة الوطنية الفلسطينية** 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ترجمة: باسم سرحان، ط1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.

2. باللغة الاجنبية

- (Helen) Cooper: "splits Emerge Between U.S and Europe over did for Palestinians". New York Times February 22, 2007, and Eli lake; "N.Y. Lawmaker Freezes $86 Meant for Abbas, New York Sun, February, 14, 2007.
- (Peter) Baker, and (Glenn) Kessler: "Israel Has Bold Ideas Bush says. "Washington post, May 24, 2006.
- Anderson, Johnward: "Top Hamas leader in Gaza City killed" Washington post, April 17, 2004.
- Arafat and the Journey of the Palestinian Revolution: An interview with Shafiq al-Hout," Journal of Palestine Studies Vol. 39 (1) Autumn 2009: 50
- Buffum to Kissinger, "Fedayeen RE Palestinian State," 7 December 1973.
- Gad Barzilia: Wars, Inter National Conflicts and Political order: A Jewish Demo9cracy in the Middle East, 1st ed, State University of New York Press. New York, 1996.
- Kari Andren. "American foreign Policy and the George w Bush Administration". April 14, 2006. Available at: http//Kariandren. World press. Com/ academic.
- Michael T. Klare, Blood And Oil, The Dangers And Consequences Of America's Growing Petroleum Dependency, London, Penguin Books, 2004.
- Murphy to Kissinger, "Palestine National Council Plans Meeting Within Next Two-Four Months," 2 December 1976 .
- Paqr Ivo H. Daalder et James M. Lindsay. "American Unbound the Bush Revolution in Foreign Policy", Brookings Institution Press, 2003.
- Shibley Telhami, The Role Of Persian Gulf Region, The Contemporary Middle East, Cambridge,Westview Press, 2006.

- Suepleming: "low expectations ahead of Rise – Olmert – Abbas, "Washington post, February 9, 2007.
- William Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (University of California Press and Brookings Institution, 2005 .

ثالثاً: الموسوعات

- الموسوعة العربية. (1989). المجلد السابع، دمشق.

رابعاً: الصحف و المجلات العلمية

- إبراهيم البحراوي: **مستقبل التسوية في ظل أحداث سبتمبر والمحددات الإسرائيلية**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الأول، القاهرة، 2002.
- أبو بكر الدسوقي: **أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 146، القاهرة، أكتوبر 2001.
- أحمد سيد أحمد: **معضلات عصرية، إشكاليات الإصلاح والديمقراطية**، الأهرام المصرية، 2004/3/4.
- انتصار خليل الشنطي: **الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة عملية السلام والدولة الفلسطينية**، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24، تموز/كانون أول 2002م، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 2003م.
- جميل جورجي: **الانسحاب من غزة ...مخاوف وآمال**، صحيفة الأهرام المسائي المصرية 2005/8/21، العدد 5229.
- حمودة رياض: **انعكاسات الانتفاضة على الشعب الفلسطيني سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، صحيا**، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 29-30، خريف وشتاء 2004-2005.
- حنان البدري: **الحسابات الداخلية لواشنطن في تطبيق خريطة الطريق**، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 101، 2003/5/1م.
- حنان البدري: **كيف تمت خاتمة مشروع الشرق الأوسط الكبير**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة العاشرة، العدد 11، مارس 2004م.

- خليل العناني: **الشرق الأوسط الكبير**، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 156، إبريل 2004.
- سعيد عكاشة" **مجلة مختارات إسرائيلية**، عدد 75، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، مارس 2001م.
- سعيد عكاشة: **مجلة مختارات إسرائيلية**، العدد 75، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، مارس 2001م.
- شلق الفضل ، "**العدوان على العراق : إدارة بوش والمحافظون الجدد**، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، صيف 2003.
- عبد التواب مصطفى: البعد الإسلامي لانتقاضه الأقصى، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129 – 130، السنة 24، تموز/كانون أول، 2002.
- عبد القادر ياسين: **من الزعامة إلى القيادة من يخلف عرفات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2005م.
- عصام رفعت: **مستقبل عملية السلام بين المفاوضات والانتفاضة**، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1669، 2001/1/1م.
- على الجرباوي: **فلسطين والرحلة الجديدة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2006.
- عمر الحسن: **واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي**، المجلس الاستشاري الخليجي العربي، قضايا عربية رقم (3)، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004.
- قطيش فادية: **دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآفاق انتفاضة ثالثة**، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع 38، شتاء 2007.
- كميل منصور: **أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001م، والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 49، بيروت، 2002م.
- ماجد أبو دياك: **من مظاهرة دولية.. إلى مفاوضات بلا مستقبل أنابوليس، مكاسب إسرائيلية أمريكية وخسائر فلسطينية**، مجلة العودة، مجلة فلسطينية شهرية، العدد الرابع، كانون ثان (يناير) 2008.

- ماجد كيالي: **الانتفاضة الفلسطينية**، محصلة عامين التأثيرات والإشكاليات السياسية والاستراتيجية، مجلة شؤون عربية، العدد 112، القاهرة، 2002.
- محسن صالح: **دراسة بعنوان المبادرات السياسية والتسويات المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة 2000–2005م**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت 2005م.
- مُحَمَّد خالد الأزعر: **السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر**، شئون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، ربيع 2002م، العدد 159.
- مُحَمَّد سعد أبو عامود: **الانتفاضة الفلسطينية 87–1990م**، وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001م.
- مُحَمَّد سيد أحمد: **انحسار عملية السلام**، الأهرام، العدد 41709، القاهرة، 2001/2/15م.
- محمود حمد: **محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 941، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، تموز/يوليو 2002.
- مرسي عطا الله: **والكره الآن في الملعب الأمريكي**، صحيفة الأهرام 2003/7/24م، العدد 42598
- مصطفى البرغوثي، وآخرون: (ندوة) بعنوان: **وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد 47، بيروت، صيف 2001م.
- مصطفى الفقي: **الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية**، صحيفة الحياة اللندنية 2004/11/30م، العدد 15221.
- ممدوح نوفل: **هل يخذل الرئيس بوش القيادة الفلسطينية الجديدة**، صحيفة الحياة اللندنية 2004/11/22م، العدد 15213.
- منتصر صلاح: **الشرق الأوسط الكبير**، مجلة أكتوبر، 2004/2/29م.
- نعوم تشومسكي: **الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وعبثية عملية السلام**، ترجمة: حمزة المزيني، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129–130، السنة 24 تموز/كانون أول 2002م.
- وليام ب. كوانت: **كلينتون والصراع العربي الإسرائيلي، حدود السياسة التدريجية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 30، العدد 2، شتاء 2001.

خامسا : الصحف والجرائد

- جاد فؤاد: **أمريكان وتطبيق خارطة الطريق**، صحيفة الأهرام المسائي، العدد 4445، 2003/6/29م.
- حسن نافعة: **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بعد رحيل عرفات**، صحيفة الحياة اللندنية، 2004/11/3، العدد 15208.
- صبحي عسلية: **هل يساعد موت عرفات على قيام الدولة الفلسطينية**، صحيفة الأهرام 2004/11/15، العدد 43078.
- عادل العدوي: **تحرك سريع من أجل الدولة الفلسطينية**، صحيفة الأهرام المصرية 2005/3/26م، العدد 43209.
- عاطف الغمري: **لو أن عملية السلام انهارت؟** صحيفة الأهرام، العدد 41757، القاهرة 2001/4/4م.
- عبد الكريم سليم: **مستقبل السلام والموقف الهش للإدارة الأمريكية**، صحيفة الجمهورية، العدد 17425، القاهرة، 2001/9/12م.
- عبد الله الأشعل: **مسار القضية الفلسطينية**، الأهرام، القاهرة 2001/12/7م، العدد 42004.
- عرفان نظام الدين: **قمة شرم الشيخ امتحان آخر للكذب الإسرائيلي فرصة جيدة... وأمل ضعيف**، صحيفة الحياة اللندنية، 2005/2/7، العدد 15287.
- فؤاد جاد: **بوش والدولة الفلسطينية، الأهرام المسائي**، القاهرة 2001/11/22م، العدد 3861.
- فؤاد جاد: **بوش والدولة الفلسطينية**، الأهرام المسائي، القاهرة، 2001/11/225م، العدد 3861.
- فواز جرجس: **الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية... بين الوهم والحقيقة**، صحيفة الحياة، لندن 2002/2/6م، العدد 13842.
- **قمة شرم الشيخ تنهي أعمال العنف وتفتح أبواب السلام**، صحيفة السياسية الكويتية 2005/2/9م، العدد 13014.
- مأمون فندي: **ملاحظة على مبادرة الشرق الأوسط الكبير**، الأهرام، 2004/2/27م.

- مجدي صيدم: التفويض الأمريكي الأعمى لإسرائيل بتدمير السلام متى ينتهي؟ صحيفة الأخبار المصرية 2002/1/31م، العدد 15528.
- مُحَمَّد السعيد إدريس: **العرب والإسرائيليون واجتماع أنابوليس**، صحيفة الأهرام المصرية 2007/11/19م، العدد 44177.
- نبيل شر: **ما بعد الانسحاب من غزة**، صحيفة الأهرام المسائي المصرية 2005/8//31م، العدد 5239.
- نصير عاروري: **بعدما أحاط بوش إدارته بعناصر يمينية ومتطرفة... لا مؤشرات إلى تغيير جوهري في السياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية**، صحيفة الحياة اللندنية، عدد 13896، القاهرة 2001/4/2م.
- هنري سيجمان: **السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على إجراءات بناء الثقة**، الأهرام 2001/7/12م، العدد 41856، القاهرة، 2001م.

سادسا :التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م.
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير حول التنمية البشرية 2002، 2003.

سابعا: الرسائل الجامعية

1. رسائل الدكتوراه

- هالة أبو بكر سعودي: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه "4"، 1986).
- حسن سليمان ، السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة 1993-2001 ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة 2007.

2. رسائل الماجستير

- أيمن أبو الطرابيش: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ف يعهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، 2008.

- حمزة عبد الحميد الصمادي، **تجربة منظمة التحرير الفلسطينية السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2008.
- مُحَمَّد علي صبري البهتيني، مؤتمر كامب ديفيد 2000 وأثره على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر – غزة، 2011.
- قصي حامد: دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن (2001-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2008.
- مُحَمَّد أبو مصطفى: جامعة الدول العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2006م.

ثامناً: المواقع الالكترونية

- جريدة الوحدة الإسلامية الالكترونية، بيروت، ع 139، 2013.

www.wahdaislamyia.org

- هآرتس الإسرائيلية، الموقع الالكتروني، 11 نيسان 2013.

http://www.haaretz.co.il/

- الموقع الرسمي للسيناتور كيري

www.state.gov/secretary

- موقع وزارة الخارجية الأمريكية

http://www.state.gov

- تارخ محادثات السلام الفاشلة في الشرق الأوسط

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_711400/7114840.stm

- نص اتفاق أوسلو موقع السياسة الامريكية

http://www.aramaic-dem.org/Arabic/Documents/Oslo.htm

- **"قمة كامب ديفيد الثانية 11 يوليه 2000 وما بعدها"**، موسوعة مقاتل من الصحراء؛

http//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/etefakyats/sec10.doc_cvt.htm

- مُحَمَّد علي صالح، **"ماذا دار في مؤتمر كامب ديفيد بين كلينتون وعرفات وباراك سنة 2000؟"**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9425، 2004/9/17؛

http//www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=255813&issueno=9425

- **"قمة كامب ديفيد الثانية 11 يوليه 2000 وما بعدها"**؛

http//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/etefakyats/sec10.doc_cvt.htm

- http://georgewbushwhitehouse.archives.gov/news/releases/2005/02/20050211.html.

الفهـــــرس

المقدمة.....**1**

الفصل التمهيدي

القضية الفلسطينية في السياسة الدولية (1947–1993م).....**21**

أولا : القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 22

ثانيا :المبادرات الدولية لحل القضية الفلسطينية.....25

ثالثا : تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية الفلسطينية الأمريكية.....28

الفصل الأول

محددات السياسة الخارجية الأمريكية.....**34**

المبحث الأول : المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية.....**37**

المطلب الأول : المحددات الدستورية الرسمية.....37

المطلب الثاني : المحددات الداخلية غير الرسمية.....28

المبحث الثاني : المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية **43**

المطلب الأول : تأمين تدفق النفط.....43

المطلب الثاني : حماية أمن إسرائيل.....48

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الرئيس بوش الابن 53

المطلب الأول : استراتيجيات السياسة الخارجية لإدارة بوش الابن.....53

المطلب الثاني : هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م.....55

المطلب الثالث : مشروع الشرق الأوسط الكبير.....58

الفصل الثاني

الدبلوماسية الامريكية من أوسلو حتى كامب ديفيد (1993– 2000 م). 61

المبحث الأول : الدور الأمريكي في القضية الفلسطينية.....**63**

المطلب الأول : تطور الدور الدبلوماسي الأمريكي في القضية الفلسطينية 63

المطلب الثاني : المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.....68

المبحث الثاني : الظروف التي ساهمت في بلورة اتفاقية أوسلو.....**72**

المطلب الاول : الظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي سبقت المفاوضات.....72

المطلب الثاني : الظروف الفلسطينية التي أدت للدخول في المفاوضات.....74

المطلب الثالث : القضايا التي عالجتها اتفاقية أوسلو.....76

المطلب الرابع : القضايا التي لم يتفق عليها الطرفان.....78

المبحث الثالث : بنود اتفاقية أوسلو 1993.....81

المطلب الأول : المطلب الأول : اتفاق أوسلو للسلام بين الفلسطينيين – والإسرائيليين.....82

المطلب الثاني : بنود اتفاقية اوسلو1993.....87

المبحث الرابع : مؤتمر كامب ديفيد2000 94

المطلب الأول : مؤتمر كامب ديفيد2000.....94 .....

المطلب الثاني : انتفاضة الاقصى 2000 وموقف الولايات المتحدة.....112

المطلب الثالث : بوش و المبادرات الأمريكية لحل القضية الفلسطينية.....121

الفصل الثالث

مساعي الدبلوماسية الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية(2001– 2005م) **126**

المبحث الأول : تأرجح الدبلوماسية الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية.....**128**

المطلب الأول : الدور الدبلوماسي للإدارة الأمريكية بعد قيام انتفاضة الأقصى.....128

المطلب الثاني : تطابق إسرائيلي أمريكي بتهميش حل الصراع في ظل الانتفاضة.....131

المطلب الثالث الانتفاضة وتأرجح السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية.....134

المبحث الثاني: فشل مساعي التسوية الأمريكية قبيل انتفاضة الأقصى.....138

المطلب الاول :الانتفاضة الفلسطينية والتفاوض 139

المطلب الثاني : مفاوضات طابا 2001.....141

المطلب الثالث : خطة خارطة الطريق.....150

المطلب الرابع : مشروع الشرق الأوسط الكبير 157

المبحث الثالث : قمة شرم الشيخ (فبراير) 2005.....163

المطلب الاول : عام الحزن في السياسة الفلسطينية 164

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من قمة شرم الشيخ.....168

المطلب الثالث : الموقف الأمريكي من خطة فك الارتباط.....170

الفصل الرابع

الدبلوماسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2006– 2008م).....177

المبحث الاول : موقف الولايات المتحدة من الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006م.....179

المطلب الأول : الموقف الأمريكي من نتائج الانتخابات التشريعية 2006م.....180

المطلب الثاني : سياسة الولايات المتحدة تجاه حكومة حماس.....182

المطلب الثالث : موقف الإدارة الأمريكية من حكومة الوحدة الوطنية 2007م.....189

المبحث الثاني : مؤتمر أنابوليس (نوفمبر) 2007م.....192

المطلب الأول : موقف الإدارة الأمريكية من سقوط القطاع بيد حماس.....194

المطلب الثاني : مؤتمر أنابوليس (نوفمبر) 2007م.....196

المطلب الثالث : دلالات مؤتمر أنا بوليس.....198

المطلب الرابع : محاولة الرئيس بوش تحسين صورته المهزوزة.....200

المبحث الثالث : نتائج مؤتمر أنابوليس.....204

المطلب الأول : المفاوضات وفشلها 204

المطلب الثاني : الإعلان عن "يهودية الدولة 206

المبحث الرابع : دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر أنابوليس.....210

المطلب الأول : انطلاق المفاوضات النهائية بعد مؤتمر أنابوليس.....211

المطلب الثاني : زيارة بوش إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بعد أنابوليس.....212

الخاتمة 223

قائمة المراجع 228

الفهرس.....243

ملخص الدراسة باللغة العربية :

تحاول هذه الدراسة البحث في ملامح التغير والاستمرار وحدود التمايز في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والكشف عن بعض المتناقضات الظاهرة في السلوك الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي إبان رئاسة جورج بوش الابن في الفترة الممتدة من 2001–2008 في ضوء البيئة الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة .

والتي أوضحت أن عناصر الاستمرار في جوهر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي تفوق بكثير عناصر التغيير. وإن قد حصل أي تغير، فهو ذو طابع تكيفي طرأ على بعض عناصر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، لكنة لم يطل أسس السياسة والموقف الأمريكي المعروف من جوهر القضية الفلسطينية ، فإتباع إدارة جورج بوش الابن سياسة ايجابية نسبيا بالمقارنة بإدارات سابقة يمثل فقط تغييرا في أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية دون المساس بجوهر السياسة الأمريكية .

الكلمات الدالة: السياسة الخارجية الأمريكية، الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الرأي العام، جماعات الضغط، اتفاق كامب ديفيد، اتفاقات أوسلو، انتفاضة الأقصى .

Le Résumé en français :

Le but de l'étude est répondre Aux questions sur les caractéristiques du changement et de continuité et les limites de la différenciation dans la politique des États-Unis d'Amérique et les divulgations de certaines des contradictions qui apparaissent dans le comportement américaine Vers le conflit Israélien - palestinien pendant la présidence du fils George Bush dans la période de 2001-2008 dans la lumière du nouvel environnement international après la fin de la guerre froid .

Ce qui indique que les éléments de la durabilité au cœur de la politique américaine vers le conflit israélien-palestinien sont beaucoup plus que les agents du changement .

Et s'il ya un changement, Il a la nature de l'adaptation, il survenir sur certains éléments de la politique américaine vers le conflit Israélien - palestinien, mais il ne parle pas des fondements de la politique et la position américaine connue vers l'essence de la cause palestinienne, les suivre de la politique de l'administration de fils George Bush, politique est relativement positive par rapport avec les administrations passées, représente seulement un changement dans le traitement des l'administration américaine avec la cause palestinienne, sans toucher à l'essence de la politique américaine.

Les mots Clés :

La politique étrangère américaine, Conflit israélien – palestinien, L'opinion publique, Les groupes de pression, L'accord de Camp David, Accords d'Oslo, Intifada de l'Aqsa.

Summary in English:

This study aimed to answer the inquiry about the features of change and continuity and limits of differentiation in the policy of the United States of America and the disclosure of some of the contradictions that appear in the American behavior towards the Palestinian - Israeli conflict during the presidency of the son George Bush in the period of 2001-2008 in the light of the new international environment after the end of the war cold.

Which indicated that the elements of sustainability at the core of U.S. policy toward the Palestinian - Israeli conflict far outweigh the elements of change . And that any change has occurred, it have the adaptive nature that occurred on some elements of U.S. policy toward Palestinian - Israeli conflict, but he didn't talk about the foundations of politics and the U.S. position is known Towards the Palestinian issue, the followers of the son George Bush administration's relatively positive policy compared with the previous administrations represents only a change in the handling of the U.S. administration with the Palestinian issue without touching the essence of American politics.

Keywords:

The United States foreign policy, Public opinion, Pressure groups, The Camp David agreement, The Oslo Accords, Al-Aqsa Intifada.